الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم الدراسات السياسية



النظام السياسي اللبناني

(الواقع والآفاق)

The Lebanese Political Regime

(Reality and Perspectives)

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

اختصاص دراسات سياسية

إعداد الطالب

بيرج نعلبنديان

المشرف العلمي

الدكتور جمال المحمود

أستاذ في قسم الدراسات السياسية

كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق

المشرف المشارك

الدكتور سمير حسن

أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية

كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق

العام \2011م

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Political Science
Department of Political Studies



The Lebanese Political Regime
(Reality and Perspectives)

Study Prepared for the Masters Degree in Political Science
Jurisdiction of the Political Studies

Preparation
Berj Nalbandian

Scientific Supervisor
Dr. Gamal Mahmoud
Professor in the Department of Political Studies

Co-Supervisor
Dr. Samir Hassan
Assistant Professor in the Department of Political Studies

\2011

تصـــــــــــريـــح

أصرح بأن هذا البحث بعنوان "النظام السياسي اللبناني– الواقع والآفاق" لم يسبق أن قبل للحصول على أية درجة علمية، ولا هو مقدم حالياً للحصول على درجة علمية أخرى.

المرشح **جامعة دمشق**

بيرج نعلبنديان **2011م**

شـــــــــــهــــــادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح بيرج نعلبنديان بإشراف الدكتور جمال المحمود (المشرف العلمي) الأستاذ في قسم الدراسات السياسية بكلية العلوم السياسية – جامعة دمشق، والدكتور سمير حسن (المشرف المشارك) الأستاذ المساعد في قسم الدراسات السياسية بكلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

وأن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة.

المرشح	المشرف المشارك	المشرف العلمي
بيرج نعلبنديان	**د. سمير حسن**	**د. جمال المحمود**

نوقشت هذه الرسالة يوم الخميس الموافق 5\5\2011م في **كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق** بحضور لجنة الحكم المؤلفة من السادة:

_ الدكتور جمال المحمود **<u>الأستاذ في قسم الدراسات السياسية</u>**

كلية العلوم السياسية

عضواً – مشرفاً

_ الدكتور أحمد ناصوري **<u>الأستاذ المساعد في قسم العلاقات الدولية</u>**

كلية العلوم السياسية

عضواً

_ الدكتور نجم الأحمد **<u>الأستاذ المساعد في قسم القانون العام</u>**

كلـــــية الحــــقــوق

عضواً

مخطط البحث

الصفحة

مـــــــقـدمـــــــــة:

كثيـرة هـي الأسـباب والعوامـل التـي دفعـت بالنظـام السياسـي اللبنـاني إلـى الطريـق المسـدود، وقـادت إلـى انفجـار الوضـع وانـدلاع صـراعات هـددت مصـير الدولـة اللبنانيـة، ومازلـت تهـددها جـراء زرع الفتنـة، والانقسـام الـداخلي، وتضـارب المصـالح الداخلية والإقليمية، والدولية، والخطر الإسرائيلي.

ويمكـن اعتبـار (المسـألة اللبنانيـة) مـن أهـم وأعقـد القضـايا فـي التـاريخ العربـي الحديث والمعاصـر، وذلـك بسـبب تـداخلها مـع عوامـل أخـرى، محليـة وإقليميـة ودوليـة، وأسـهمت القـوى الاسـتعمارية فـي تـأجيج الاتجاهـات الطائفيـة والمذهبيـة خدمـة لمصـالحها، ممـا أدى إلـى إضـرام نـار الفـتن الطائفيـة والمذهبيـة بالشـكل الـذي يهـدد الوحدة الوطنية.

إن دولـة لبنـان تتميـز بالنظـام الطـائفي والمـذهبي وسـيطرة النخبـة السياسـية مـن خـلال حكـم العائلـة وحكـم الطائفـة أحيانـاً، هـذه الدولـة التـي تعـيش هـذه الأوضـاع لا تسـتطيع أن تحيـى حيـاة سـلام وأمـن واسـتقرار، لأن مـا جـرى ويجـري فيهـا مـن اضـطرابات وفتنـة وحـرب أهليـة. بالإضـافة إلـى الأحـداث السياسـية المتعـددة التـي تعاقبت علـى لبنـان، مـن تعاقـب الأوضـاع الدسـتورية والأحـداث السياسـية علـى لبنـان، قد خلقت تراثاً متميـزاً، وخلقـت تقاليـد خاصـة بـه. هـو فـي نهايـة المطـاف مـن خلالهـا نتمكن من إدراك وإيضاح التطور الذي حصل للنظام السياسي اللبناني.

لقـد تعـرض لبنـان لأحـداث داميـة كأحـداث عـام 1958، ومـن ثـم لحـرب أهليـة اسـتمرت نحـو خمسـة عشـر عامـاً(1975–1989)، الأمـر الـذي كـان لـه أثـره علـى مجرى الحيـاة السياسـية اللبنانيـة. وإن المتتبـع لهـذه الأحـداث يـدرك مـن الوهلـة الأولـى تعقيداتها، فالأطراف المتصارعة متعددة المصالح.

ويرى الـبعض أن لبنـان بلـد الديموقراطيـة فـي المنطقـة، ولكـن فـي حقيقـة الأمـر أن هذا البلد لا يشـهد سـوى ديمقراطيـة تعـد ديموقراطيـة شـكلية ظاهريـة ألـم بهـا المـرض

الذي أنهك السلطات العامة، بأجهزتها الدستورية حتى أصبح وجود الدولة في خطر ينذر بالزوال.

وهذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على الخلفيات السياسية والطائفية التي شكلت أساس أزمات النظام السياسي اللبناني.

مشكلة البحث:

شكلت الصيغة الطائفية في لبنان تحدياً فعلياً للدولة الوطنية اللبنانية، وكان لها أثر بالغ على المؤسسات الدستورية، أن اعتماد هذه الصيغة كانت سبباً أساسياً في اندلاع حروب داخلية عديدة هددت مصير الدولة ومازالت تهددها. لذا، تكمن مشكلة البحث في الطبيعة السياسية والطائفية للنظام اللبناني، وبيان ملامحها وأسبابها، وتداعياتها على الدولة اللبنانية، بكونه نموذجاً فريداً وخاصاً ضمن الأنظمة السياسية الأخرى.

الأسئلة المطروحة في البحث:

وتحاول هذه الدراسة أن تجيب على مجموعة من التساؤلات التي تمثل جوهر المشكلة:

ما هي أسس الصيغة الميثاقية في لبنان؟

ما هي العوامل الصحيحة لوجود النظام السياسي اللبناني؟

ما هي الحلول الناجحة للأزمة اللبنانية؟ وما هو مستقبل لبنان؟

وأين لبنان الدولة من المشاكل المطروحة؟

أهمية البحث:

تتناول الدراسة الحالية موضوعاً حيوياً وجدياً له انعكاساته المباشرة على الأمن القومي العربي عموماً، والأمن الوطني السوري خصوصاً. وتبرز أهميته في إبراز الصيغة الطائفية في لبنان وأثرها على بناء الدولة اللبنانية، وبيان مدى فعاليتها بالرغم من دعوة ميثاق الطائف لإلغائها. ويهدف إلى بيان هذه الإشكالية بخلفياتها المتعددة، وآثرها على النظام السياسي اللبناني.

حيث تم اختيار البحث لتسليط الضوء على التركيبة السياسية والطائفية الفريدة للبنان، وإعطاء صورة عن التعامل الإقليمي والدولي المؤثر عليها. فالساحة اللبنانية هي ساحة مكشوفة للتدخلات الخارجية، كما أن للصراع اللبناني الداخلي علاقة وثيقة بموضوع الأمن القومي العربي. ويعد لبنان من أقرب الدول لسورية جغرافياً وسكانياً، فأي اضطراب لبناني داخلي له انعكاس مباشر على الوضع في القطر العربي السوري.

ويسعى البحث لدراسة واقع لبنان السياسي، وتطوره بين أعوام 1920 – 1989، ووضعه في المجموعة العربية، آخذين بالاعتبار وضع (لبنان الخاص) بالنسبة للدول العربية. وهذا الطابع الخاص يظفي على كل عنصر من مكوناته السياسية خصوصية محددة، فلبنان بخصوصياته له صلة مباشرة بالأمن القومي العربي، فدراسة هذه الظاهرة من وجهة نظرنا تساهم في توضيح الأخطار التي تهدد هذا الأمن. وبيان المعضلة الأساسية في النظام السياسي اللبناني، المتمثلة بالطائفية، والمذهبية، وطبيعة النخبة السياسية السائدة.

هدف البحث:

يهدف البحث بصورة أساسية إلى تحديد أسس الصيغة الميثاقية اللبنانية والعوامل التي أدت إلى تناقضات النظام السياسي اللبناني، ومحاولة تحديد الاحتمالات المختلفة للمستقبل اللبناني.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن التوليفة التوازنية بين مختلف طوائف المجتمع اللبناني تشكل أحد أهم عوامل استقرار المؤسسات الدستورية للدولة اللبنانية، إذ أن النظام السياسي اللبناني قائم على التسوية السياسية بين الطوائف حسب الميثاق الوطني وصيغة عام 1943، وكذلك وثيقة الطائف سنة 1989، فالدولة اللبنانية مبنية على قاعدة التوافق بين مختلف الطوائف الدينية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً. كما اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي، حيث قام الباحث بجمع المعلومات التاريخية والسياسية ذات الصلة بالموضوع. ولا يخلو ذلك من عملية الوصف والتحليل لمجريات الأحداث والتطورات. ويعتمد البحث لتحديد الرؤية المستقبلية للنظام والدولة اللبنانية.

الإطار الزمني للبحث:

يمتد الإطار الزمني للبحث من عام 1920 – 1989. ويعود اختيار هذه الحقبة الزمنية إلى أن لبنان شهد تطورات كبيرة على صعيدها السياسي، بالإضافة إلى تقلبات في مجرى نشوء الدولة اللبنانية وما طرأ عليها من حروب أهلية ونزعات في تلك الفترة التي وضع خلالها أسس العمل بالدستور وتعديلاته وإيجاد صيغة الميثاق.

الدراسات السابقة:

1- كتاب بعنوان القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، للكاتب محمد المجذوب، نشر في بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، لعام 2002. ويتناول أهمية النظام السياسي والدستوري، وتوزع السلطات في الدولة وعلاقة هذه السلطات مع بعضها البعض. ويشرح كيفية تطبيق الدستور اللبناني والعجز الذي يصادفه ضمن مواكبته للتطورات السياسية الجارية في البلاد.

2- كتاب بعنوان النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، للكاتب احمد سرحال، نشر في بيروت، دار الباحث، عام 1980. حيث تناول هذا الكتاب بشكل موسع الأنظمة العربية وطرق الحكم فيها وللمؤسسات الموجودة في داخلها ودورها، ويتطرق إلى شكل الحكم في لبنان ويشرح كيفية عمل مؤسسات الدولة فيه.

3- كتاب أخر بعنوان النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته، للكاتب داود الصايغ، نشر في بيروت، دار النهار للنشر، عام 2000. ويتناول المواصفات العامة للنظام

اللبناني وما يحيط به من واقع المنطقة. ويبرز تعديلات الدستور وما طرأ عليها من تبدلات في مضمونها السياسي.

4- الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، للكاتب أحمد سعيفان، نشر في بيروت، دار النشر الحلبي، عام 2008. وتشير هذه الدراسة في جزئها الأكبر، للنظام السياسي والدستوري اللبناني من زاوية النظرة القانونية الضيقة للنظام السياسي، والأخذ بعين الاعتبار للنظرة الإجتماعية الواسعة للمنتظم السياسي.

5- النظام السياسي والدستوري في لبنان، للكاتبة هناء الصوفي، نشر في بيروت، الشركة العالمية للكتاب، عام 1994. وتناول النظام الدستوري اللبناني من حيث العثرات والصعوبات التي نشأت عن تطبيقه على الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد. وتطرق إلى قواعد نظام الحكم كما ينص عليه الدستور اللبناني، وبقي في نطاق البحث الدستوري بعيداً عن التفاصيل السياسية في الدولة اللبنانية.

6- لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج، للكاتب كريم بقرادوني، نشر في بيروت، عبر الشرق للمنشورات، عام 1991. يعايش هذا الكتاب الأزمة التي حلت بلبنان خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين. ويروي قصة الاتفاقات والانتفاضات.

7- الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، للكاتب فريد الخازن، نشر في بيروت، المركز اللبناني للدراسات، عام 2002، وتناول الكتاب الأحزاب السياسية في لبنان منذ نشأتها في مطلع عشرينات القرن الماضي. ولقد واكبت الأحزاب في تكونها وتطورها الحقبات الثلاث التي مرت بها الدولة، بدءاً بمرحلة الانتداب الفرنسي، مروراً بالمرحلة الممتدة من الاستقلال حتى اندلاع الحرب الأهلية.

8 – المسألة اللبنانية، للكاتب جوزيف أبو خاطر، نشر في بيروت، عن دار النهار، عام 1988. يتناول الكتاب ظروف وملابسات نشأة دولة لبنان الكبير،

ويوضح دور الانتداب الفرنسي في صنع النظام السياسي اللبناني وتدخلاته في وضع دستور البلاد، وما رافقها من تداعيات على الساحة السياسية فيما بعد.

9 – تاريخ لبنان كما كان، للكاتب شفيق سليمان، نشر في بيروت، دار الحضارة الجديدة، عام 2005. ويلقي الكتاب نظرة شاملة على لبنان في نشوؤه وتطوره، وهو يشمل موضوعات متفرقة وقعت أحداثها على الساحة اللبنانية، مما كان له الأثر الكبير في تطور النظام السياسي، ويشرح كيفية تدخل الكنيسة المارونية في الشؤون السياسية للبلاد.

بيان القواسم المشتركة بين هذه الدراسات السابقة وهي:

1 – الجمع بين الاعتبار القانوني والدستوري للنظام السياسي اللبناني.

2 – تحديد شكل الحكم في الدولة اللبنانية.

3 – تحديد صلاحيات السلطات الرئيسية في الدولة اللبنانية.

4 – توضيحها لشكل النظام السياسي اللبناني وفق المبادئ الدستورية العامة.

وأوجه الاختلاف في جميع الدراسات السابقة هي:

1 – إغفال دور القوى السياسية والفئات الاجتماعية في النظام اللبناني.

2 – ربط الدستور اللبناني مع النصوص وتعديلات وثيقة الطائف.

3 – عدم إبراز الدور الكبير للصيغة الميثاقية للوفاق الوطني لعام 1943 في النظام السياسي اللبناني.

4 – تحديدها لشكل الحكم في لبنان وفق نظرة قانونية مجردة عن طبيعة الحياة السياسية في الدولة اللبنانية.

سيحاول الباحث في دراسته الحالية التركيز على المواضيع التي لم تعرها الدراسات السابقة الاهتمام الكافي، وسيعمل على بيانها في هذا البحث، وتلافي الثغرات والنواقص التي ظهرت في الدراسات السابقة ومعالجتها، لا سيما وأن الدراسات السابقة قد تطرقت للنظام السياسي اللبناني من وجهة نظرة دستورية أو قانونية، دون الخوض في تفاصيل الحياة السياسية في البلاد، وعلاقات المؤسسات فيما بينها. بالإضافة لإغفالها مرتكزات النظام السياسي اللبناني وفق الدستور

وتعديلاته وللنصوص المرفقة له، من الميثاق الوطني إلى وثيقة الطائف ودورهما في تحديد شكل النظام في الدولة اللبنانية.

تقسيم البحث:

وينقسم البحث إلى ثلاثة فصول. الفصل الأول يشير إلى نشوء الجمهورية اللبنانية بقيام دولة لبنان الكبير وضم الأقضية الأربعة، وبيان مظاهر دستور سنة 1926، والميثاق الوطني.

أما الفصل الثاني فهو حول الصراعات اللبنانية الداخلية وإنعكساتها على الصعيد السياسي. بالإشارة إلى تطور الأحداث بعد إقرار الميثاق، وإبراز أزمة عام 1928 من حيث دوافعها ومسبباتها ومجرياتها مع تحديد بعض الأحداث الأخرى وأهمها الحرب الأهلية اللبنانية.

ويتناول البحث في الفصل الثالث وثيقة الوفاق الوطني اللبناني لعام 1989، وردود الأفعال عليها. مع الإشارة إلى المرتكزات السياسية للنظام السياسي اللبناني وآفاقه، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول

نشأة الجمهورية اللبنانية بمرتكزاتها السياسية والقانونية والجغرافية والبشرية

_المبحث الأول: تشكل دولة لبنان الكبير

المطلب الأول: ضم الأقضية الأربعة لجبل لبنان

المطلب الثاني: الوحدات الإدارية في عهد الانتداب الفرنسي للبنان

_المبحث الثاني: دستور لبنان لعام 1926والميثاق الوطني لعام 1943

المطلب الأول: الدستور اللبناني لعام 1926

المطلب الثاني: تقسيمات وتعديلات الدستور

المطلب الثالث: لبنان بين الوحدة مع سوريا أو الانفصال عنها

المطلب الرابع: معاهدة الصداقة والتحالف بين لبنان وفرنسا

المطلب الخامس: الميثاق الوطني لعام 1943

_المبحث الثالث: البنية اللبنانية "رؤية ديموغرافية سياسية"

المطلب الأول: التعددية الطائفية

المطلب الثاني: التوزيع الطائفي والسكاني في لبنان

_المبحث الرابع: التنظيمات والقوى السياسية في لبنان

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في مرحلة الانتداب الفرنسي

المطلب الثاني: الأحزاب في مرحلة ما بعد الاستقلال: 1943 – 1975

المطلب الثالث: الأحزاب اللبنانية في الحرب الأهلية

المبحث الأول: تشكل دولة لبنان الكبير

المطلب الأول : ضم الأقضية الأربعة لجبل لبنان

نشأت دويلة ((لبنان الكبير)) عام 1920 على يد القوات الفرنسية المحتلة، وتم ضم الأقضية الأربعة من العام ذاته، وأصبحت بيروت عاصمة للكيان السياسي الجديد.

ولقد جاءت صيغة دولة لبنان الكبير حصيلة توازن دولي أيضاً بين السياستين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية، فالتقسيم الذي حصل بين الدولتين في مؤتمر (سان ريمو) عام 1920، ما كان يمكن أن ينفذ إلا على أشلاء حكومة دمشق العربية، وقمع القوى الوحدوية، وإبراز القوى القابلة بالتقسيم والداعية له."[1]"

وفي إطار أعمال الجنرال غورو التقسيمية لسورية، أصدر مرسوماً في 31 أب 1920، يتضمن ضم أقضية بعلبك، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا، فضلاً عن المناطق الساحلية والداخلية، إلى حدود "متصرفية جبل لبنان" الملغاة، وجعلها جميعاً دولة واحدة."[2]"

وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة 1920، أعلن الجنرال غورو في بيروت إعادة لبنان الكبير إلى الوجود، قائلاً : ((في سفح هذا الجبل الشامخ كانت قوة بلادكم وسور إيمانها وحريتها المنيعة، وعلى شاطئ هذا البحر العجيب الشهير الذي شاهد سفن فينيقيا واليونان وروما فاخرة حاملة آباءكم، وبعد رجوع عهد صداقة عظيمة قديمة ونعمة السلم الفرنسي...، أنادي باسم حكومة الجمهورية الفرنسية بدولة لبنان الكبير وأحييه راجياً له المجد والنجاح))."[3]"

والجدير بالذكر أن دولة لبنان الكبير قامت بعد أن ضم إلى متصرفية جبل لبنان السابقة مناطق كبيروت وطرابلس وصيدا وصور و مرجعيون و راشيا و حاصبيا وبعلبك، وسهول البقاع وعكار والبقيعة في شمالي سهل عكار. وحلت ولاية بيروت القديمة وجميع تقسيماتها الإدارية عاصمة لها.

1- وكالة الإنماء الوطنية، النزعات السياسية في لبنان، بيروت، دار الغد، طبعة أولى، عام1979، ص19.
2- شفيق سليمان، تاريخ لبنان كما كان، بيروت، دار الحضارة الجديدة، عام 2005، الجزء1. ص443.
3- فليب حتي، لبنان في التاريخ، ترجمة: أنيس فريحه، بيروت، دار الثقافة، عام 1959، ص596.

بالمقابل، تم إنهاء العمل بمتصرفة جبل لبنان بعد أن ألغى العثمانيون استقلالها الذاتي منذ دخولهم الحرب العالمية الأولى عام 1914. وحلت بذلك جميع هيئاتها الإدارية وتقسيماتها السابقة."[1]

ولم تخمد السجالات والصراعات السياسية حول شرعية الدولة الناشئة بين داعم لها وجلهم من مسيحيي جبل لبنان، ومعارض لها ومعظمهم من مسلمي المدن الساحلية. مع وجود طيف سياسي وشعبي عام يشعر بالانتماء إلى الدولة السورية الفتية.

وكان سكان لبنان في بداية الأمر منقسمين بشأن المسألة الوطنية إلى فئتين:
1 – فهناك فئة سعت، لإنشاء وطن ملّي بحماية فرنسا لا صلة له بالوطن الأم.
2 – وفئة أخرى تشارك معظم العرب في السعي لتحقيق الاستقلال التام على أساس أن تكون الوحدة السورية خطوة نحو الوحدة العربية."[2]

و لم تكتف فرنسا خلال حكمها العسكري في سورية ولبنان بتأييد الفئة الموالية لها في لبنان فحسب، وإنما كانت توجهها أيضاً توجيهاً يتفق مع مصلحتها، في حين كانت بلاد المشرق تعيش حالة من الانقسام في المواقف.

بعد إعلان دويلة لبنان الكبير، وضع الفرنسيون خطة لإنشاء مجالس تمثيلية محلية خاضعة لهم تؤمن نوعاً من الصلة بين (المفوضية العليا) التي أنشأها الانتداب الفرنسي، ومركزها بيروت، والسكان. ولقد صدر القرار رقم 336 في أول أيلول من عام 1920، والمؤلف من أربعين مادة. وهو الذي أوجد للدولة إطارها الإداري العام، فكان بمثابة القانون الأساسي لها.

أما الوحدة الإدارية للتقسيم الإداري الجديد فقد بقيت السنجق الذي كان مقسماً إلى أقضية، وهي تنقسم بدورها إلى مديريات. فأنشأت أربعة سناجق مقسمة إلى 12 قضاء. وهي:

1- سنجق لبنان الشمالي : ومركزه زغرتا، ويضم أقضية عكار وزغرتا والبترون.
2- سنجق لبنان الجنوبي : مركزه صور، ويتكون من أقضية صور وصيدا وحاصبيا.
3- سنجق البقاع : مركزه زحلة، ويضم سهل البقاع وأقضية راشيا والمعلقة وبعلبك ومديرية الهرمل.

1- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، بيروت، دار الفارابي، طبعة أولى، عام 1973، ص51.
2 - محمد جميل بيهم، لبنان بين المشرق ومغرب 1920-1969، بيروت، 1969، ص22.

4- سنجق جبل لبنان : مركزه بعبدا، ويحتوي أقضية كسروان، والمتن، والشوف. أما مديرية دير القمر فقد بقيت ذات استقلال إداري."[1]"

1- وهدفت فرنسا من ذلك إلى:

1 - الإشراف الاقتصادي والسياسي الفرنسي الكامل عليها.

2 - والرغبة في تأمين مصالح فرنسا بشكل أفضل، بتوسيع المجال الحيوي أمام رؤوس الأموال الفرنسية التي بدأت تتمركز أكثر في بيروت، وربط الفرنسيون ذلك ((الانفصال)) اللبناني ربطاً محكماً بالسوق السورية – العراقية في الداخل، واعتبروا سورية ولبنان دولة واحدة على الصعيد الاقتصادي والإداري والعسكري."[2]" بالرغم من سعيهم لتمزيق وحدة بلاد سورية الطبيعية، إلا أن مصالحهم الاقتصادية كانت تقتضي ذلك.

2- إعلان دولة لبنان الكبير:

بدأ ((لبنان)) ((تاريخه)) في عام 1920، وكانت هذه البداية نتيجة لخسارة العرب التي لا تقدر لاستقلالهم، وتحقيق وحدتهم، بفشل ثورة عام 1916، بتحقيق أهدافها القومية العامة. حيث دخل القائد الفرنسي الجنرال غورو، دمشق وبيروت، وخلع الملك فيصل الأول وأسس حكماً فرنسياً تاماً، وكانت النتيجة: الدولة اللبنانية الحديثة.

واستقبل البعض إعلان الدولة الجديدة بسعادة وغبطة، لأنهم شعروا بأن كيانهم الوطني الذي طالما طالبت به جمعياتهم في الداخل وفي بلاد الاغتراب قد تحقق، فيما رفض الآخرون ذلك وبقيت آمالهم متعلقة بتحقيق القرار التاريخي الذي كان المؤتمر السوري الأول قد أقره في آذار سنة 1920.

أما على صعيد بعض الجاليات والجمعيات اللبنانية والسورية في عواصم أوروبا والعالم، فقد ازداد نشاطها المعادي للمد الغربي الجديد في ((سورية الطبيعية))، ولاسيما تحركات اللجنة المركزية السورية أمام مؤتمر الصلح، والتي تميزت بأولوية المطالبة بالوصاية الفرنسية على سورية الموحدة، والتصدي لمحاولات السيطرة العربية عليها، وإقرار النظام الكونفدرالي بين أجزاء سورية بما فيها لبنان."[3]" إلا أن ذلك بقي نشاطاً محدوداً، وعديم الفاعلية. ولم يعبر عن نبض الشارع في المشرق العربي.

1- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مرجع سابق، ص51-52.
2- مسعود ضاهر، ناريخ لبنان الاجتماعي، مرجع سابق، ص319.
3- حكمت الحداد، لبنان الكبير، بيروت، دار مارون عبود، طبعة أولى، عام 1987، ص59.

ويقتضي التنويه إلى أن مجلس جبل لبنان كانت له دعوته للاجتماع في بعبدا للمناداة بفيصل ملكاً على سورية. وأن مطالب جبل لبنان والمناطق الساحلية المجاورة له، تمحورت حول:

1 - البطريرك الحويك ومعاونيه من جهة، الذين نادوا باستقلال لبنان.

2 - المؤتمر السوري العام، الذي نادى بوحدة سورية الطبيعية."[1]

وفي عام 1920، انتقل لبنان إلى مرحلة بناء النظام الطائفي اللبناني على أسس جديدة. فحمل هذا النظام في تكوينه بالذات عوامل انهياره. وتميز بوجود: دولة جديدة بمقاييس فرنسية استعمارية.

وبالرغم من الرفض المطلق للطوائف الإسلامية التي عبرت عن عدم اعترافها بهذه الدولة ((المعزولة)) عن العرب و((المرتبطة)) بالغرب، فقد أدرك رأسماليو لبنان، مسيحيين كانوا أم مسلمين، أن الفرنسيين لم يسعوا إلى كيان مسيحي بل إلى كيان يجمع الطوائف، يصلح كمنطلق لرساميلهم نحو الداخل ."[2]

وفي عام 1921، أجرت المفوضية العليا إحصاءً سكانياً واتخذته كأساس لتوزيع المقاعد النيابية بين الطوائف رغم بعده عن الدقة إلى درجة كبيرة لأسباب عديدة (كنوع من التكتم، وعدم الفهم، والتزوير، والحوافز الخاصة بالطوائف) ."[3]

وبناء على ما سبق، يستنتج الباحث أنّ تسمية لبنان لم تكن ذات مدلول كياني بالمعنى الشامل للكلمة، وذلك على الرغم من إنشاء "متصرفية جبل لبنان"، باهتمام الدول الأوروبية، عام 1861، والتي ألغتها الحكومة العثمانية في أثناء الحرب العالمية الأولى عام 1915.

المطلب الثاني : الوحدات الإدارية في عهد الانتداب الفرنسي للبنان

لقد صادق مجلس (عصبة الأمم) على صك الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان في 24 تموز 1922، ولم يصبح ساري المفعول إلا في 29 أيلول 1923. وكان على فرنسا بمقتضى صك الانتداب، أن تضع قانوناً أساسياً للبلاد في مهلة لا تتعدى الثلاث سنوات ابتداءً من هذا التاريخ."[4]

---

1 - محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب : 1920 – 1969، مرجع سابق، ص73.

2 - مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مرجع سابق، ص60.

3 - علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان – من الاحتلال إلى الجلاء 1918-1946، بيروت، دار الفارابي، عام 1990، ص45.

4 - مجموعة مؤلفين ، دولة لبنان الكبير، بيروت ، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية ، طبعة أولى ، عام 1999 ، ص26 .

فخلال الانتداب الفرنسي وبعد إعلانه لدولة لبنان الكبير، بدأت فرنسا تمضي في سياستها التقليدية القاضية بزرع الانقسام والفتن ضمن الصف الواحد، وذلك بتشجيع اللبنانيين على الاعتقاد أنهم ليسوا عرباً، وأن لبنان كان مستقلاً منذ القديم عن سورية، وكان يتمتع بالاستقرار والسلام إبان ما كانت البلاد المحيطة به عرضة للحروب والفتن."[1] على حد زعم سلطات الاحتلال.

أما السلطات الوطنية اللبنانية فلم تكن واضحة ومحددة المعالم منذ البداية، وكان المجلس النيابي من أهم السلطات الوطنية في بداية عهد الانتداب، وبدأ كلجنة إدارية تسمى ((اللجنة الإدارية للبنان الكبير)) وأصبح داود عمون رئيساً لها. وكان المجلس التمثيلي اللبناني يتم بالتعيين منذ العام 1923، وأصبح أعضاؤه ينتخبون انتخاباً في عام 1925."[2]

واعتمدت الحكومة الفرنسية تعيين حاكم فرنسي للبنان الكبير، فضلاً عن مجلس إداري له سلطات استشارية. حيث عين المفوض السامي الجنرال غورو، "المايجور ترابو" حاكماً على لبنان، يساعده مجلس تنفيذي من سبعة مديرين عامين (بينهم مديران مسلمان فقط)، إلا أن السلطة الحقيقية في الإدارة بقيت في يد ((المستشارين)) الفرنسيين. وشكل غورو:
((مجلساً إدارياً)) من 15 عضواً بينهم خمسة مسلمين فقط، ووسع المجلس فيما بعد إلى 17 عضواً (6 موارنة، 3 أرثوذكس، 3 كاثوليك، 1 درزي، 4 سنة، 2 شيعة) وكانوا في غالبيتهم من ملاك الأراضي والوجهاء والتجار، وهكذا جرى تثبيت الحصص الطائفية."[3] وشهد هذا المجلس معارضة شعبية عامة بمكوناتها الطائفية، التي شرعها الاحتلال الفرنسي.

وفي هذا السياق، يشير بشارة الخوري في كتابه ((حقائق لبنانية)) خلال وصفه لمرحلة استلام الحاكم الفرنسي ترابو السلطة :

أنه في آخر أيلول من عام 1920 قدمت استقالتي فرفضها الحاكم ترابو، ولم تعد المسألة من اختصاصي بل من اختصاصه، وعرض علي مركزاً كبيراً في التشكيلات الإدارية الجديدة. غير أني فهمت مبتغاه، ومنع تعييني مديراً عاماً في إحدى المديريات التي أحدثت، كما أنه رفض تعييني عضواً في المجلس التمثيلي المنوي تشكيله."[4]

وكان للمجلس الإداري صلاحيات استشارية, وفيما بعد تم استبدال((المجلس الإداري)) بـــ ((مجلس تمثيلي)) يتوزع أعضاؤه بين منتخبين ومعينين .

1 - محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب : 1920 – 1969، مرجع سابق، ص15.
2 - جلال نوري السعدون ، تكريس الطائفية في دستور لبنان عام 1926، دمشق ،دار اليقظة الفكرية ،طبعة أولى، عام2007،ص56.
3 - فواز طرابلسي ، تاريخ لبنان الحديث، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ، عام 2008 ، ص150 .
4 - بشارة الخوري ، حقائق لبنانية، الجزء الأول ، بيروت ، منشورات أوراق لبنانية ، عام 1960 ، ص8 .

وفي 8 آذار 1922، أصدر ((روبير دي كيه))، بالنيابة عن المندوب السامي الفرنسي في سورية ولبنان، قراراً يقضي بإقامة مجلس تمثيلي منتخب يتمتع بحق التشريع، ثم اتبعه بعد أيام بقانون يحدد الإجراءات الانتخابية. وفي 21 أيار، جرت الانتخابات على مرحلتين، وذلك في جو من إعلان المقاطعة من جانب معظم السكان، وخاصة من المسلمين، وفي ظل الاتهامات المتبادلة بالتزوير والضغط والإكراه، وعزز "بولس مسعد" من صحة هذه الاتهامات عندما كتب:
رشحت نفسي عن كسروان في المجلس النيابي اللبناني، في أيار عام 1922، بناءً على تشجيع المندوب السامي بذاته لنا، وفي 25 أيار من العام ذاته انعقد أول اجتماع للمجلس التمثيلي وانتخب رئيساً له حبيب باشا السعد."[1]"

وفيما يخص الانتخابات النيابية اللاحقة، فقد أصدر الجنرال غورو قانوناً انتخابياً جديداً بعد أن حل ((اللجنة الإدارية)) عام 1922، دعا بموجبه الناخبين لانتخاب ثلاثين عضواً يمثلون المناطق والطوائف على أساس المحافظات والبلديات لإنشاء ((المجلس التمثيلي الجديد)). وقد توزعت المراكز طائفياً على النحو التالي : 10 مقاعد للموارنة، 6 مقاعد للسنة، 5 مقاعد للشيعة، 4 للروم الأرثوذكس، 2 للدروز، 2 للروم الكاثوليك، مقعد واحد للأقليات. وقد فكر المسلمون في هذه الفترة بمقاطعة الانتخابات لأسباب تتعلق بواقعهم في الداخل، ولأسباب مرتبطة بموقفهم من الوحدة السورية، ولما حاول بعضهم الترشح للانتخابات بدأت السلطات الفرنسية بمحاربتهم بسبب ميولهم المعادية للانتداب."[2]" ورفضهم للتوزيع الطائفي المرفوض منطقياً.

وفعلياً، لم يكن لهذا المجلس حق تشريع القوانين، وقد توالى على رئاسته: حبيب باشا سعد، نعوم ليكي، أميل أده، موسى نمور، وبروز بعض المحاولات الوطنية للمجلس، حيث حاول في العام 1925، انتخاب حاكم لبناني الجنسية بدلاً من الحاكم الفرنسي، غير أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل بسبب تعنت المحتل.

جاءت انتخابات 11 أيار 1924 الفرنسية ((بتحالف اليسار)) إلى السلطة الذي عهد إلى الجنرال "ساراي" بمفوضية بيروت، وكان تعيينه كافياً لبث الرعب في نفوس اليسوعيين والأكليروس اللبناني لما عرف عنه من عداء شديد لرجال الدين، وكان يتهم بالتعصب الأعمى ضد اليسوعيين، وبأنه من الماسونيين."[3]"

1 - علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان، مرجع سابق، ص46.
2 - حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، بيروت ، دار النهضة العربية ، عام 1985 ، ص112-113 .
3 - مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مرجع سابق، ص279.

تستحق فترة حكم المفوض السامي موريس ساراي (1924-1925) دراسة تحليلية، فهو مثّل الاستثناء في السياسة الفرنسية تجاه لبنان، فأراد تعيين حاكم لبناني، إلا أنه عارض اختيار إميل أده، مرشح البطريرك، وانتهى أخيراً إلى تعيين ((ده كايلا)) حاكماً مؤقتاً. ومن جهة ثانية، أطلق سلسلة من الإصلاحات الجريئة، فوحد النظام الضريبي، وفتح الوظائف الإدارية أمام المسلمين، واقترح نظاماً تعليمياً علمانياً قاعدته التعليم الرسمي."[1]

ومن السمات التي تميزت بها الساحة السياسية في فترة بدايات الانتداب الفرنسي:
أولاً – أن معظم اللبنانيين على اختلاف طوائفهم لم ينادوا بالانتداب كاستعمار أو احتلال، ولم يعملوا له على الإطلاق بل فرض عليهم فرضاً. ولم يقبلوا بهذه المظلة الدولية التي فرضها مؤتمر سان ريمو.
ثانياً – إن أي استفتاء لم يتم في خصوص الانتداب، وإنما الاستفتاء الجزئي الوحيد الذي قامت به لجنة كينغ – كرين الأميركية قد أظهر:
1 – رغبة البطريرك الماروني بالاستقلال المطلق بمساعدة فرنسية.
2 – وتصميم أعضاء المؤتمر السوري على الاستقلال التام وقيام مملكة سورية تضم لبنان وفلسطين وعلى رأسها الملك فيصل الأول.
ثالثاً – التستر بالطائفية كان وراءه الفرنسيون من جهة ورجال الدين الموارنة من جهة أخرى."[2]

وهكذا، عاش لبنان منقسماً على نفسه طوال السنوات الست الأولى من عهد الانتداب حين كانت السلطة العليا تمضي في سبيلها مستغلة هذا الانقسام.

وعلى هذا فإن لبنان في هذه الفترة الممتدة من عام 1920 – 1926 كانت تتنازعه عدة اتجاهات سياسية استقلالية، ووحدوية، ونزاعات محلية، وأجنبية، ولم يجد المسلمون التجاوب مع مطالبهم من قبل المستعمر، وكانوا ينزعون نحو الوحدة السورية، رافضين للمناصب السياسية والإدارية في ((دولة لبنان الكبير)).

1 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان، مرجع سابق، ص150.
2 - يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، بيروت، ج2، ص889.

المبحث الثاني : دستور لبنان لعام 1926 والميثاق الوطني لعام 1943

المطلب الأول : الدستور اللبناني لعام 1926

في الثاني من كانون الأول 1925، وصل مفوض فرنسي جديد هو المفوض (هنري دي جوفنيل)، وكانت الثورة السورية على أشدها، وقد حاول استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي إلى وضع دستور للبلاد وإلى منحهم حق اختيار حاكم لهم من الشعب مباشرة، وشكل لجنة لإعداد القانون الأساسي للبلاد من أعضاء المجلس التمثيلي ."[1]

اجتمع المجلس التمثيلي اللبناني في 10 كانون الأول من العام ذاته، وانتخب لجنة لإعداد الدستور مؤلفة من 12 عضواً. ولقد تولى الفرنسيون حكم لبنان في البدء حكماً مباشراً من خلال ((المفوضية العليا))، وحاولوا استدراج الحركة الوطنية، وبقيت الحالة بين اللبنانيين والدولة المنتدبة تراوح بين أزمات وهدوء، إلى أن حدد هذه العلاقات دستور عام 1926، الذي سنه المجلس النيابي بالاتفاق مع الفرنسيين، وتضمن تحفظات فرضتها الدولة المنتدبة لصالحها.

ويشير "بشارة الخوري" إلى أنه بعد انتخاب اللجنة الخاصة لإعداد الدستور وتنسيق بنوده إلى حين، واستشارة الهيئات الرسمية وأصحاب الرأي من كبار الموظفين والقضاة والمحامين، انقلب المجلس التمثيلي منذ تلك اللحظة إلى مجلس تأسيسي، إلى حين إنقلابه إلى مجلس نيابي بعد إعلان الدستور، وانتخب باترو طراد و ميشال شيحا مقررين لتلك اللجنة، فبرزا كقانونيين كان لهما السبق في وضع النصوص الدستورية. وتم صياغة النص بالاتفاق مع شارل دباس ممثل الحكومة ومدير العدل وسولومياك مندوب المفوض السامي في لبنان وسيوشيه المعين خصيصاً لهذه المهمة."[2]

1- إقرار الدستور

وعهد إلى لجنة مصغرة مؤلفة من خمسة أشخاص درس الصيغة التي يجب اعتمادها في الاستشارات، فعقد أول اجتماع لها في 16 كانون الأول من عام 1926، برئاسة موسى نمور، وأعدت لائحة بالشخصيات التي ستستشيرها، واعتمدت الأفكار التي استخلصتها اللجنة من هذه الاستشارات كأساس لإعداد مشروع الدستور ."[3]

---

1 - حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، مرجع سابق، ص117.
2 - بشارة الخوري، حقائق لبنانية، مرجع سابق، ص133.
3 - مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير، مرجع سابق، ص35.

ورأت اللجنة قيام استفتاء على بعض النقاط المحددة في المشروع المقترح. فوجهت إلى الأعيان ورؤساء الطوائف والموظفين أسئلة تتعلق بالأسس التي يجب أن يرتكز عليها الدستور.
حيث تناولت الأسئلة الموضوعات التالية :

1- ما شكل الحكومة : ملكية دستورية أم جمهورية ؟
2- هل يجب أن يتألف البرلمان من مجلس أم مجلسين ؟
3- هل تكون الوزارة مسؤولة أمام رئيس الدولة أم أمام البرلمان ؟
4- ما هو الأفضل : المسؤولية الوزارية الفردية أو المسؤولية الوزارية التضامنية ؟
5- ما هو الأفضل : تعيين مجلس الشيوخ أو انتخابه ؟
6- هل يجب اعتماد الطائفية أساساً لتوزيع المقاعد في البرلمان ؟ ."[1]"

وبلغ مجموع الشخصيات التي وجهت إليهم الأسئلة 189 شخصية، أبدت 132 شخصية منها رأيها فقط، في حين أستنكف البعض الأخر عن الرد عن الأسئلة. وهذا دليل على عدم الثقة بسلطة الإنتداب.

وقد عقدت دورة المجلس التمثيلي في التاسع عشر من أيار 1926، بموجب الدعوة التي وجهها الحاكم ليون كايلا إلى رئيس المجلس في 18 أيار، لإعداد وإقرار الدستور، وكان مندوب المفوض السامي سوشيه، أحد أبرز الثلاثة الذين وضعوا مسودة الدستور، وقد حث الحضور قائلاً :
((أطلب إليكم الاجتماع بدون انقطاع لإتمام الدرس كما فعلت لخدمتكم، إن حضوري بينكم فهو تحصيل حاصل، عملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب القائلة بوجوب وضع الدستور من قبل السلطة المحلية بالاتفاق مع الدولة المنتدبة، فأرجو أن نتفق على الفصل النهائي كما اتفقنا واللجنة عليه)) ."[2]"

بدأ المجلس مناقشة مسودة الدستور في 19 أيار 1926، وقد استغرقت نقاشاته عدة جلسات طويلة، وبلغت ثمانٍ انتهت الأخيرة مساء يوم 22 أيار 1926 بإقرار مسودة الدستور. بعد ذلك صوت المجلس بالإجماع عليها ورفعت الجلسة، وأقرّ المجلس التمثيلي في 23 أيار من عام 1926 الدستور بصيغته النهائية، بحضور المفوض السامي "هنري دي جوفنيل"، الذي أعلن وضعه موضع التنفيذ بدءاً من تاريخ إقراره.

2- أساس الدستور:

أخد الدستور اللبناني بالمبادئ الأساسية الكبرى التي سارت عليها الدساتير الديمقراطية الحديثة المختلفة. ولم ينص صراحة على مبدأ سيادة الأمة.بل أشار إلى مبادئ النظام البرلماني الديمقراطي،

1 - انور الخطيب، المجموعة الدستورية، القسم الثاني، دستور لبنان، الجزء الثاني، مطابع قدموس الحديثة، بيروت،ص41. نقلاً عن احمد سعيفان.
2 - جلال نوري السعدون، تكريس الطائفية في دستور لبنان عام 1926، مرجع سابق، ص59.

وذلك لأن الهيئات الحاكمة جميعها منبثقة من الانتخاب المباشر وغير مباشر. فمجلس النواب منتخب من الشعب، ورئيس الجمهورية منتخب من قبل المجلس، والوزراء يعينهم الرئيس وهم مسئولون أمام المجلس المنتخب، وغالباً يكونون من نفس أعضاء المجلس."[1]

وديمقراطية الدستور اللبناني تكمن في اعتبار الشعب مؤلفاً من أفراد لا من جماعات، ولا وجود قوة سياسية للهيئات والنقابات بنظر الدستور، فالمواطن اللبناني ينتخب ممثله فردياً دون تمييز بين أي فرد من ناحية حق الاقتراع.

وأخذ الدستور بمبدأ فصل السلطات ونظمها على أساس تعاون السلطات فيما بينها، إلا أنه بالواقع ميز بعضها بسلطان مستمد من النص الدستوري، وخولها حقوقاً خاصة من شأنها التأثير إلى حد كبير على أعمال إحدى السلطات."[2]

المطلب الثاني : تقسيمات وتعديلات الدستور

أضفى الدستور الجديد حلة دستورية جديدة للجمهورية اللبنانية، ذات النظام البرلماني والحكم الديمقراطي الذي يستمد سلطته من مبدأ الانتخابات، وذلك مع وصاية سلطة الانتداب عليها. وقد أرسى حياة لبنان السياسية على أسس محددة في تلك الفترة.

وتضمن الدستور مائة ومادتين موزعة على ستة أبواب كل منها قسم إلى فصول، وتضمن إقرار كيان دولة لبنان الكبير، الذي أصبح بموجب المادة (101) الجمهورية اللبنانية بعد ضم الأقضية الأربعة.

وهو موزع بإقتضاب إلى :

الباب الأول : الأحكام الأساسية .

ويحتوي عل فصلين الأول : الدولة وواجباتها، الثاني : اللبنانيون حقوقهم وواجباتهم .

الباب الثاني : السلطات .

ويحتوي على أربع فصول، الأول : أحكام عامة . الثاني : السلطة التشريعية .

الثالث : المجلس النيابي . الرابع : السلطة التنفيذية .

الباب الثالث : لا عنوان له .

1 - حسن الحسن، القانون الدستوري و الدستور في لبنان، بيروت، دار الحياة،عام 1980، ص131 .

2 - المرجع السابق نفسه، ص132.

ويحتوي مواد تتضمن:أ – انتخاب رئيس الجمهورية . ب – تعديل الدستور . ج – صلاحيات المجلس.
الباب الرابع : تدابير مختلفة ، المحكمة العليا ، أحكام عامة .
الباب الخامس : أحكام تتعلق بالسلطة المنتدبة وجمعية الأمم، \وقد الغي هذا الباب بعد زوال الانتداب\.
الباب السادس : أحكام نهائية مؤقتة ."[1]

وحرص على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد، في كلا المجلسين إذ نصت المادة (24) منه على أن يبقى انتخاب النواب خاضعاً لأحكام قانون الانتخاب .

ونصت المادة (96) على أن للطوائف في مجلس الشيوخ عدداً من المقاعد موزعة فيما بينها بالنسب الآتية : الموارنة (5) ، للسنة (3) ، للشيعة (3) ، للروم الأرثوذكس (2) ، للروم الكاثوليك (1) ، للدروز (1) ، للأقليات (1) ، وأصبح المجموع (16) مقعداً."[2]

ولا ينص الدستور اللبناني على أن للدولة ديناً معيناً كما هو الحال في دساتير البلدان العربية المجاورة وغيرها، بل إن حرية العبادة في لبنان حقيقة ثابتة. غير أنه أبقى على قانون الأحوال الشخصية القديم الذي كان تنفيذه منوطاً برؤساء الطوائف والملل، سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين."[3]

وتعرض الدستور اللبناني خلال فترة الانتداب، إلى تعديلين .
التعديل الأول : كان عام 1927 ، نظراً للنزاع الذي نشأ بين كل من مجلسي النواب والشيوخ بشأن ميزانية السنة، ولم يتمكن رئيس الجمهورية من فض هذا الخلاف، فاقترح تعديل الدستور، بدمج مجلسي الشيوخ والنواب، وتعيين ثلث أعضاء مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية وانتخاب الثلثين الآخرين .
أما التعديل الثاني : لعام 1929، وهو عام نهاية ولاية رئيس الجمهورية شارل دباس المحددة بثلاث سنوات، فأعاد مجلس النواب انتخاب شارل دباس للمرة الثانية رئيساً للجمهورية، وذلك بناء على مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النواب في 27 نيسان 1929."[4]

بالإضافة لذلك تعرض الدستور اللبناني إلى تعليق من قبل سلطات الانتداب الفرنسي.

---

1 - حسن الحسن، القانون الدستوري و الدستور في لبنان، مرجع سابق، ص130-131 .
2 - جلال نوري السعدون، تكريس الطائفية في دستور لبنان عام 1926، مرجع سابق، ص60.
3 - فليب حتي، "لبنان في التاريخ"، مرجع سابق، ص599.
4 - جلال نوري السعدون، تكريس الطائفية في دستور لبنان، مرجع سابق، ص85-86.

فبعد نجاح الانتداب في إعادة إحصاء اللبنانيين، أقدم المفوض السامي بونسو في 9 أيار 1932 على تعليق الدستور كتدبير يقصد منه معالجة الوضع الاقتصادي. إلا أن هذا التدبير لم يكن في الحقيقة إلا إيغالاً في التعنت بمواجهة تصاعد المد الوطني. فقد حصل تعليق الدستور لأول مرة (1932-1934) بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية والمنازعات السياسية المحلية التي جرت بمناسبة اقتراب موعد انتخاب رئيس الجمهورية، وبذلك عاد لبنان ليقع تحت الحكم المباشر للدولة المنتدبة."[1]

واستمر تعليق الدستور اللبناني لحين استبدال المفوض السامي – بونسو – في تموز عام 1933 بمفوض سامي آخر هو – دي مارتيل –، الذي أصدر في 2 كانون الثاني عام 1934 قراراً بإعادة تنظيم الإدارات في الجمهورية اللبنانية، وتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية خلفاً لشارل دباس على أن لا يتسلم مهام منصبه إلا بعد إجراء الانتخابات في الشهر ذاته."[2]

فكان باشا السعد أول رئيس للجمهورية اللبنانية (ماروني) عينه المفوض السامي الفرنسي بتاريخ 30\1\1934، بعدا الرئيس شارل دباس (الأرثوذكسي) الذي أنتخب في 26\5\1926.

ولقد أثارت نشأة دستور 1926 جدلاً بين رجال السياسة وبين المؤرخين اللبنانيين، إذ اعتبر بعضهم أن هذا الدستور قد أعدته السلطة المنتدبة، وأنه نسخة عن دستور الجمهورية الثالثة الفرنسية، بينما رأى آخرون أنه بالعكس، نتاج لبناني محض، وأنه حصيلة الجهد الذي بذلته اللجنة المنبثقة عن المجلس التمثيلي، وخاصة أحد أعضائها وهو ميشال شيحا."[3]

على الرغم من أهمية إصدار الدستور، لكن قسماً كبيراً من اللبنانيين لم يقبلوا بالانتداب أصلاً ووجدوا فيه تكريساً شرعياً للاستعمار الفرنسي، في الوقت الذي تم فيه اعتقال معظم الوطنيين وأرسل بعضهم إلى السجون. واستثمر الفرنسيون مسألة مطالبة السوريين الملحة للأقضية الأربعة على وجودهم في لبنان، وظهر عند بعض الموالين اللبنانيين القبول بالفرنسيين بموقف المدافع عن وحدة بلادهم وسيادتها. ويعد هذا الأمر واحداً من جملة العوامل الكثيرة التي حملت بعض اللبنانيين على التغاضي عن سيئات الانتداب، والقبول ولو على مضض بوصاية الانتداب، انطلاقاً من رفضهم للوحدة السورية، بعكس مقتضيات التاريخ والجغرافية."[4]

---

1 - علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص109.
2 - محمد بيهم، النزاعات السياسية في لبنان، بيروت، دار الأحد، 1977، ص26.
3 - مجموعة مؤلفين، دولة لبنان الكبير (1920-1996)، مرجع سابق، ص23.
4 - حسن الحسن، القانون الدستوري و الدستور في لبنان، مرجع سابق، ص73.

لقد جاء الإصرار على الكيان في ظل الدستور اللبناني عام 1926 إصراراً مارونياً بالدرجة الأولى. ولقد تم صياغة النص الأصلي للدستور في المفوضية العليا الفرنسية في الأجواء السياسية التي رافقت وأعقبت الثورة السورية الكبرى عام 1925. وأمام إصرار المقاومة العربية في سورية على الوحدة والاستقلال، لجأت السلطات الفرنسية إلى مخطط ينطوي على إبقاء الوضع في سورية قائماً والتأكيد بصورة خاصة على استقلالية لبنان عن سورية."[1]

إن الدستور اللبناني لعام 1926 لم يكن غريباً عن الدساتير التي عرفتها فرنسا، ولاعن نظام المجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، لكن الفارق الأساسي بين مجلسي لبنان ومجلسي فرنسا أن مجلس الشيوخ وقسماً من مجلس النواب اللبناني كانوا بالتعيين وليس بالانتخاب."[2]

إن العوامل التي رافقت نشأة الدستور اللبناني لم تكن تكفي وتتناسب مع ما تحقق من تقدم بسيط في إدارة الشؤون اللبنانية وإشراك اللبنانيين في الحياة السياسية، مع ما نص عليه صك الانتداب الذي صادق عليه مجلس عصبة الأمم في 24 تموز 1922، وبما أن تنفيذ الانتداب لم يتخذ شكله القانوني إلا نتيجة صدور قرار مجلس عصبة الأمم في 29 أيلول 1923، فإن مهلة الثلاث سنوات التي نص عليها صك الانتداب في مادته الأولى المذكورة تنقضي بتاريخ 29 أيلول 1926، وكان يحتم صدور الدستور قبل هذا التاريخ."[3]

وإن صدور الدستور اللبناني قد رافقه عقبات، وإشكالات، ومطالبات ملحّة، ففي العام 1924، وعرضت فرنسا في تقريرها السنوي إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم الخطوط العريضة التي ينبغي أن يتضمنها القانون الأساسي لسورية ولبنان بشيء من الغموض. فضلاً عن ذلك، فقد أظهر التقرير أن النهج السياسي الذي رسمته فرنسا بغية التوصل إلى إقرار دستور للبنان كان خالياً من أي تنظيم ويعكس عدم جدية موقف السلطات المنتدبة التي أرادات على ما يبدو الاستمرار في لعب دور الوصي الكامل، فقد تجاهلت السلطات المذكورة البدء إشراك المجالس المنتخبة في تحضير مشروع الدستور."[4]

لذا، يجد الباحث أن الدستور اللبناني جاء وليد قدر من التفاهم، والتقاء عدة إرادات منها إرادة السلطة المنتدبة وإرادة المجلس التمثيلي اللبناني المستندين قانونياً إلى صك الانتداب، فهو إذن ميثاق

1 - وكالة الإنماء الوطنية، النزعات السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص21.
2 - مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مرجع سابق، ص314.
3 - جلال نوري السعدون،تكريس الطائفية في دستور لبنان عام 1926، مرجع سابق، ص82.
4 - سلام الربضي، مرتكزات النظام السياسي اللبناني، صوت العرب، 2010، http://www.arabvoice.com

عقد بين الحاكم أي السلطة المنتدبة والأمة الممثلة بشكل أو بآخر بالمجلس، وتم هذا في أطار وثيقة دولية .

وهكذا، فقد وضع دستور 1926، الذي أثار جدلاً فقهياً حول كيفية وضعه، نظاماً سياسياً غريباً وهجيناً يصعب تصنيفه ضمن الأنظمة الدستورية التقليدية، فعلى خلاف النظامين البرلماني والرئاسي، فإن النظام الدستوري اللبناني يتمحور حول الرئيس الذي يعتبر قطب التفاعلات ومركز الثقل. وقد لاحظ هذا الوضع الشاذ، أحد كبار الفقهاء اللبنانيين وهو ادمون رباط عندما أكد قائلاً: ((.. غير أن الظاهرة التي اتصف بها النظام اللبناني من هذه الناحية، إنما هي في المركز الخاص الذي وضع فيه رئيس الجمهورية، مما يجعله الدعامة الثابتة للسلطة الإجرائية، بل هو سيد هذه السلطة الأول، لدرجة أن الوزراء لا يستطيعون ممارسة دورهم إلا في إطار سلطته، كما أن البرلمان لا يسعه البقاء إلا وهو في حالة من التجاوب الدقيق مع رغباته..)).[1]"

بذلك، فإن الدستور اللبناني هو وليد إرادة المجلس التمثيلي. الذي يعد بمثابة هيئة تأسيسية قامت بدورها لجهة وضع مشروع الدستور وإقراره. واستند مؤيدو هذا الرأي إلى الحوادث التاريخية التي رافقت المشوار الطويل لوضع وإقرار هذا الدستور، واعتبروا أن المجلس التمثيلي قد وقف وقفة حازمة، أجبرت السلطات الفرنسية على أن تترك له في نهاية المطاف أمر وضع الدستور."[2]"

ومما تقدم يستنتج الباحث أن الدستور جاء نتيجة التقاء إرادتين: وهما إرادة المفوض السامي والثانية إرادة المجلس التمثيلي. ويمكن القول أيضاً بأن الدستور من الناحية الشكلية، قد نشأ على هذا النحو، إذ يمكن اعتبار اللجنة الدستورية بمثابة جمعية تأسيسية انبثقت عن المجلس التمثيلي، الذي يمثل الشعب آنذاك، وقد لعبت هذه اللجنة ظاهرياً دورها الأساس في وضع مشروع الدستور وإقراره.

أما من الناحية الواقعية، فإن عمل المجلس كان شكلياً للغاية، بحيث لم يكن سوى ستار أخفى وراءه حقيقة أن الدستور اللبناني، قد حاكته السلطات الفرنسية بوحي من دستور الجمهورية الثالثة لعام 1875، والحالة هذه من صنع الدولة المنتدبة . ومهما يكن، فإن هذا الدستور تم وضعه وإقراره في العام 1926، وهو الدستور الذي مازال حتى اليوم ينظم الحياة الدستورية والسياسية في لبنان، وقد طرأت عليه بعض التعديلات. فأضحى الحاضن الأول للوثائق الدستورية اللاحقة.

---

1 - ادمون رباط ،الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، بيروت، عام 1970. ص664 .
2 - جمال المحمود، "التاريخ السياسي في لبنان"، محاضرة في كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2010.

المطلب الثالث: لبنان بين الوحدة مع سورية أو الانفصال عنها

من الطبيعي جداً أن السياسة التي بدأت تمارسها السلطات الفرنسية في لبنان تجاه الطوائف، كانت من جملة العوامل التي حدت بالمسلمين على التمسك بالوحدة السورية، على الرغم من التقارب والتعاون بين المسلمين والمسيحيين ضمن إطار الكيان اللبناني. وهكذا، فقد عقدت بعض الشخصيات اللبنانية اجتماعات بدمشق، إذ دعوا بعض أعيان ونواب لبنان إلى الوحدة، واحتجوا المؤتمرين بالإجماع على تجزئة سورية، وطالبوا بوحدتها.

ففي 23 حزيران عام 1928، التقى أنصار الوحدة السورية في مؤتمر عقد في دمشق بدعوة من رياض الصلح، ضم وفوداً من دويلة العلويين والأقضية التي ضمت إلى لبنان الصغير، والتقوا على مطالبة الجمعية التأسيسية السورية لوضع الدستور، وإلحاق مادة خاصة في صلب الدستور تنص على أن سورية ولبنان هي دولة واحدة مستقلة ذات سيادة وذات وحدة سياسية لا تتجزأ."[1]

ونجح المؤتمر في جمع أطياف مختلفة من الوطنيين برئاسة عبد الحميد كرامي. وقد شاركت فيه وفود من الساحل في بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك والبقاع، واشترك فيه نواب من المجلس النيابي اللبناني، تعبيراً عن رفضهم للممارسات الفرنسية والطائفية. وعرف هذا المؤتمر باسم مؤتمر أبناء الساحل."[2]

وتميز عن باقي المؤتمرات التي سبقتها، بضمه ممثلين من مختلف أنحاء الساحل السوري الذي يخضع لسيطرة الانتداب الفرنسي فضلاً عن الأقضية الأربعة.

وعلى صعيد آخر، استمر السجال حول الوحدة والانفصال دون هوادة، وتوزع اللبنانيون بين رياض الصلح الذي أعلن في تموز 1928 أن رئيس الوزراء الفرنسي (أريستيد بريان) قد وعده بإعادة ضمّ لبنان إلى سورية، وإميل اده الداعي إلى انفصال لبنان."[3]

والجدير بالذكر أن مدينة طرابلس، وعلى رأسها عبد الحميد كرامي، كانت في تلك الحقبة من أشد المدن مطالبة بالوحدة السورية، وكان ذلك حافزاً لها في إرسالها وفداً من أفراد مواطنيها إلى باريس

1 - علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص104.
2 - جلال السعدون، تكريس الطائفية في دستور لبنان 1926، مرجع سابق، ص102.
3 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص153.

عام 1934 لنقل مطالبها، هذا بالإضافة إلى شكاويها من جهاز الحكم المتمثل بسلطات الانتداب، ومطالبتها بالعدالة الاجتماعية في لبنان .

إن النشاط الوطني والوحدوي بدأ يظهر من جديد عام 1933، نتيجة لحماسة الفرنسيين ومحاولتهم تمزيق هذه الوحدة الراسخة بين أبناء الشعب السوري واللبناني الواحد.

وتعددت أوجه النشاط والتعاون بين الشخصيات الوطنية، وتم عقد مؤتمر بيروت في 16 من تشرين الثاني من عام 1933، عرف بمؤتمر الساحل، في منزل سليم علي سلام، مع وفود مثلت مدن بيروت وطرابلس وصور وصيدا وجبل عامل، حضرها عبد الحميد كرامي، وعبد اللطيف البيسار، وعمر بيهم، ومحمد جميل بيهم، وشوقي الدندستي، وعلي ناصر الدين، ويوسف يزبك، وصلاح لبكي، واحمد عارف الزين، ورياض الصلح وآخرين."[1]

ولوحظ أن المؤتمرين انقسموا ما بين مؤيد للوحدة مع سورية وما بين متحفظ وما بين معارض، ولم يكن هذا الانقسام على أساس طائفي. ففي حين كان المسيحيون الممثلون في المؤتمر من المؤيدين لطلب الوحدة السورية والعربية، بالمقابل كان هنالك ثلاثة من المسلمين يرفضونها وهم : كاظم الصلح، وعادل عسيران، وشفيق لطفي."[2] وهذا دليل على طبيعة الإنقسام، الذي هو حالة سياسية وليست مذهبية طائفية.

وقد تضمنت مذكرة المؤتمر التي قدمت إلى المفوض السامي "دي مارتيل" المطالبة بوحدة لبنان مع سورية، وحدد المؤتمرين مواقفهم من الوضع الراهن، الذي لولا الاتجاهات الطائفية التي سعت إليها فرنسا لما برزت اتجاهات انفصالية. وأشير في المؤتمر بأن الوحدة السورية هي الخطوة الأولى والحيوية للوحدة العربية."[3]

وكانت فرنسا في هذه الأثناء تواجه الضغوط من قبل الوطنيين، المطالبين بشدة بالوحدة ما بين سورية ولبنان، فاتجهت لإيجاد حل آخر يرضي السوريين لأجل حقوقهم، فاقترحت عقد معاهدة مع سورية تكرس فيها استقلالهم، وهي إذا كانت تمنح لبنان الموالي لها على وجه عام الإستقلال مثلما تمنح سورية ذلك، فأعلنت أنها تريد منح لبنان معاهدة أخرى على غرارها."[4]

---

1 - جلال السعدون، تكريس الطائفية في دستور لبنان 1926، مرجع سابق، ص103.
2 - حسان حلاق، الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، بيروت، دار الجامعة، 1988، ص24 .
3 - مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مرجع سابق، ص220.
4 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص137.

وكان على غالبية المسلمين فيما بعد، رغم تعلقهم بمبدأ الوحدة التريث في تحقيقها ريثما تتهيأ ظروفها، باعتبار أن قضية الوحدة قضية زمن فحسب. بالإضافة إلى وجود أصوات كانت قد نادت في المؤتمر، وخاصة الأعضاء المسيحيين، بالتريث في تحقيق الوحدة لعدم اقتناع الأغلبية المسيحية بها كما أشيع ظاهرياً من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي.

كما أن الوحدة السورية لم تتحقق، خلافاً للطروحات القائلة بأن المسلمين كانوا يشعرون بالغبن، بينما كان بعض المسيحيين يشعرون بالخوف، وتزامنت الطروحات الوحدوية مع تصاعد النضال ضد الانتداب الفرنسي بأشكاله المسلحة والسياسية.

المطلب الرابع : معاهدة الصداقة والتحالف بين لبنان وفرنسا

شكل العام 1936 نقطة انعطاف في تاريخ لبنان بأكثر من معنى، وأدّت عدة أحداث وأزمات إلى إحياء الجدل حول الوحدة والانفصال، ولكن مع تصاعد التوتر الطائفي السياسي، أفضت التطورات الاجتماعية والإقليمية إلى اصطفاف جديد للقوى، وإلى تبلور تيار متعدّد الانتماءات الطائفية يطمح إلى الاستقلال عن فرنسا ."[1]

وفي 2 كانون الثاني عام 1936، فاز إميل اده بانتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية على منافسه بشارة الخوري بـــ 15 صوتاً مقابل 10 أصوات. وفي عهده تزايدت "القبضة المارونية" على السلطة وبمساعدة فرنسية واضحة، وهكذا أعيد العمل بالدستور اللبناني، وكان ذلك مؤشراً على مرحلة جديدة يمر بها لبنان في ظل الانتداب."[2]

في هذا المناخ من التحولات، بدأت المفاوضات المطالبة بالاستقلال، وتم التوصل لتوقيع معاهدة، تعترف بموجبها فرنسا بلبنان دولة مستقلة، وتتعهد بمساعدته على الانضمام إلى (عصبة الأمم) كدولة مستقلة، بالمقابل تعهد لبنان بضمان رؤوس الأموال والمصالح الفرنسية، وتعهدت فرنسا بتقديم المساعدة العسكرية إليه إذا ما تعرض لاعتداء من طرف ثالث."[3]

1 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص 164.
2 - علي شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص106.
3 - حسان حلاق، الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، مرجع سابق، ص26.

وقد وقع مشروع معاهدة الصداقة والتحالف الذي وضع موضع التنفيذ في 13 تشرين الثاني عام 1936، ولم يلبث أن أرفق بملاحق كان بينهما رسالتان رقم [6] و[6] مكررة، موجهتان من الرئيس إميل اده إلى المفوض السامي الفرنسي – دي مارتيل – يتعهد فيها بما يلي :

1 – المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لكافة طوائف البلد .

2 – تمثيل العناصر المختلفة في المناصب الحكومية على قدم مساواة .

3 – توزيع النفقات على المصالح العامة بإنصاف .

4 – توحيد نظام الضرائب .

5 – تحقيق المزيد من اللامركزية الإدارية. "[1]

ونصت ((معاهدة الصداقة والتحالف)) بين كل من الجمهورية الفرنسية والجمهورية اللبنانية، على قيام تحالف دائم بين الدولتين المستقلتين صاحبتي السيادة، سيما وأن كل منهما تقدس الصداقة والروابط القديمة التي تربط بينهما، ويعملان للدفاع عن السلام وحماية مصالحهما المشتركة، على أن تتبادل كل منهما مع الأخرى المشورة بدون تحفظ وبكل صراحة في كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية التي يكون لها أثر مشترك عليهما، فإن كلا الدولتين تتعهد بتبني سياسة تتلاءم مع التحالف القائم بينهما، وتجنب أي عمل من شأنه التأثير على علاقتهما مع الدول الأخرى، وقد اتفق على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين ."[2]

وقد وقع على المعاهدة من الجانب الفرنسي المفوض السامي "دي مارتيل"، في حين وقع عليها من الجانب اللبناني تسعة أشخاص يمثل كل واحد منهم اتجاهاً معيناً أو طائفة معينة، ضماناً لإقرارها. وهم: رئيس الجمهورية أميل اده "ماروني"، وسكرتير الدولة أيوب ثابت "الأقليات"، وممثل المعارضة بشارة الخوري "ماروني"، خالد شهاب "سنّي"، محمد عبود عبد الرزاق "السنة"، حكمت جنبلاط "الدروز"، بترو طراد "الأرثوذكس"، نجيب عسيران "الشيعة"، وهراير ليليكيان "الأرمن"."[3]

ولم تصدق المعاهدة من قبل الجمعية الوطنية في فرنسا، مما زاد العلاقات بين فرنسا ولبنان توتراً وسوءاً. وكانت الظروف الدولية المضطربة والسائدة في ذلك الوقت ذات أثر كبير في رفض المعاهدة حينما عرضت على الجمعية، حيث اختلفت الآراء بالنسبة لها، مابين مؤيد ومعارض. وهذا الشيء كان مطابقاً لمواقف البرلمان الفرنسي من المعاهدة الموقعة مع سورية سنة 1936.

1 - محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، مرجع سابق، ص27.
2 - حمدي بدوي الطاهر، سياسة الحكم في لبنان، القاهرة، الدار القومية، عام 1966، ص97.
3 - المرجع السابق نفسه، ص 98.

وعاش لبنان على مدى تلك الأيام تقلبات في الأحوال، وتغيرات في السلطات الحاكمة، ولم يكن بعيداً عن ذلك حدوث مواجهات حامية في إطار المقاومة العنيفة وانتفاضات شعبية، التي أبداها السكان في وجه الدولة المنتدبة، وخاصة بما يتعلق بالنقد لواضح لبنود المعاهدة بوصفها انتهاك للسيادة الوطنية. بعد ذلك، قررت الحكومة الفرنسية استبدال المفوض السامي "دي مارتيل"، وعيّن مكانه "غبريال بيو"."[1]

وقامت الحرب العالمية الثانية في عام 1939، وبقيامها اضطرت بعض الحركات الوطنية التحررية لتجمد نشاطها واتخاذ جانب الصمت والترقب انتظاراً لما ستسفر عنه هذه الحرب الدائرة، وأملاً من كل دولة في أن تكون نهايتها بالنسبة لها فاتحة عهد استقلال وتحرر. وهنا تداخل العامل الداخلي بالدولي بظروف دولية حساسة.

بالإضافة إلى أن في فرنسا نفسها قد انقسمت إلى قسمين :
أولاً – حكومة في فرنسا: وتعرف باسم حكومة ((فيشي)) الموالية لألمانيا النازية.
ثانياً – حكومة في الخارج: تعرف باسم حكومة ((فرنسا الحرة)) بقيادة الجنرال ديغول."[2]

وأدى اندلاع الحرب عام 1939 إلى تعليق أزمات تلك السنة، وأعلن المفوض السامي الفرنسي "غبريال بيو"، الأحكام العرفية وعلّق الدستور وحل المجلس النيابي، وحدّ كثيراً من سلطة رئيس الجمهورية. وبعد ذلك، أقيل المفوض السامي الفرنسي "غبريال بيو" وجاء بدلاً عنه الجنرال "دانتز" في 19 كانون الأول من عام 1940."[3]

وكان للصراع بين حكومة "فيشي"، وحكومة فرنسا الحرة انعكاساته على المستعمرات الفرنسية. فاستطاعت بريطانيا بتعاونها مع بعض ألوية جيش حكومة فرنسا الحرة، التي التفت حول الجنرال ديغول، طرد الجيوش الفرنسية الموالية لحكومة "فيشي"، ومن كان معها من جيوش دول المحور، واحتلت سوريا ولبنان عام 1941.

واستعاضت فرنسا الحرة عن المفوض السامي وأرسلت مكانه –جورج كاترو– كقائد عام للجيوش الفرنسية الحرة، وكمندوب فوق العادة يمثل حكومة الجنرال "ديغول"، وفي اليوم السادس والعشرين من

---

1 - محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، مرجع سابق، ص211.
2 - حمدي بدوي الطاهر، سياسية الحكم في لبنان، مرجع سابق، ص 103.
3 - وليد عوض، رؤساء لبنان، بيروت، دار الأفكار، الطبعة الثانية، عام 2002، ص242.

شهر تشرين الثاني عام 1941، أعلن الجنرال "كاترو" باسم حكومته، وبالاتفاق مع حليفتها بريطانيا، الاستقلال التام للبنان وإنهاء الانتداب ."[1] بعد ذلك عزل اميل اده من منصبه ولقد ثبّت ((كاترو)) ألفرد نقاش رئيساً للدولة .

وبما يخص إعلان استقلال لبنان، أصدر الجنرال ((كاترو)) بياناً في 26\11\1941، جاء فيه : ((إن البيان الذي أعلنه، والذي دعمته بريطانيا العظمى، يتضمن الاعتراف بلبنان كدولة مستقلة ذات سيادة في ظل معاهدة تعقد بين البلدين لحفظ مصالحهما المتبادلة، على أن يعتبر ساري المفعول بالرغم من استمرار الحرب، ووجود ظروف غير عادية، وأصبح الوضع ضروري لتنظيم الاستقلال، ووضع الأمر في يد شخص قدير لإتمام هذا العمل الصعب في ظل الظروف الراهنة، وقد طلب من الرئيس "الفرد نقاش" الاستمرار في الحكم، وأن يحكم بواسطة حكومة تكون مسؤولة أمامه وممثلة لجميع المناطق والاتجاهات التي يتكون منها لبنان))."[2]"

ولقد اجتمع اللبنانيون من مختلف الاتجاهات، في مؤتمر وطني برعاية البطريرك الماروني "عريضة" أعلنوا فيه معارضتهم للاستقلال الناقص، داعين إلى انتخابات جديدة وإلى تسليم السلطة كاملة إلى اللبنانيين، بما في ذلك حقهم في انتخاب رئيس للجمهورية دون تدخل خارجي، وأعيد تفعيل الدستور في أواخر العام 1943، وبمناسبة قرب انتخابات المجلس النيابي أقال الجنرال كاترو الرئيس الفرد نقاش ورئيس وزرائه سامي الصلح، وعيّن رئيساً للدولة النائب أيوب ثابت وهو ((بروتستانتي))، وكان مبدأه جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا .

وذلك بإصداره مرسومين تشريعيين، يحمل المرسوم الأول رقم [49] وحدد فيه زيادة عدد النواب لــ [54] نائباً، [32] مقعداً للمسيحيين و [22] مقعداً للمسلمين، وقد توزعوا على النحو التالي :

<u>للمسيحيين</u> : 18 للموارنة – 6 للروم الأرثوذكس – 3 للروم الكاثوليك – 3 للأرمن الأرثوذكس – 2 للأقليات المسيحية .

<u>للمسلمين</u> : 10 للسنة – 9 للشيعة – 3 للدروز. والمرسوم رقم [50]، وهو يتعلق بتوزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية، كما تضمن ضرورة إدراج المهاجرين المسيحيين في السجلات الرسمية ومنحهم حق التصويت."[3]"

رفض السياسيون المسلمون القرارين فما كان من الرئيس أيوب ثابت إلا أن قدّم استقالته، فاستبدل بالرئيس بترو طراد "الأرثوذكسي".

---

1 - فليب حتي، لبنان في تاريخ، مرجع سابق، ص603.
2 - حمدي بدوي الطاهر، سياسية الحكم في لبنان، مرجع سابق، ص16.
3 - حسان حلاق، الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، مرجع سابق، ص30-31.

وهكذا، استمرت السلطة اللبنانية تسير في اتجاه طائفي بعيداً عن البعد الوطني والانتماء اللبناني، واستمر الحكم يكرس طائفيته وفقاً لأهدافه الضيقة دون التطلع إلى آراء مختلف اللبنانيين .

ولقد كان هذا الحكم مسؤولاً بشكل مباشر عن انقسام اللبنانيين لأنه لم يحاول مرة إلغاء الطائفية وهذه الاعتبارات اللاوطنية. وكان مسؤولاً عن استمرار التوتر بين الفئات اللبنانية، واستمرار ولاء المواطن لزعيمه، ولطائفته، بل لمذهبه الديني، قبل أن يكون موجهاً لوطنه، وقد تجلى التنافس الإسلامي – المسيحي في مظاهرات دينية لا تمت إلى الدين والوطن بصلة. وهذا ما تعزز في السنوات والعقود اللاحقة، مما أضر بلبنان الدولة بكافة مؤسساتها الدستورية، فلا مجال لتلاقي بين حب الوطن ودعم الطائفية، التي كانت ومازالت علة العلل.

المطلب الخامس: الميثاق الوطني لعام 1943

رغم حصول لبنان على استقلاله السياسي الجزئي، إلا أن الوعي الوطني كان لا يزال في مراحله الأولى، وكانت الأحزاب اللبنانية الموجودة تحاول أن تبني مؤسساتها دون أن تستطيع توجيه الإرادة الشعبية، أو أن يكون لها أثر فعال في السيطرة على الشعب بأهمية الكفاح في سبيل تأمين الاستقلال الكامل.

وما أن عادت الحياة الدستورية إلى لبنان حتى جرى انتخاب مجلس نواب جديد في خريف 1943، حيث أسقط منه حق المغتربين في الاقتراع، وثبت توزيع المقاعد النيابة على أساس [55] مقعد، 30 للمسحيين و 25 للمسلمين.
وفي 23 أيلول من عام 1943، انتخب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية اللبنانية بأكثرية 44 صوتاً، وعين رياض الصلح رئيساً للحكومة، وسلّم بانتخاب صبري حمادة لمنصب رئاسة مجلس النواب ."[1]

تجمع كل المصادر على أن واضعي الميثاق هما "بشارة الخوري" و "رياض الصلح"، لكن يتضح من تتبع سير الأحداث في لبنان منذ ولادته حتى العام 1943، أن مجهود الرجلين جاء تتويجاً للقاءات

---

1 - مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1977، ط 1، ص242.

مختلفة بين اللبنانيين لإيجاد صيغة للتعايش في الكيان اللبناني، اتصفت بوضع حلول آنية، لأن القناعات بالتعايش لم تكن ناضجة بينهم كما أصبحت عام 1943.

فقد أثبتت الأحداث التي أعقبت توقيع المعاهدة اللبنانية – الفرنسية أن الكتلة الوطنية، التي كانت الممسكة بزمام السلطة في دمشق، انشغلت في صراعاتها الداخلية عن القضايا الوحدوية، في مقابل تمسك فرنسي ببقاء الكيان اللبناني كما رسم حدوده الجنرال غورو، فضلاً عن أن معظم القيادات الإسلامية، وخاصة في بيروت، غدت مقتنعة بالكيان اللبناني كنظام سياسي واقتصادي. ولكن هذا لا يعني مطلقاً غياب الشعور القومي لدى الشعب العربي اللبناني الذي أضفى العروبة كسمة أساسية على الكيان اللبناني الحديث."[1]

إلى جانب ذلك، حملت الانتخابات التشريعية لعام 1943 في لبنان قيادات سياسية تقليدية من مختلف الطوائف إلى داخل البرلمان اللبناني، التي كانت تظهر ميلاً للتعايش بين اللبنانيين بالرغم من نبض المظاهر السلبية، حيث كان اهتمام أنصار الكيان اللبناني ينصب على استمرار ارتباطهم بالغرب الذي كرس لهم امتيازات اقتصادية وسياسية، بالمقابل اهتم أنصار الوحدة مع سورية بضرورة التعامل والانتماء إلى المحيط العربي لأنه يؤمن تماسك المجتمع قومياً ويمنع الهيمنة الخارجية ."[2]

كل هذه القضايا وفرت المناخ الملائم للبحث عن شروط للتعايش المشترك في لبنان، وبدأ العمل بضرورة تطوير صيغة ما في لبنان، لمد جسور التواصل والتعاون بين أفراده على أمل إخراج الفرنسيين من البلاد. وانطلاقاً من هذه القناعات، بدأت محاولات إطلاق ما يسمى (الميثاق الوطني) لتنظيم العلاقة بين الطوائف الدينية في لبنان. وإرساء ميثاق وطني جديد.

إلا أنه في عام 1943، قرر بعض السياسيين الذين يمثلون وجهة نظر الطرفين المتناقضين، واللذين يمثلان في مجموعهما سكان لبنان، أن يعملوا لإيجاد تسوية معينة يضمنون بها أن يعيش الجميع في وئام داخل إطار الدولة المستقلة الجديدة (لبنان)، وقد توصلوا إلى اتفاق على بعض الأسس التي وافقت عليها جميع الطوائف والقوى السياسية، وأطلق عليه <الميثاق الوطني>، وهو عبارة عن مجموعة مبادئ غير مكتوبة."[3]

1 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص65.
2 - علي عبد المنعم شعيب، "تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء"، مرجع سابق، ص92.
3 - مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة، ص215.

ومع قيام لبنان المستقل ظهر "الميثاق الوطني" بمثابة حل مؤقت وقائم على (اتفاق جنتلمان) وشفهي بين الرئيس بشارة الخوري و رئيس الحكومة رياض الصلح، لمشكلة إرث الدولة اللبنانية والمسألة الطائفية. والتفاهم الذي تم بينهما كان بمنزلة تطوير للعلاقة بين الأطراف المعنية وتحويل لبنان من دولة ليس لها طابع واضح إلى دولة عربية مثل بقية الدول العربية، وهذا ما جرى عليه التفاهم. كما أن الهدف من ذلك لم يكن البحث عن اتفاق بين اللبنانيين فحسب، وتحقيق الاستقلال، بل أيضاً ضمان نجاح لبنان في علاقاته مع المنطقة العربية، الذي سيكون بمنزلة نجاح يصب في صالح الجميع."[1]

ليس هنالك مواد مكتوبة أو صياغة ثابتة للميثاق الوطني حتى يمكن نقلها حرفياً، إنما الثابت أن هنالك التزامات شفوية فقط بين ممثلي الطوائف المختلفة التي يتكون منها لبنان، والثابت فيها أنه لا خلاف بين الطوائف على روح الميثاق والهدف منه، وإن كانت الصياغة تختلف بين شخص وآخر، هو العيش المشترك، ويتكون من مبادئ ثلاث هي :

1 – أن يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن رغبتهم في طلب الحماية الفرنسية والخروج من العزلة المتبعة، وأن يدخلوا ضمن المجموعة العربية، وفي مقابل ذلك يتخلى المسلمون عن السعي لضم لبنان أو أي جزء منه إلى سورية أو إلى أي وحدة عربية أكبر، ولا يضمن ذلك سوى اعتراف سورية وباقي الدول العربية الأخرى بالكيان اللبناني بحدوده الموجودة.

2 – يقتصر اقتراب الفريق الأول <المسيحيون> من الفكرة العربية على الاعتراف "بوجه لبنان العربي"، وأن تكون مساهمة لبنان في مجال التعاون العربي الكامل داخل نطاق استقلاله التام وسيادته الوطنية الكاملة، بحيث لا يطلب من لبنان السير في ركاب سياسة عربية تتعارض مع مصالحه ووحدته الوطنية. ويرضى الفريق الآخر <المسلمون> بذلك كما رضيت به جميع الدول العربية. المهم تثبيت عروبة لبنان مع استقلاله الكامل.

3 – اتفق الطرفان على توزيع مناصب الدولة الرئيسية توزيعاً طائفياً عادلاً، بالإضافة إلى تقاسم الوظائف ذات المسؤولية في الدولة حسب الأهمية بالنسبة لكل طائفة، وطبقاً لتفاهم مبدئي حينذاك اتفق عليه فيما يتعلق بمقاعد المجلس النيابي على أن تكون نسبة المسيحيين إلى المسلمين هي 6\5 ."[2]

1 - تقي الدين الصلح، أزمة لبنان والميثاق، مجلة العربي، الكويت، آذار 1978، ص13.

2 - حمدي بدوي الطاهر، سياسة الحكم في لبنان، مرجع سابق، ص122-123.

إن نسبة التمثيل النيابي قد استندت إلى معادلة (6:5) مكرّر لصالح المسيحيين، وكان المقصود بهذه النسبة المعادلة الإبقاء على عدد النواب في البرلمان اللبناني قابلاً للقسمة دوماً على الرقم (11)، بحيث يكون هناك 6 مقاعد للمسيحيين مقابل 5 مقاعد للمسلمين."[1] وفق التوازنات والتوجهات السياسية آنذاك. واستند الميثاق الوطني إلى نوع من صيغة التفاهم والتعايش المسيحي – الإسلامي.

وقد تبنى بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية اللبنانية في عهد الاستقلال، شرح مفهوم الميثاق في خطبه العديدة، داعياً إلى التمسك به، والإيمان بما اتفق عليه بين الطوائف. وبتجميع هذه النقاط يمكن رسم الصورة الكاملة للميثاق الوطني والمبررات التي تدعو إلى تأييده وضرورة وجوده. وتتبلور هذه النقاط فيما يلي :

1 – إن الميثاق الوطني هو عهد بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم، أساسه استقلال صحيح وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد، لا انتقاص فيه ولا هوادة، ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الأقطار العربية.

2 – إن حب لبنان فوق كل شيء، يجب أن يبقى جاراً أميناً وأخاً صادقاً للعرب جميعاً، تربطه بهم روابط تعاون يسودها الود والإخلاص.

3 – أما خطة لبنان تجاه الغرب والشرق فلا معاهدة ولا ارتباطاً ولا امتيازاً ولا مركزاً ممتازاً، بل يريد صداقة الجميع ومعاهدة مع الجميع على أساس الند للند، والأمر كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة.

4 – يتعهد جميع اللبنانيين بعدم التضحية بشبر واحد من أراضي لبنان ولا القبول بانتقاص سيادته واستقلاله، فلا وصاية ولا حماية ولا رقابة ولا معاهدة تمنح مركزاً ممتازاً لدولة على أخرى، بل جميع الدول على السواء."[2]

ويمكن اعتبار هذه النقاط وهذا العهد بمثابة مذكرة تفسيرية لمواد الميثاق الوطني. و يعتبر اللبنانيون الميثاق في حكم الدستور غير المكتوب، حتى أن رئيس الجمهورية اللبنانية عندما يقسم على الدستور عند توليه منصبه يقسم أيضاً على احترامه للميثاق الوطني.

على هذا الأساس انطلقت الجمهورية اللبنانية المستقلة بواسطة وثيقتين تأسيسيتين :

الأولى : دستور رسمي، والثانية : تتمثل بتفاهم شفوي بين بشارة الخوري و رياض الصلح، عرف باسم " الميثاق الوطني "، ويكمن أثره المكتوب الوحيد في البيان الوزاري الذي تلاه رئيس الحكومة رياض الصلح أمام مجلس النواب يوم 7 تشرين الأول عام 1943 ."[3]

1 - منير خوري، ما هي علة لبنان، بيروت، دار الحمراء للنشر، ط 1، 1990، ص33.
2 - بشارة الخوري، حقائق لبنانية، بيروت، أوراق لبنانية، 1960، جزء الثالث، ص92.
3 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص 186.

وقد حدد أميل البستاني الأسباب الموجبة لعقد الاتفاق المسمى بالميثاق الوطني:

أولاً: في الكيان اللبناني: "إن ما يفهم بالكيان في هذا المجال هو بقاء الدولة اللبنانية بالحدود التي كانت عليها سنة 1943، ويتعهد الفريق ا بالتخلي عن المطالبة بأن يكون لبنان وطناً مسيحياً بحماية أجنبية، لقاء تخلي الفريق الأخر عن المطالبة بضم لبنان أو بعض أجزائه إلى سوريا أو أي وحدة عربية أوسع.

ثانيًا: في العلاقات العربية: كان فريق من اللبنانيين قد حذر من أي تقارب عربي ملموس، وأن ينحصر هذا التعاون العربي ضمن نطاق الاستقلال التام والسيادة الوطنية الكاملة .

ثالثاً: في السياسة الخارجية: تخلي التيار اللبناني عن المطالبة بالحماية الأجنبية ومنح القوى الخارجية قواعد عسكرية أو في عقد معاهدات حماية مع الدول الغربية، كما تخلي الفريق العروبي عن العمل على إخضاع لبنان للنفوذ السوري أو العربي .

رابعاً: في الأوضاع الدستورية والداخلية : إن لبنان وطن للجميع وليس وطنا مسيحياً، وهو الدولة العربية التي لا يشعر فيها المسيحيون أنهم أقلية بما تحمله هذه الكلمة من معاني الاستكانة والضعف، لا بل جميع الأقليات تتمتع فيها بكامل حقوقها."[1] من جهة ثانية، "كان الميثاق الوطني" بمثابة تكملة وتصحيح للدستور في قضايا أساسية تتعلق بهوية البلد، وعلاقاته العربية و الدولية، ومشاركة المسلمين في بنية السلطة.

لذا أكد على أربعة مبادئ أساسية:

أولاً: هو "الميثاق" كصيغة مشاركة في السلطة بين الطوائف، وثبت قاعدة 6/5 لصالح المسيحيين في التمثيل السياسي والإداري، وكرس التوزيع الطائفي للمناصب الأولى في الدولة، أي رئيس الجمهورية الماروني، ورئيس مجلس النواب الشيعي، ورئيس الوزراء السنّي.

ثانياً: يعرف "الميثاق" لبنان بأنه "ذو وجه عربي" يأخذ من كل ما هو إيجابي ومفيد في الحضارة العربية.

ثالثاً: دعا إلى مبدأ أساسي في السياسة الخارجية هو أن "لا يكون لبنان ممراً للاستعمار ولا مستقراً له".

رابعاً: يفترض "الميثاق" كما عبر عنه البيان الوزاري لرياض الصلح، أن الحكم في لبنان شراكة بين "جناحي البلد" المسلم والمسيحي."[2] طبعاً هذه وجهة نظر. وهنالك من يخالفها، المهم في تلك المرحلة كان إرساء مبدأ التعايش المشترك، في ظل الواقع الطائفي والسياسي المأزوم.

---

1 - اميل البستاني، الميثاق الوطني ولبنان المستقبل، بيروت، دار النهار للنشر، عام 1960، ص246.

2- فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق ، ص187-188.

إن فكرة الميثاق كانت مبهمة بحد ذاتها، ككل اتفاق شعبي يوضع في مثل تلك الظروف الملحة، وقد لا يتعدى فيه المعنى شكل اللفظ، ولأن الزعماء السياسيين الذين وضعوه كانوا لا يقصدون تحويله إلى مفاهيم وطنية واضحة، وإنما انحصر همهم في تقديم فكرة قاسم مشترك وعرضها على الشعب كي تحبذها آنذاك، بما يمكن أن يكون فيها من مضامين سحرية باطنية. لذلك، فإن الإطار العام لشكل الميثاق وتعابيره ورموزه الشخصية، لا يكفي أن يعبر عن صلب المشكلة في لبنان، بحيث تسعى الأطراف المختلفة إلى تجاهل السبب الأساسي اقراره، حيث الميثاق لا يدخل إلى عمق التركيبة السياسية اللبنانية المسيطرة.

وحسب البعض، فإن **الشكل الذي ظهر فيه ميثاق الصيغة اللبنانية تم تحديدها بالنقاط التالية:**

1 – الميثاق غير المكتوب: وهو التعبير الحقوقي لهذا الشكل من المواثيق، والذي يعني استناده أساساً إلى اتفاق بين شخصين أو أكثر دون حاجة إلى تسجيل هذا الاتفاق والتوقيع عليه، وبهذا المعنى يصبح الميثاق اتفاقاً بالتراضي بين الأطراف المتفقة عليه فلا حاجة لكتابته.

2 – الميثاق هو بمثابة (العرف): الميثاق غير المكتوب يبقى عرضة باستمرار للتفسير والتأويل تبعاً للمصالح الذاتية ولوجهات نظر المتفقين، وفي حال الاختلاف في الرؤية يفقد الميثاق كل قيمة فعلية له، إذ ليست هنالك نصوص ثابتة يمكن الاعتماد عليها، والميثاق بدوره يكون عرضة للتفسير والتأويل الدائم بين الجميع، وفي النهاية يكون عرفاً وتعبيراً عن مجموعة عادات وتقاليد قديمة كانت تصلح لمرحلة تاريخية معينة.

3 – صيغة لا تهدف إلى حل الأزمات بل الدوران حولها: هذا الأسلوب في التعامل مع الأزمات شكل قاعدة أساسية لأركان النظام اللبناني منذ الاستقلال حتى اليوم. فالدوران حول المشكلة بات أسلوباً لبنانياً خالصاً للنخبة السياسية في التعامل السياسي مع الواقع المتفجر الذي نما في صلب التركيبة الطائفية – الطبقية للمجتمع اللبناني منذ عهد الاستقلال، وكان من نتيجة ذلك أن المشاكل الرئيسية للمجتمع اللبناني بقيت دون حل، وكلها مشاكل ذات طابع وطني شامل تتناول مفهوم الاستقلال التام والسيادة الوطنية وعروبة لبنان والوحدة الوطنية. إن هذه الصيغة قد أضحت سارية المفعول حتى الأن. مما تسبب في تعطيل عمل الدولة، وفقدان عملها وتوجهاتها.

4 – صيغة الاعتراف بالصلاحيات غير المتساوية لممثلي الطوائف: لعل التفسير العملي الوحيد لعدم كتابة الميثاق في نص واضح هو الاختلاف العملي على صلاحيات كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة. فالدستور اللبناني، حتى عام 1989، أعطى صلاحيات واسعة جداً لرئيس الدولة، في حين لم يتعرض هذا الدستور لصلاحيات رئيس الوزراء إلا عرضياً. وفي عام 1943 بالذات، لم يكن من

السهل تجاوز نصوص الدستور، وإن كان بالإمكان تعديلها لو صدقت النية على ذلك. فضلاً عن معارضة بعض القوى السياسية للتقسيمات الطائفية التي حددها الميثاق.

5 – الميثاق مدرسة التقليديين: الاتفاق الضمني بين زعيمين طائفيين هو النموذج الأعلى الذي يحتذي به جميع رجالات الطاقم التقليدي المسيطر على لبنان منذ الاستقلال. فالميثاق هو المدرسة التقليدية التي تربت في أحضان الانتداب ونسجت على غراره أعمالها، وهذه المدرسة بكامل زعمائها ووزرائها ونوابها، لم تكن تطمح لبناء لبنان الجديد، لبنان العربي الديمقراطي العلماني، وليست لها مصلحة في ذلك، لأنها مدرسة التسويات الطائفية ."[1] وهذا ما انعكس سلباً على لبنان في العقود اللاحقة.

وهكذا، تبرز فكرة الميثاق "المبهمة" ذات محتوى تاريخي ملموس في تجسيد آمال التركيبة الاقتصادية– الاجتماعية اللبنانية في مرحلة بناء دولتها المستقلة عام 1943. وما كان الميثاق، بجميع مدلولاته السياسية والطائفية والثقافية والعربية وغيرها، سوى الشكل الذي عبر فيه النظام اللبناني عن طموحاته الآنية في معركة الاستقلال .

قد يختلف البعض حول نجاح أو فشل الميثاق في تحقيق استقرار الأوضاع اللبنانية، إلا أن الأمر الذي لا يختلف عليه أحد هو أن هذا الميثاق "عقب ثورة 1958" أصبح موضوع حديث العامة والخاصة، ما بين ناقد له ومتمسك به، وبدأت المناقشات تنصب على واقعية الميثاق ومدى الفائدة من وجوده والتمسك به، وتطور الأمر إلى حد الهجوم عليه والمطالبة بعدم التقيد به، والتخلص من التسويات التي عمل عليها وعلى إحيائها طوال الفترة الماضية. وكان لكل فريق من الحجج التي يتمسك بها ما يبرر وجهة نظره:

فالفريق الأول– يرى أن لبنان لم يعد بحاجة لهذا الميثاق الذي أوجد وشجع على سياسة داخلية منحرفة، وأنه لا يوجد الآن مبرر يدفع اللبنانيين إلى منحه هذا الميثاق قدسية الدستور لأنه فشل في تحقيق الأهداف التي اتفق عليها يوم وافق الجميع عليه، وأنه يجب العمل ضمن الدستور اللبناني. كما أنه لم يعالج الأمراض المزمنة والموجودة في الساحة السياسية اللبنانية.

وفريق ثاني– يعتبر أن التخلي عن الميثاق لن يفيد لبنان في شيء، ولكن لكي يصبح أكثر فعالية، فإنه أصبح من الضروري توسيع نطاقه بحيث يشمل التطورات الجديدة التي يواجهها لبنان على شرط ألا يعترف بالقاعدة الطائفية، وأن ينظر إلى اللبنانيين جميعاً دون تفرقة بينهم.

وفريق ثالث– يرى أنه ما دام الميثاق هو أساس الوحدة الوطنية، فلا بد من جعله وثيقة دستورية مكتوبة، لأن كتابة الميثاق تؤكد معانيه وتجعله ملزماً بشكل يسمح باتخاذ التدابير اللازمة في حال خرقه

1 - مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة، مرجع سابق، ص333-336.

أو مسه أو النيل منه، ويصبح بذلك وثيقة دستورية ملحقة بالدستور ويكون في متناول جميع الأجيال اللبنانية.

وفريق رابع– يعتبر أن الظروف التي وضع فيها الميثاق الوطني ظروف ما زالت قائمة، فقد جاء وليد الأحداث التي حصلت عام 1943، وفي ذلك الوقت كان يعتقد فريق من اللبنانيين، وهم بعض المسيحيين، أن الخطر السوري خاصة، والعربي بشكل عام، مازال يهدد كيان لبنان السياسي، لذا طالب هذا الفريق بأن يكون لبنان وطناً مسيحياً بحماية أجنبية، وثمة فريق آخر، وهم المسلمون، كان قد اندفع وراء فكرة القومية العربية، فطالب بالوحدة مع سورية أو الدول العربية."[1]

ويجب القول بأن هذين الفريقين ما زالا قائمين، ولكن في حدود ضيقة. فالأحداث التي طرأت على لبنان في نهاية القرن الماضي قد غيرت بعض الشيء من الثقافة السياسية القديمة.

أما البعض الآخر، فإنه يرى أن الميثاق الوطني قد قام على حقائق من الخير أن تظل بارزة على الدوام، وأهم هذه الحقائق أن لبنان أصبح عضواً في الأسرة العربية الكبيرة، وهو يتعاون مع سائر أعضائها في كل ما يؤول إلى خيرها ودفع الشر عنها، وقد كرس لبنان هذه العضوية بانضمامه إلى جامعة الدول العربية عام 1945."[2]

تلك هي الآراء المختلفة في الميثاق الوطني، وهي تعبر عن وجهتي نظر يمكن تلخيصهما باقتضاب:

الفئة الأولى– وأصحابها هم المنتفعون من الميثاق بوضعه الحالي، حيث ضمن لهم مركزاً ممتازاً، وهؤلاء يرون ضرورة التمسك به.

الفئة الثانية– وأصحابها يطلقون على أنفسهم اسم ((المحرومين))، وهم ينادون إما بالتخلص من الميثاق بكامله، أو تعديله بما يضمن المساواة بين مختلف الطوائف، ودون أن يكون لأي طائفة مركز مميز على طائفة أخرى. وإن الميثاق هو صيغة بين الطوائف المختلفة، ولا يمكن أن يعدل إلا باتفاق الطوائف على هذا التعديل، وهو ميثاق للاستقلال على قاعدة وحدة الطوائف اللبنانية، فأي مساس به سيؤدي إلى المساس بالاستقلال نفسه، وهو ميثاق رفض الحماية الأجنبية، وعروبة لبنان.

ويمكن النظر إلى "الميثاق الوطني" على أنه حمل ضمانات سياسية (للمسيحيين)، في مقابل وعود سياسية واجتماعية وثقافية للمسلمين ضمن التركيبة اللبنانية الهشة، أما سبب عدم إدخال أحكامه في صلب النص الدستوري فعائد ولا شك إلى رفض محض لتلك الأحكام الدستورية، ولقوة القانون، وهو دليل إضافي على التفاوت الذي كان ولا يزال قائماً في العلاقات بين ممثلي الجماعتين.

1 - كمال يوسف الحاج، فلسفة الميثاق الوطني، بيروت، مطابع الأهلية اللبنانية، 1961، ص195.
2 - صائب سلام، لبنان واحد لا لبنانيين، بيروت، محاضرات الندوة، السنة 15، النشرة الخامسة، في 19\4\1961.

ويمكن أن يتلخص بأنه، في مقابل اعتراف الحركة الوطنية العربية بكيان لبنان المستقل، يتبنى الصف الانعزالي المؤيد والفريق الوطني المسيحي المقابل، صفة لبنان العربية، ويوافق على دخوله في الجامعة العربية وعدم انحيازه لأية دولة أجنبية كبرى، وما لبث فيما بعد أن قبل الجناح اللبناني الانعزالي المعارض لفكرة الاستقلال والمتمثل بكتلة إميل اده بدوره بالميثاق على ضوء الكسب الملموس الذي لاحظه الجميع في موالاة المسلمين في شبه إجماعهم على فكرة الكيان اللبناني."[1]

بالإضافة إلى أن الميثاق لم يوزع المراكز الكبرى في أجهزة الدولة عام 1943، بل كان مجرد اتفاق شخصي بين الرئيسين الخوري والصلح، سمي بالاتفاق بين الموارنة والسنة، وبات تقليداً ثابتاً بعد انضمام "ممثل" الطائفة الشيعية إلى هذا الاتفاق، وبات الثبات الطائفي في المراكز على خلاف المرحلة الانتدابية، قاعدة الدولة الاستقلالية في لبنان.

إن للميثاق الوطني، الذي نظم ما سمي بالصيغة اللبنانية، قوة الدستور المكتوب، وكل ما يعرف عن ولادة هذا الميثاق ورد في تصريحات لشخصيات سياسية لبنانية شاركت في صنعه أو عايشت فترة ولادته، وما قيل فيه حصل في فترات كان لبنان خلالها يمر بأزمة حادة تهدد مصيره ككيان وكشعب. حينئذ لعبت العواطف والميول دوراً، بحسب الموقع السياسي للمتحدث عن الميثاق، في تغليب وجهة نظر هذا التعريف أو ذاك الفريق."[2]

من هنا يمكن فهم كيف برزت هذه التناقضات بين مواقع الطوائف في السلطة وفي شبكة العلاقة بالغرب ومشاريعه، التي كانت مدار صراع بين القوى المحلية، والتي ارتبطت بمشاريع التجزئة والالتحاق من جهة، والقوى المحلية الرافضة بحكم موقعها المتضرر من هذه العلاقات، والمشدودة نحو مشروع بناء الدولة العربية من جهة ثانية.

في السنوات الأولى لتطبيق الميثاق الوطني اتضح أنه نجح فعلاً في تهدئة الفريقين، وقابل الجميع الفكرة التحررية الاستقلالية بحماس، إلا أنه اتضح فيما بعد أن الميثاق كان علاجاً مؤقتاً ومسكناً للمرض المزمن الذي تعانيه البلاد وهو الطائفية. وقد كان الميثاق بمفهومه وواقعه يؤكد ويثبت وينمي الطائفية بدلاً من أن يعمل على التخلص منها، ونجح الميثاق في أن يقسم اللبنانيين إلى فريقين متناحرين، كل منهما يسعى إلى الحصول على أكبر قدر من الغنائم على حساب الفريق الآخر."[3]

---

1 - كمال جنبلاط، في مجرى السياسة اللبنانية، بيروت، دار التقدمية، عام 1987، ص117.
2 - علي عبد المنعم شعيب، تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء، مرجع سابق، ص43.
3 - حمدي بدوي الظاهري، سياسة الحكم في لبنان، مرجع سابق، ص123.

[فالميثاق]، في المدلول العملي، بدأ كتعبير سياسي عن وحدة الطوائف اللبنانية واتفاقها التام للتخلص من الاستعمار الغربي، دون التقرب الكبير من العروبة. لقد فشلت دولة الطوائف اللبنانية المتعايشة في خلق ولاء وطني موحد للبنان، أو على الأقل لم تنجح في خلق هذا الولاء الوطني للبنان الواحد، وهذا يعود إلى وجود ثغرات في النظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال، وذلك بتوزيع المناصب السياسية والإدارية بين الطوائف، وأية حلول على أساس وحدة الطوائف الميثاقية ستؤدي حتماً إلى الفشل الأكيد بسبب التطور التاريخي للمجتمع اللبناني، والمناطق اللبنانية ذات الفروقات الهائلة في مدى تطورها، والتي نالت من حكم الاستقلال إهمالاً وحرماناً على قاعدة "الكيان اللبناني" الذي كان هبة الانتداب الفرنسي.

المبحث الثالث : البنية اللبنانية "رؤية ديموغرافية سياسية".

المطلب الأول: التعددية الطائفية.

صحيح أن التعددية الطائفية هي أحد الثوابت التاريخية التي يتميز بها لبنان، لكنه ليس صحيحاً أيضاً أن جذور النزاعات الدينية والمذهبية انطلقت من الشرق بين المسلمين والمسيحيين بمختلف مذاهبهم، وامتدت بالتالي إلى لبنان. فالنزاع الديني والمذهبي ليس مقتصراً على الشرق أو على الوطن العربي، بل هو موجود في مختلف أنحاء العالم. بل إن المشرق العربي شهد تسامحاً دينياً واضحاً، وعاشت طوائفه بوئام ومحبة .

وتعد التعددية الدينية سمة رئيسية من سمات المجتمع اللبناني، وعنصراً رئيسياً في نظامه السياسي، الذي يتطلب توزيعاً عادلاً للمناصب الرئيسية في الدولة على المجموعات الدينية المختلفة بوجود الطائفية السياسية. ورغم أن الكثيرين يشعرون أن حجم لبنان قد تعدى هذا الهيكل السياسي، إلا أن هذا النظام قد استمر مع بلوغ هذه الطائفية السياسية حداً غير مقبول. لذا يصبح السؤال الآن كيف يمكن للبنانيين الاستمرار في العمل ضمن هذا النظام؟ وما الوسائل الكفيلة بالحفاظ على الهوية الوطنية مقابل التبعية الدينية؟ ومن السمات الإيجابية للنظام اللبناني، الذي يحتوي على ثمانية عشرة مجموعة دينية معترف بها رسمياً، السماح لكافة الفئات الدينية بأن يكون لها تمثيل في الحكومة وفي إدارة الدولة والمساهمة في تطورها ."[1]

وتبقى معركة إنهاء وإلغاء الطائفية السياسية الهم الأساسي للوطنين اللبنانيين كافةً، وهذا يقتضي التغيير في الذهنية لدى النخبة السياسية اللبنانية.

ولا يكاد يذكر اسم لبنان إلا وتسيطر على الذهن ملامح الطائفية بأنواعها المختلفة، فالمجتمع اللبناني هو أولاً وقبل كل شيء مجتمع طائفي، إذ تتواجد على أرضه طوائف متنوعة تتقاسم السلطة على هذا الأساس، وتنقسم هذه الطوائف إلى مجموعتين كبيرتين هما: المجموعة المسيحية والمجموعة الإسلامية، ومجموعة صغيرة وهي الطائفة اليهودية."[2] تكاد لا تذكر.

1 - لونا فرحات، نعمة مختلطة : طائفية اللبنانية، الإخبارية ، 14 \أب\ 2009 ، www.commongroundnews.org
2 - محمد الصوفي، الأبعاد العربية للأزمة اللبنانية، الرباط، مجلة الوحدة، عدد 21 ، حزيران 1986 ، ص83 .

أولاً ــ الطوائف المسيحية :

تنقسم هذه الطوائف إلى فريقين كبيرين، فريق الطوائف الشرقية المستقلة وفريق الطوائف الغربية، الخاضعة لبابا روما.

1 ــ الطوائف الشرقية :

أ _ **طائفة الروم الأرثوذكس**؛ هم مسيحيو المشرق وأكثر المسيحيين تعلقاً بالعروبة. ويكثر حضورهم في منطقة الكورة (شمال لبنان) ومنطقة الأشرفية في العاصمة اللبنانية. ومرجعيتهم الدينية تتمثل في بطريرك أنطاكية وسائر المشرق أغناطيوس الرابع هزيم، ومقره في دمشق.

ب _ **طائفة السريان الأرثوذكس**؛ سكنوا لبنان منذ أقدم العصور، وهم من الأقليات، و يرأسها بطريرك أنطاكية وسائر المشرق زكا الأول عيواص، ومركزه دمشق .

ج _ **طائفة الأرمن الأرثوذكس**؛ سكنوا في لبنان، بصورة خاصة، في برج حمود (ساحل المتن) وزحلة، وعنجر (البقاعيتين). ومرجعية الأرمن الأرثوذكس تتمثل بـــ الكاثوليكوس آرام الأول، المقيم حالياً في انطلياس، بعد انتقاله إلى لبنان؛ إثر مذابح الأرمن في الحرب العالمية الأولى.

د _ **طائفة الأشوريين**؛ طائفة مسيحية جاءت إلى لبنان من بلاد ما بين النهرين. وتوزعوا على بعض مناطق بيروت وجبل لبنان، وعلى رأسها بطريرك كان يقيم في بغداد، منذ ثورة الأشوريين سنة 1933، ولهذه الطائفة في لبنان ممثل رسمي لدى السلطات العامة.

ه _ **طائفة البروتستانت**؛ وهي تضم العرب والأرمن على حد سواء، ويرأسها راع يقيم في بيروت، فهم اعتنقوا هذا المذهب على أيدي المرسلين، وموجات التبشير البروتستانتية، إلا أنهم من سكان لبنان الأصليين، وموجودون بغالبيتهم في بيروت، وتحديداً في منطقتي رأس بيروت، والأشرفية، مرجعيتهم في لبنان هو القس سليم صهيوني.

و _ **طائفة الأقباط**؛ وقد اعترف بها كطائفة رسمية سنة 1995، وأصلهم من أقباط مصر الذين وفدوا إلى لبنان."[1]

1 - سمير صباغ ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، عام 2000، الطبعة الأولى، ص310-311.

2 ــ الطوائف الغربية :

وصفت بالغربية لأنها منتمية إلى الكرسي الرسولي في روما، وهي التالية :

أ ــ **طائفة الموارنة؛** كانوا أكثر الطوائف عدداً عند تأسيس دولة لبنان الكبير في العام 1920. لكن أعدادهم تراجعت نتيجة الهجرة. مرجعيتهم بكركي وعلى رأسها البطريرك بشارة بطرس الراعي.

ب ــ **طائفة الروم الكاثوليك؛** الذين يعرفون بالملكيين، والذين انفصلوا عن روما ثم عادوا إليها، وهم يختلفون عن الروم الأرثوذكس بكونهم تابعين عقائدياً إلى كرسي روما (الفاتيكان)، مرجعيتهم بطريرك أنطاكية وسائر المشرق أغناطيوس لحام الذي يتخذ من دمشق مقراً له.

ج ــ **طائفة السريان الكاثوليك؛** وعلى رأسها بطريرك أنطاكية وسائر المشرق مار اغناطيوس يوسف يونان الثالث، المقيم في بيروت.

د ــ **طائفة الأرمن الكاثوليك؛** وعلى رأسها بطريرك نرسيس بدروس التاسع عشر، يقيم في بيروت.

ه ــ **طائفة الكلدان الكاثوليك؛** فهم مشرقيون وفدوا من العراق، وطائفتهم هي من الأقليات. وموجودون في العاصمة اللبنانية بصورة خاصة، مرجعيتهم البطريرك مار روفائيل الأول "بيدا ويد" في بغداد، ويمثله في لبنان أسقف في بيروت.

و ــ **طائفة اللاتين؛** يعتبرون من المنحدرين عن الصليبيين في لبنان. وهم من أصغر طوائف الأقلية، ولا يقطنون منطقة معينة، ويتبعون مرجعياً، لأسقف أجنبي، يعينه الفاتيكان ويقيم في بيروت."[1]"

وتنطوي العلاقات بين الطوائف المسيحية بسجل طويل من الريبة والمنافسة المتواصلة فيما بينها، فضلاً عن الخوف من تدخل إحداها في شؤون الأخرى، وانقسام هذه الطوائف على نحو مذهبي عام بين الأرثوذكس والكاثوليك الذي لم يخل من المصالح السياسية. إلا أن هذا الانقسام ليس ثابتاً ودائماً، فقد مرت ظروف تاريخية تحالفت فيها طائفة كاثوليكية مع طائفة أرثوذكسية ضد أخرى، وكانت حالة التجزؤ هذه بين مسيحيي الشرق الأدنى قائمة قبل ظهور الإسلام وشجعها النظام المللي العثماني على الاستمرار، وسمح بالولاءات الضيقة، مثلما حافظ على الخاصيات الطائفية."[2]"

1 - مارون حداد، طوائف لبنان الـ18: أقليات كبرى وأقليات صغرى، مجلة وسط،25 يونيو 2008العدد10802http://www.aawsat.com.
2 - هاني فارس ، النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، بيروت ، الأهلية للنشر ، عام 1980 ، ص131 .

وبرزت أصوات مسيحية تدعو إلى الوحدة الوطنية والتمسك بالعيش المشترك، والتركيز على مبدأ المشرقية لدى مسيحي الشرق كافة. فالمنطقة العربية هي مهد الأديان ومنها الديانة المسيحية الكريمة. وذهب هؤلاء إلى التأكيد على مبدأ الخلاف السياسي والحوار الوطني عوضاً عن التعصب والتقوقع.

<u>ثانياً ــ الطوائف الإسلامية :</u> الرئيسية فعددها خمسة :

1 – السنّة: تركزوا في شمال لبنان ووسطه ومدن الساحل (بيروت، طرابلس، صيدا) لحماية الثغور من هجمات الإفرنج. ويلعبون دوراً أساسياً في السياسة والتجارة. وهم من رواد العروبة والقومية العربية بالرغم من بعض الاختلافات السياسية في مراحل معينة. وتعود مرجعيتهم الدينية إلى «دار الإفتاء»، وعلى رأسها مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني.

2 – الشيعة: يتوزعون بين جبل عامل في الجنوب، وسهل البقاع، ولاسيما في منطقة بعلبك – الهرمل. وتزايد حضورهم في ضاحية بيروت الجنوبية بفعل الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في الجنوب، والحرمان التي تعاني منه منطقة البقاع، مرجعيتهم الرسمية حالياً (المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى) برئاسة الشيخ عبد الأمير قبلان الذي يقوم بهذا الدور منذ وفاة الشيخ محمد شمس الدين رئيس المجلس السابق، أما المرجعية الروحية في لبنان فتعود إلى العلامة الراحل أية الله محمد حسين فضل الله. وهم متعلقون بوطنهم ومحيطهم العربي والإسلامي.

3 – الدروز: سكنوا وادي التيم والجبال اللبنانية الوعرة، وخصوصاً في الشوف وعاليه مثل الموارنة الذين جمع بينهم الاضطهاد. مرجعيتهم الروحية اليوم مشيخة العقل وعلى رأسها الشيخ نعيم حسن، الذي لا يعترف به الأرسلانيون فاختاروا لأنفسهم شيخ عقل آخر هو الشيخ ناصر الدين الغريب.

4 – العلويون : كان في جبل لبنان جماعات من العلويين، وهناك فئات منهم جاؤوا من سورية واستقروا في جبل (بعل محسن) في مدينة طرابلس وعكار. ويتمثلون بنائبين، في طرابلس وعكار. مرجعيتهم رئيس المجلس الإسلامي العلوي.

5 _ الإسماعليون: قدموا إلى بلاد الشام التي جاؤوها من العراق هرباً من السلطة العباسية، فالعدد الأكبر منهم في سورية (السلمية و مصياف)، وهم أقلية، ولا يتخذون مكاناً محدداً لإقامتهم. ومرجعيتهم الدينية خارج لبنان."[1]

---

1 - مارون حداد، طوائف لبنان الـ18: أقليات كبرى وأقليات صغرى، مرجع سابق، ص197.

ويجمع هؤلاء جميعاً الهم الوطني وبناء الدولة، وخاصة بعد بروز المقاومة الوطنية الإسلامية التي هدفت لتحرير الأرض وتوحيد الجميع حول معادلة الجيش والشعب والمقاومة. وهنالك طوائف ظهرت مؤخراً على الساحة اللبنانية وهي (أثنية) كالشركس والأكراد.

ثالثاً ــ الطائفة اليهودية :

واليهود في لبنان يؤلفون طائفة واحدة، خاضعة لحاخام يقيم في بيروت، وقد نزح القسم الأكبر من اليهود في لبنان إثر الحروب الأخيرة."[1]

1_ الطائفية بشكلها العام في لبنان :

إن دولة لبنان التي ولدت حديثاً لم تنشأ على أساس الافتراض بوجود كيان سياسي لبناني يرتكز إلى الوجود المفترض للدولة بمعنى ذاتها، بل قامت على أساس كونفدرالية من الطوائف، ولكل منها زعامتها التي تدعي الولاء لها. إن قادة هذه المجموعات أو الطوائف المتعددة هم الذين يشكلون النخبة السياسية اللبنانية. ويلعب هؤلاء، سواء كانوا زعماء طائفيين أو محليين أو الاثنين معاً، أدواراً متعددة وكثيرة : فهم يسدون أولاً عدداً من الخدمات الفردية، والعامة إلى طوائفهم وجماعتهم، كما يتم اللجوء إلى مثل هذه القيادات في الأحوال العادية لأجل حل الأزمات، وتسوية النزاعات، أو وقف الصدامات بين الطوائف، وداخل كل طائفة وبين مختلف الفئات والجماعات، وهي أمور يتكرر حدوثها في لبنان."[2] ولكن هذا لا يخفي إطلاقاً الدعوات الوطنية الهادفة للخروج من الثوب الطائفي البشع.

فالصراع على السلطة في لبنان ذو طابع اجتماعي تحتل فيه الطائفية وجهاً بارزاً، لكنه أيضاً صراع يخدم مصالح طبقات وفئات اجتماعية على حساب طبقات، وفئات اجتماعية أخرى تمتد على جميع المناطق اللبنانية. إلا أن البعد السياسي هو الأهم في هذه المعادلة. بوجود قوى سياسية طائفية همها الأول والأخير حماية مصالحها الضيقة.

ويجمع الباحثون المتخصصون في دراسة البعد الطائفي للمسألة اللبنانية على النظام السياسي المسيطر في لبنان يرتكز على تحالف اجتماعي واسع يضم زعماء من مختلف الطوائف والمناطق، وذلك يعني بتعبير علمي دقيق أن التحالف السلفي المسيطر في بلد متعدد الطوائف لا يمكن أن يكون

1 - سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، مرجع سابق، ص312.
2 - منير خوري، ما هي علة لبنان، مرجع سابق، ص51.

وحيد الجانب طائفياً بل نتاج توازنات طائفية دقيقة تخدم استقرار الكيان الطائفي ــ الطبقي وتعزز فرص تطوره واستمراريته."[1] مع التأكيد على الطابع الخارجي لهذه الطبقة السياسية وفق مصالحها.

من ناحية أخرى، ليس للمجتمع اللبناني فرادة في تركيبته إذا كان فريداً في صراعاته السياسية والطائفية. والقول أيضاً بوجود مسألة الأقليات فهو قول خاطئ فضلاً عن أنه مقصود ليؤدي وظيفة تبرير الطائفية السياسية، وامتيازات الفئات الطفيلية التي تعايشت من التسوية والشراكة الطائفيتين باسم الأقلية، والتي هي لا تمل الحديث عن الضمانات التي ينبغي أن يقدمها المجتمع باستمرار لحماية هذه الأقليات. بل إن معظم الفئات تشترك في هذا التركيب، وقد لا تكون هذه التعددية عامل انقسام وانغلاق، بل على العكس من ذلك تماماً، قد تحمل معها في وضع وطني مغاير، عوامل توحيد وطني ديمقراطي واع ومحصن ضد أخطار التفتت، مثلما قد تمثل قاعدة لنمو ثقافي، وفكري تعددي متحرر من ظواهر الإكراه الفكري والروحي الملازم في معظم الحالات، للنزعة المركزية القائمة باسم الوحدة."[2]

فهنالك جملة من المقولات التأسيسية حول الدور المركزي التكويني الذي لعبته الطوائف بنشوء لبنان:

1 – فالطائفية هي أمر ذاتي وجوهري في نشوء وقيام الكيان السياسي اللبناني: وهي ليست حالة عرضية يمكن إلغاؤها وإثبات بديلها اللاطائفي عبر اتفاق بين ممثلي الطوائف المكونة للكيان، ولما كانت الطائفية بهذه الصفة، أمراً ذاتياً يقع في أصل ظهور لبنان، فإن أي مسعى لنزعها كناظم للحياة السياسية فيه، يعني منطقياً نزع أصل هذا الظهور.

2 – والطوائف في لبنان ليست مجرد تفريعات مذهبية لكل من الديانتين الإسلامية والمسيحية: وإنما هي وحدات سياسية، واجتماعية، وثقافية شكلت مجتمعة أساس ظهور الجمهورية الأولى في الربع الأول من القرن العشرين المنصرم.

3 – إن المتشبثين بالطائفية يخوضون غمار اللعبة السياسية: بمعنى أن الحاكم على سلوك الطوائف في الحكم ومؤسسات الدولة، هو الاعتبار السياسي الدنيوي، في حين لا يتعدى تدخل عاملي الدين والشريعة في ممارسة السلطة حدود السماح للمؤسسة الدينية بالوعظ وممارسة الطقوس والشعائر.

4 – والدولة بالنسبة إلى الطوائف التي اجتمعت لتؤسس لبنان التاريخي، ليست سوى إطار ناظم للميثاق السياسي فيما بينها.

---

1 - مسعود ظاهر، البعد الطائفي للمسألة اللبنانية، الرباط ، مجلة الوحدة ، عدد 20 ، أيار 1986 ، ص45 .

2 - عبد الإله بلقزيز، لبنان بين الحل الوطني والحلول الطائفية، الرباط ، مجلة الوحدة ، عدد 20 ، أيار 1986 ، ص67 .

5 – وليست الطائفية في لبنان مجرد كلمة من المعتاد على التوقف أمامها، بل هي فكرة وسياق ونظام حياة، وفضلاً عن ذلك هي إيديولوجيا.
6 – لقد حولت الطوائف لبنان، خصوصاً في أزمنة الحرب، والنزاعات الأهلية، إلى ساحة أمنية. لكل طائفة، بما هي وحدة إيديولوجية، وسياسية، وثقافية، وإستراتيجيات أمن خاصة بها.
7 – زواج العلماني/ الطائفي: هو ذلك المركب العجيب من المساكنة بين العلماني والطائفي. فلا أحد من بين تلك الكثرة يستطيع أن يعين بدقة، طبيعة ولون وماهية النظام السياسي في لبنان. إلا أنه في حقيقة الآمر نظام طائفي يتطلب تضامناً ميثاقياً.
8 – أما النزاع على الهوية والتاريخ : فعندما يصل اللبنانيون في مدرج حوارهم الوطني، إلى الحديث عما يسمونه «التسوية التاريخية»، سرعان ما تنعقد حيرتهم حول سؤال هو في غاية التعقيد : من أين يبدأ تاريخ لبنان. "[1]

إذا كانت الأسس والقواعد الطائفية قد رسمت وأنشئت وأصبحت واقعاً مبيناً بدولة ومؤسسات، ودستور، وقوانين تحت رعاية وحماية الإرادتين الأوروبية والعثمانية. فإن استمرارها لم يفارق الرعاية والتأثير الخارجيين. والذي جرى هو أن الطائفية أخذت تستأنف ولاداتها بتسديد وتأييد من إرادات دولية وإقليمية تعاقبت على مدى الحقبة التي تلت الاستقلال. وتسعى النخبة السياسية إلى التشبث بها، وتعتبرها ضامناً لطائفة بحد عينها. وتتسم التركيبة السياسية اللبنانية بتعقيدات عديدة أسهمت جملة عوامل في صياغتها. لعل أبرزها عاملان: أولهما التنوع الطائفي والمذهبي في المجتمع اللبناني؛ والثاني هو موقع لبنان (الجغرافي السياسي)؛ الذي جعل منه نافذة ونموذجاً للعيش المشترك، وفي الوقت ذاته المدخل الذي تطمع القوى الاستعمارية إلى التحكم به والتلاعب بمقدراته كمقدمة للسيطرة على العمق العربي."[2]

وأساس معاناة لبنان في الماضي والحاضر، ومعاناة السواد الأعظم من شعب لبنان المغلوب أيضاً على أمره محلياً ودولياً، يعود وإلى التركيبة والى الصيغة الطائفية التي قامت عليها هذه الدولة وبنظامها ومواكبتها ومسايرتها لتطورات الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية، وما يجري من أحداث وفعاليات في المحيط الإقليمي والنظام السياسي الدولي، بعكس التيار الحقيقي. فالنصوص والوثائق والأعراف القانونية والدستورية التي تقوم عليها الطائفية السياسية اللبنانية تتميز بالجمود والتيبس، رغم حساسية الوضع السياسي اللبناني وتداخل أبعاده الداخلية بالبيئة السياسية الإقليمية

---

1 - محمود حيدر، المقولات العشر للطائفية اللبنانية، مجلة أوان، الجمعة 12\3\2010 العدد:834 ، http://www.awan.com .
2 - سمير مصطفى الطرابلسي ، هل يمكن أن ينفرد أي مذهب بحكم لبنان؟، http://www.kamalchatila.org .

والدولية، وهي لا تساعد على تكامل وانصهار الشعب اللبناني في بوتقة واحدة هي بوتقة الوطن الواحد والدولة الواحدة، والمواطنة والهوية الواحدة، وهي كذلك لا تساعد على بناء دولة القانون والنظام والمؤسسات القوية الراسخة والمتجذرة في نسيج المجتمع."[1]

2_ الطائفية السياسية:

وفي إطار الطائفية السياسية، تحدث الوزير السابق بشارة مرهج، موضحاً ذلك بقوله: ((إن فشل الطبقة السياسية في الاستجابة لتحدي البحث في مضار الطائفية السياسية لا يمكن المرور عليه مروراً عابراً وإنما ينبغي التوقف عنده، نظراً لما يؤشر إليه من استكانة واستسلام للأمر الواقع، ولما يعكسه من عجز النظام الطائفي عن التطور والتجدد، فضلاً عن استمرار الطبقة الحاكمة لهذا النظام المأزوم المتخصص بتفجير الأزمات الدورية وترسيخ التردي وزرع اليأس، سواء على مستوى الدولة والإدارة حيث يحضر التقاسم وتغيب المحاسبة، أو على مستوى المجتمع ومؤسساته التي تميل في ظل انسداد الأفق السياسي إلى التفكك والانفلات))."[2]

إذاً، هنالك موقف يدعو للتجزئة السياسية في البلاد تحت شعار ((التعددية الحضارية))، وضمن رؤية هذه التعددية من زاوية "خصائص" الطوائف في لبنان. فهو يجعل من "خصائص" هذه الطوائف سمات ((أثنية)) ثابتة لا تتبدل، في حين أنها في الواقع سمات اجتماعية لبنى تتعدل وتتطور وفق العوامل البنيوية الفاعلة، وهي عوامل ترتبط بالتطور الاقتصادي ومسار هذا التطور وطبيعته الإنمائية ومدى انخراط المناطق وطوائفها فيه.

ومنذ تأسيس الكيان اللبناني (إعلان لبنان الكبير1920، ودستور1926، ثم ميثاق 1943)، برز إلى الوجود اتجاهان اثنان تنازعا حول التجربة اللبنانية :

1 – اتجاه قانوني حديث: يدعو إلى بناء "دولة حديثة"، دولة "القانون والمؤسسات"، ومجتمع مدني – سياسي حديث، يتجاوز "المجتمع الأهلي الطائفي العشائري المناطقي"، وهو ينظر إلى تلك الروابط على أنها "عصبيات متخلفة" تشد المجتمع اللبناني إلى الوراء وتمنع تطوره وتعيق نموه، ناهيك عن كونها أصل الحروب الدورية.

2 – اتجاه طائفي – ميثاقي: اعتبر التزام ميثاق 1943 هو المدخل الأساس لقيام دولة من نوع جديد أسماها الصيغة اللبنانية المميزة، تقوم على التوفيق بين الاعتبارات الطائفية والأهلية، وبين اعتبارات المواطنة والمجتمع الحديث."[3]

---

1 - عمر عثمان سعيد العمودي، جذور وتعقيدات المشكلة اللبنانية، صحيفة 26سبتمبر,العدد 1379 , حزيران 2010, www.26sep.net

2 - بشارة مرهج، الطائفية السياسية افق مسدود، لاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة,/http://ucipliban.org 12\3\2010

3 - سعود المولى، إلغاء الطائفية السياسية: هل من جديد؟، الخميس 24 كانون الأول 2009, http://www.nowlebanon.com

ومنذ عام 1943، سارت الحياة السياسية اللبنانية على هذه القواعد المركبة والمعقدة، وكانت هذه التركيبة الطائفية وما ارتبط بها من مصالح وزعامات سياسية متوارثة عائلياً هي السبب الرئيس وراء ما حل بلبنان من أزمات سياسية، فهذه التركيبة تتسم بحساسية شديدة تجاه كل ما يجرى من تطورات وتغيرات، سواء على ساحة لبنان الداخلية، أو النظام الإقليمي، أو الدولي."[1]

حيث قسمت المناصب السياسية الرئيسية في الدولة والحكومة وفي الجهاز التشريعي على أسس التوافق الطائفي. وثمة عاملين موضوعيين قد لعبا دور الحائلين دون تطوير الدولة اللبنانية نحو ارتدائها الدولة العصرية، المتصفة بانصهار فوارقها الثقافية وانقساماتها الطائفية في وحدانية شعبها:
العامل الأول: اختلاف أنظمة الأحوال الشخصية الخاصة بكل طائفة.
العامل الثاني: اختلاف مفاهيم العروبة ومقاييس القومية الدارجة بين المسيحيين والمسلمين عامة، وهو التناقض الذي عبر عنه جورج نقاش بقوله "نفيان لا يؤلفان أمة."[2]

ولكن، عند إمعان النظر في الوضع اللبناني المؤسساتي الداخلي وحتى الشعبي، نجد أن انتماء الفرد الطائفي الذي نشأ عليه يحيطه بحدود غير مرئية، وإنما ملموسة في الحياة بشدة لدرجة الاصطدام بحواجزها، فيصبح أسير طائفته وكأنها ضريبة عليه دفعها للدولة اللبنانية وأقرانه من الطوائف الأخرى، لأن اللبناني يتعصب لعقيدته المذهبية ثم يفتخر بلبنانيته، حتى وإن تعارض هذا مع حرية واستقلال الوطن، فالأخير يأتي بالدرجة الثالثة من الولاء. كما أن الجمهورية اللبنانية في الوقت الذي تفرض قوانينها على مواطنيها في كل الحقول، فإنها لا تعترف به كمواطن إلا بصفة كونه منتمياً لطائفته أولاً، أو آتياً بشهادة من تلك الطائفة تصدق انتماءه إليها. لذا، فمن البين أن كل كلام عن المواطن لا يستقيم إلا على خط موازٍ للطائفة التي ينتسب إليها، بالولادة أو بالولاء.. ثمة صلة توليدية بين المواطن والطائفة. وبين المواطنة والطائفية."[3]

فالطائفية في لبنان بالتحديد مرتبطة بالميدان السياسي، لا بالميدان العقائدي أو الديني، فهي طائفية سياسية بامتياز، وهي السوق السوداء لأسهم السياسة، ومعظم الساسة الحاليين يتلاعبون بها صعوداً وهبوطاً، الأمر الذي يعيد إنتاج شروط "صراع طائفي من جديد"، الذي يعد أحد أشكاله "الحرب المسلحة". وإذا كان الساسة اللبنانيون اليوم على إجماع بضرورة ضبط الشارع، إلا أنهم بمواقفهم

1 - عمر عثمان سعيد العمودي، جذور وتعقيدات المشكلة الطائفية في لبنان، مرجع سابق، ص4.
2 - نبيه بري، إلغاء الطائفية السياسية، محاضرة في الجامعة الأميركية، بيروت، موقع يقال نت، 19 نيسان 2010. www.youkal.com.
3 - سمير مصطفى الطرابلسي ، هل يمكن أن ينفرد أي مذهب بحكم لبنان؟، مرجع سابق.

المتشنجة ثقافياً وفكرياً، يعملون على إيجاد المناخيات "الطائفية" المقززة، فالطائفية السياسية تشكل سوقاً موازية، أكثر مما تعكس إرادة نشر قيم مذهب فكري أو تيار عقائدي لجماعات معينة."[1]

إن وثيقة الطائف الدستورية الذي أقر في عام 1989، يؤكد على ضرورة إلغاء الطائفية السياسية، وتشكيل لجنة خاصة بذلك. إلا أن الدولة اللبنانية بمؤسساتها وقواها السياسية لم تطبق هذا البند المهم والوارد في وثيقة الطائف الدستورية، وهذا ما ظهر جلياً في تصدي البعض لدعوة رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، لتطبيق ذلك في سنة 2010.

المطلب الثاني: التوزيع الطائفي والسكاني في لبنان.

يعد لبنان من أكثر أقطار الوطن العربي تعقيداً وتنوعاً، فعلى الرغم من أنه أصغرها مساحة، وأقلها سكاناً، إلاّ أنه يضم أكبر مجموعة من التكوينات الطائفية والمذهبية الموجودة في الوطن العربي. فلبنان لا يعكس أغلبيةً معينةً، إنما هو مجموعة من الأقليات الطائفية، حيث يبلغ عدد الطوائف المعترف بها ثمانية عشرة طائفة. وتشمل ثلاث مجموعات إسلامية، والبقية طوائف مسيحية، هذا غير الجماعات الأثينية الأخـــرى، التي لها وجود فعلي في الواقع اللبناني، وإن لم يعترف ببعضها قانوناً في الكيان السياسي الرسمي.

ولقد أدى التوزع الديني المعقد في لبنان إلى مشاكل كبيرة في تاريخه المعاصر، إذ يشكل المسيحيون العرب {الموارنة–والروم (الأرثوذكس والكاثوليك)–والسريان (الأرثوذكس والكاثوليك)–والإنجيليين–والأقباط}، إضافة للمسيحيين غير العرب {الأرمن (الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت)–والأشوريين–والكلدان–واللاتين}، نسبة جيدة من السكان. كما ينقسم المسلمون إلى سنة وشيعة ودروز وعلويون، بالإضافة إلى نسبة صغيرة من الأكراد والترك. واستغلت القوى الأجنبية وبعض القوى المحلية هذه التركيبة الطائفية المعقدة من أجل تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية.

ولا توجد إحصائية سكانية رسمية لأسباب عديدة، إلا أن الواقع يشير إلى تراجع نسبة المسيحيين قياساً بالمسلمين. ولا تبدو الدولة جادة في إجراء إحصاء رسمي نتيجة معارضة أو تخوف البعض من ذلك. إلا أنهم يسعون للأخذ بواقع المغتربين من خلال الدعوة إلى إقرار قانون يسمح لهم بالانتخاب.

1 - جمال المحمود، "التاريخ السياسي في لبنان"، مرجع سابق.

وعمدت الدولة الفرنسية المحتلة سابقاً للعب على هذا الوتر الطائفي. وحاولت تنظيم عملية تهجير للموارنة السوريين إلى لبنان بغية جعل إقليم لبنان دولة خاصة بالمسيحيين بحجة حمايتهم، وكي تخلق أكثرية مسيحية على المسلمين ضمن مخطط ديموغرافية لم يكتمل بسبب اضطرار فرنسا لأن تعطيه حق الاستقلال بشكل مبكر نسبياً. ولكن سرعان ما عدلت التركيبة السكانية في العقود اللاحقة، إذ فاق عدد المسلمين مجموع المسيحيين حتى بلغ أكثر من الضعف، فقامت دولة لبنان على تعددية متشابكة ومتوازنة في الوقت ذاته من الطوائف والأديان، علماً أنه منذ 1932 لم تنشر المؤسسات اللبنانية أي إحصاء رسمي للتوزيع السكاني للشعب اللبناني، لذلك تستند المعطيات الحديثة إلى التقديرات وهي ليست دقيقة."[1]

وهكذا تغيرت النسب بشكل سريع، إذ منذ بداية ثلاثينيات القرن العشرين، تناقصت نسبة المسيحيين إلى أدنى من النصف، وبالرغم من هجرة الكثير من المسيحيين إلى لبنان (بعد الاستقلال) مثل الأرمن، والأقباط، والفلسطينيين وحصول بعضهم على الجنسية، فقد بقيت نسبة المسيحيين تتراجع بوتيرة ثابتة، ويرجع بعض الخبراء ذلك إلى أن نسبة المواليد عند المسلمين أعلى، إضافة إلى ارتفاع نسبة الهجرة عند المسيحيين. حيث أن غالب اللبنانيين في المهجر هم من المسيحيين. وهذا يقتضي التمسك بالهوية الوطنية العربية اللبنانية على حساب المذهب والطائفة حرصاً على المصلحة الوطنية العامة.

وفي تطور لاحق باتجاه تنظيم الممارسة الطائفية في الإدارة، حيث خولت التشريعات (مجلس الخدمة المدنية) بضرورة تطبيق قاعدة المناصفة في تعيين الموظفين بين المسلمين والمسيحيين بشكل دقيق ووفقاً للأتي: للمسيحيين (50%) موزعة كالآتي : الموارنة (27.5%)، الأرثوذكس (10%)، الكاثوليك (6%)، الطوائف المسيحية الأخرى كالأرمن والبروتستانت (6.5%)، وللمسلمين (50%) موزعة كالأتي : السنّة (22.5%)، الشيعة (21%)، والدروز (6.5%) ."[2] ويمكن الإشارة إلى أن هذا الترتيب قد تغير حسب الظروف ضمن الطائفة العامة الكبرى. وهذا ما حصل ضمن الطائفة الإسلامية، حيث توازنت الحصة السنية مع الشيعية.

وحسب دراسة ليوسف شهيد الدويهي، تبلغ نسبة المسيحيين 35,33 %، أما نسبة المسلمين فهي 64,29%: أ – يتوزع المسيحيون بين الموارنة 19,47 %، والأرثوذكس 6,85 %، والكاثوليك 4,55 %، والأرمن الأرثوذكس 2,27 %. ب – ويتوزع المسلمون بين السنة 29,6 % والشيعة 29,5 %، و

---

1 - بيانات التركيب السكاني اللبناني ، 21\3\2010، http://www.yabeyrouth.com
2 - اسكندر بشير، الطائفية في لبنان إلى متى، بيروت، مجد الجامعية للنشر، عام 2006، الطبعة الأولى، ص23.

الدروز 5,38 % . مع الآخذ بعين الإعتبار عدم دقة مثل هذا الجداول. لكن قراءة الجداول الخاصة بالتوزيع الطائفي والمذهبي في لبنان، تظهر نتائج أبعد بكثير من الواقع العددي الذي أصبحت عليه نسبة الطوائف المسيحية والإسلامية، إذ إن القراءة الأولية تظهر وجود مفارقات حادة لها علاقة بتطور نمو بعض الطوائف أو تدهور أوضاع بعضها الآخر، التي لها ارتباط وثيق بالتطورات، والمراحل السياسية التي عاشها ويعيشها لبنان ."[1]

أي أن التعدد الطائفي والمذهبي، الذي تديره الدولة اللبنانية وفق الدستور والقوانين والمحاكم الكنسية والشرعية، يسمح بممارسة الخصوصيات الثقافية بحرية تامة، فإدارة التعدد الطائفي تبدو مصونة ومحترمة ميثاقياً، إلا أنها لا تنسجم مع روح الدستور الذي دعا إلى إلغاء الطائفية على مراحل.

وإن قضايا النزاع التي تقسم المجتمع بين مسيحي ـــ مسلم، هي في الأساس ثلاث:

1 – الإحصاء الرسمي ووضع المهاجرين .

2 – النسبة المعتمدة في توزيع المناصب العامة .

3 – تخصيص الأموال العامة للمناطق والهيئات .

والخطوط الفاصلة في معظم القضايا الأخرى، بما فيها إلغاء الطائفية وتوحيد قوانين الأحوال الشخصية، غير واضحة ولا تسمح بإصدار حكم قاطع."[2]

ومع الأسف، بدأ المسار التاريخي للطائفية السياسية في لبنان دستورياً، وفي هذا الجانب من الطائفية اكتسب "جنسيته اللبنانية" مع صدور الدستور اللبناني في 23 أيار 1926 بنص المادة 95 على التالي: "بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة من دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة".

وبالتوقف عند هذا النص يمكن استخلاص نتيجتين:

الأولى: استناده إلى صك الانتداب كان مفروضاً على الإرادة الوطنية.

وهذا الإسناد كما يظهر من النص جاء بمثابة ذريعة أو مبرر لاعتماد مثل هذه الصيغة، بدليل أن مفاعيل اعتماده تستمر للحد الأدنى من الزمن أي "بصورة مؤقتة".

---

1 - هيام القصيفي ، دراسة إحصائية شاملة عن حاملي الهوية اللبنانية، "النهار" 2006/11/13.

2 - منح الصلح، الانعزالية الجديدة في لبنان، بيروت، النادي الثقافي العربي، 25 تشرين الثاني عام 1966، ص15.

وثانيها: الاستثنائية كونه جاء بصورة مؤقتة وكل تحديد زمني يكون استثناء للقاعدة."[1]

ومن المفيد إجراء مقارنة بين مرحلة العهد الاستقلالي الأول والمرحلة الجديدة التي جاءت في المادة 95 النافذة الإجــراء، حيث أن التعديل الأخير للمادة اختلف مع التعديل السابق له بثلاث مسائل هي:

أولا: كان الهدف الذي توخاه الحلم الاستقلالي الأول أبعد مدى مما أراد النص الحالي الوصول إليه، لان غاية المرحلة زمن الاستقلال كانت الوصول إلى إلغاء الطائفية بشكل كامل وليس إلغاء الطائفية السياسية فقط، أما النص النافذ فطالب بإلغاء جانب واحد منها هو الطائفية السياسية بحد ذاتها، والتي لم تلغى حتى تاريخه.

ثانيا: دسترة الخطة في النص الحالي، ووضع العناوين العريضة لها، والحرص الكامل على التشديد على ضرورة تنفيذها. فالمادة 95 وضعت كترجمة لواحد من بنود مقدمة الدستور الذي ينص على أن "إلغاء الطائفية السياسية كهدف وطني يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية"، بينما كانت الخطة العملية التي اتبعت أوائل الاستقلال تعتمد "لحين إتاحة الفرص" وتستند في أساسها إلى سياسة الحكومة والمجلس النيابي جمعاً.

ثالثا: إن وضع الخطة في النص الدستوري بعد التعديل الثاني قد تحصن بإجراءين من شأنهما اكتشاف مزيد من التشديد على إلزامية تنفيذ خطة الإلغاء.
الإجراء الأول: ربط العمل ببعض المواد الدستورية بتشكيل الهيئة الوطنية ونفاذ خطة الإلغاء عملياً.
الإجراء الثاني: استباق العمل بالإلغاء حتى قبل تشكيل الهيئة الوطنية "بمرحلة انتقالية" نصت عليها الفقرة الثانية من المــادة 95، يمكن أن تشكل نموذجاً للمرحلة التي ستكون مطلوبة من الهيئة الوطنية، التي تقضي بالتمثيل العادل للطوائف في الوزارة وإلغاء طائفية الوظيفة إلا في الفئة الأولى وما يعادلها، والتي تكون مناصفة بين المسيحيين والمسلمين."[2]

إن الأزمة اللبنانية هي نتاج موازين القوى ذاتها بين الطوائف، لكن هذا الوضع يوضح المشكلة الأساس كذلك، حيث أن طبيعة الانقسام الحالي قد أعطت البعد الطائفي للتركيبة اللبنانية بعداً سياسياً.

1 - نبيه بري، إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص4.
2 - نبيه بري، إلغاء الطائفية السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص5.

إن مشكلة التركيبة الطائفية للدولة اللبنانية، والصراعات التي تجري فيها، هي على تقاسم المصالح، وإن كانت تتخذ شكلاً طائفياً. بحيث أصبحت الطوائف، بحكم التشريعات الصادرة بشأنها والقوانين المنظمة لشؤونها والصادرة عنها، تكوّن كيانات قائمة بذاتها، تمارس سلطات هامة وتتمتع بالنفوذ والاستقلالية. ومن هنا بات الكيان اللبناني أسير بنيته الطائفية وطبيعة نظامه السياسي، وأقرب إلى كونه نظاماً فيدرالياً حلت فيه سلطة الطائفة محل سلطة الإقليم."[1]

ويلاحظ أن المطلوب من الطوائف المرخص لها في لبنان، أن ترفع إلى السلطات المدنية القوانين والنظم الصادرة عنها بالنسبة لتصريف شؤونها، وذلك لأخذ العلم بها. فسلطة كل طائفة في مجال الأحوال الشخصية من الناحية النظرية غير مطلقة، وإنما من الناحية العملية. فسلطة الطوائف في هذا المجال هي النافذة، كما أن بعض الطوائف تربط أصول إجراءات المرجعية بشأن قراراتها من قبل أبنائها المعنيين بجهات ومصادر تقع خارج الدولة اللبنانية.

من هنا يبدو بوضوح أن معضلة لبنان الأولى _كما ذكر الباحث مراراً _ هي غياب الوحدة الوطنية العضوية، أي الوحدة المجتمعية التي تتجاوز في مفهومها ونتائجها الوضع الفسيفسائي الراهن بكل ما تضج به الطوائف، وفئات وطبقات وقوى متصارعة من خلل دون أرضية مشتركة. وقد يكون النظام اللبناني صمم لتحقيق توازن سياسي بين التجمعات الطائفية المتعددة وضمان تعايشها السلمي، إلا أنه وبسبب كونه نظاماً طائفياً فقد وضع وزناً أكبر للتابعيات الدينية بدلاً من التماسك الوطني، الأمر الذي أدى إلى كبح الشعور بالوحدة الوطنية. لذا، لابد من تعزيز الانصهار الوطني، وإعلاء قيمة الوطن على قيمة الطائفة، بما يخدم الوحدة الوطنية.

1 - سعود المولى، إلغاء الطائفية السياسية: هل من جديد؟، لبنان الجديد،24 كانون الأول2009، http://www.nowlebanon.com

المبحث الرابع: التنظيمات والقوى السياسية في لبنان.

إن الأحزاب السياسية في لبنان عمرها من عمر الدولة التي نشأت في مطلع عشرينات القرن الماضي. ولقد واكبت الأحزاب في تكونها وتطورها الحقب الثلاث التي مرت بها الدولة، بدءاً بمرحلة الانتداب الفرنسي، مروراً بالمرحلة الممتدة من الاستقلال حتى اندلاع الحرب الأهلية في منتصف السبعينات من القرن الماضي، وصولاً إلى فترة الحرب الأهلية التي تم إيقافها في نهاية عام 1989. وعليه نرى أجيالاً عدة:

الجيل الأول من أحزاب لبنان في مرحلة الانتداب الذي عكس في اهتماماته وتوجهاته السياسية مضامين تلك المرحلة. وجاءت الأحزاب متنوعة في تنظمها وأهدافها، فمنها من كان أشبه بالكتل السياسية، ومنها من اعتنق عقائد طموحة تجاوزت، ليس حدود الدولة القطرية فحسب، بل أيضاً ما وراء الحدود.

وظهر الجيل الثاني من الأحزاب السياسية في دولة الاستقلال، وكانت أكثر تنوعاً من الجيل الأول وأفضل تنظيماً وأوضح تعبيراً عن واقع الحال السياسي والاجتماعي والأيديولوجي في لبنان وبلدان الجوار العربي. فما من عقيدة قومية أو أممية، وما من تيار سياسي إلا وكان له تمثيل حزبي، واسع أو ضيقٍ، مؤثر أو هامشي، في لبنان. والمرحلة الأكثر حركة وفعالية في العمل الحزبي المنظّم كانت تلك التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية في النصف الأول من السبعينات عام 1975، وتزامنت مع أحداث ثلاثة: نكسة حزيران 1967، وبروز الثورة الفلسطينية بقيادة جديدة في أواخر الستينات، وتدفق الثروة النفطية الضخمة بعد الحرب العربية – الإسرائيلية عام 1973.

أما الجيل الثالث من أحزاب لبنان، فبرز خلال سنوات الحرب الأهلية وكان نتاجاً لها، فانتقلت الأحزاب من العمل السياسي إلى العمل العسكري، وخاضت حروباً شرسة فيما بينها، ودخلت في تحالفات متقلبة شأنها شأن تقلبات الحروب التي خاضها عدد كبير من أطراف الداخل والخارج."[1] وهنا لابد من التأكيد على بروز قوى سياسية فعالة اتجهت نحو مقاومة الإحتلال الإسرائيلي وجهاً لوجه. كحزب الله وهو المقاومة الوطنية الإسلامية.

يتسم النظام الحزبي اللبناني بعدد من السمات، منها:

1 - فريد الخازن، الأحزاب السياسية في لبنان:حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، بيروت،المركز اللبناني للدراسات،ط1، 2002، ص15.

أولاً- التعددية الحزبية: وجود أحزاب متعددة على الساحة اللبنانية باتجاهاتها المختلفة وتوجهاتها العقائدية والفكرية المتنوعة، ضمن نظام حزبي تنافسي قاصر.

ثانياً- الطابع الفردي للأحزاب (شخصية الأحزاب): المتمثل بالأوضاع العائلية السائدة، ليكون مصدر القيادة هو الوضع الأسري، والانتساب إلى أسر ذات نفوذ عشائري، أو إقطاعي، أو إقليمي قوي، في وسط المجتمع اللبناني.

ثالثاً- توارث الأسرة الواحدة قيادة الحزب: مثال= تيار مردة تزعمه (طوني ثم ابنه سليمان فرنجية)، حزب الكتائب (أمين الجميل ابن بيار الجميل)، الحزب التقدمي الاشتراكي (وليد جنبلاط ابن كمال جنبلاط)، حزب الوطنيين الأحرار (دوري شمعون ابن الرئيس كميل شمعون).

رابعاً- عدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب: ويتبع ذلك المشاركة الناقصة للأحزاب في صنع القرار السياسي، فالأحزاب لا تمارس دوراً مهماً في العملية السياسية، نظراً للمعايير التي يفرضها الوضع الطائفي، بالنسبة إلى اختيار النواب."[1]

خامساً- عدم وجود قانون للأحزاب السياسية، بل وجود قانون الجمعيات العائد لعام 1901.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في مرحلة الانتداب الفرنسي.

إن النموذج اللبناني يمثل حالة فريدة في النظام الإقليمي العربي. فالدولة غير تسلطية، والمجتمع تعددي ومفتوح، والأحزاب السياسية قائمة وغير فاعلة ببرامجها السياسية. وفي هذه الدولة التي لا تدعي استأثر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، فإن المجتمع المدني هو معطى قائم، وليس منحة من الدولة، وهو ليس تنازلاً عن بعض حقوقها أو سلطاتها. بينما نرى معظم أحزاب الوطن العربي، في حال وجودها، ولا سيما تلك الموالية للسلطة أو المتعاونة معها في إطار جبهات منظمة، تدور في فلك الدولة، أما أحزاب لبنان فهي تدور في مجال المجتمع السابق، في بعض جوانب تكوينه السياسي والاجتماعي، لوجود الدولة الضعيفة."[2]

1 - دور الأحزاب اللبنانية في النظام السياسي، موقع يا بيروت، 10\8\2010، http://www.yabeyrouth.com.

2 - Farid el Khazen, The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976 (Cambridge and London: Harvard University Press and I.B.Tauris, 2000), pp. 87-123.

لقد برزت الأحزاب السياسية الساعية للوصول إلى السلطة على أساس خط سياسي أو عقيدة معينة بعد نشوء الدولة خلال مرحلة الانتداب الفرنسي (1920-1943)، أما المحور الآخر للسياسة اللبنانية في مرحلة الانتداب تمثل بنشوء أحزاب سياسية مختلفة في طروحاتها وتنظيمها عن الإطار التقليدي المعروف (زعامات محلية، طروحات سياسية عامة، مواقف من الانتداب الفرنسي والبريطاني). ففي منتصف العشرينات تأسس الحزب الشيوعي اللبناني السوري، وفي الثلاثينات أسس أنطون سعادة الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبيار الجميل أسس حزب الكتائب اللبنانية، وعدنان الحكيم أطلق حزب النجادة."[1]

وفي تلك المرحلة أيضاً برزت تكتلات سياسية انتخابية تحولت فيما بعد إلى أحزاب: كحزب الكتلة الدستورية برئاسة بشارة الخوري، وحزب الكتلة الوطنية برئاسة إميل أده، فالخوري وأده كانا الزعيمين المارونيين البارزين في تلك المرحلة، والخصمين اللدودين في الانتخابات الرئاسية."[2]

وتشكل في تلك الفترة على الساحة اللبنانية الأحزاب والتنظيمات التالية:

1 – الحزب الشيوعي اللبناني – السوري:

تأسس عام 1924، ومن مؤسسيه: فؤاد شمالي ــ يوسف يزبك ــ نمر هبة ــ أرتين مادويان، وانتخب في فترة لاحقة عام 1933 سكرتيراً عاماً للحزب خالد بكداش استمر الحزب بهذه الوضعية حتى نهاية عام 1943، فانفصل الحزب شكلياً، واستلم رئاسة الحزب في سورية خالد بكداش. وفي لبنان فرج الله الحلو، مع وجود قيادة مشتركة، ولم يحصل الانقسام الفعلي إلا في عام 1964. ومن الأمناء العامين: جورج حاوي و نقولا الشاوي، ومن أبرز الوجوه من المكتب السياسي، نديم عبد الصمد، كريم مروة،"[3] وأمينه العام الحالي خالد حدادة.

أولاً– توجهاته الفكرية والسياسية :

أ – الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب الطبقة العاملة والفلاحين، والمثقفين الثوريين والكادحين اللبنانيين جميعاً، وهو من حيث بنيته، يؤلف اتحاداً طوعياً كفاحياً بين الشيوعيين الذين يناضلون معاً من أجل قضية الاشتراكية.

ب – أما الأساس النظري الذي يبني عليه الحزب نشاطه، فهو الماركسية اللينينية التي تضع في وقت واحد: مفهوماً علمياً، وطريقة منهجية لتحليل الواقع، ومرشداً يغتني دائماً بمنجزات العلم، وبتجارب نضال الجماهير الكادحة في بلادنا وفي العالم أجمع. مع تأكيده على الحيثية العربية.

1 - صباح جاسم، الأحزاب اللبنانية، شبكة النبأ المعلوماتية، 22 تشرين الثاني/2007 www.annabaa.org

2 - عامر ملاعب، الأحزاب اللبنانية:أزمة فكر أم تنظيم، 28 آذار2009. www.tahawolat.com

3 - فضل شرورو، لأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، بيروت، دار المسيرة، عام 1981، الطبعة الأولى، ص101-102 .

ج – أما الهدف الأقصى والأساسي للحزب، فهو القضاء على النظام الرأسمالي، لبناء مجتمع اشتراكي ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان."[1] (عن أدبيات الحزب الشيوعي).

ثانياً– ويعمل لتنفيذ برنامج يخدم مصالح الطبقات والفئات المتحالفة، ويرتكز على المبادئ التالية:

1ً – تصفية الاحتكارات الأجنبية.

2ً – تقليص مواقع الطغمة المالية اقتصادياً باتجاه تصفيتها نهائياً.

3ً – إجراء إصلاح زراعي لصالح الفلاحين المنتجين والعمال الزراعيين.

4ً – تقوية القطاع الصناعي وإنشاء قطاع عام منتج يكون الأساس لسياسة تنمية شاملة.

5ً – إطلاق الحريات الديمقراطية، وإجراء تغيرات جذرية في المؤسسات الديمقراطية.

6ً – تحقيق المطالب المعيشية والاجتماعية للطبقة العاملة وسائر الكادحين والفئات الشعبية.

7ً – تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري بين لبنان والبلدان العربية.

8ً – انتهاج سياسة خارجية مستقلة معادية للإمبريالية."[2]

2 – الحزب السوري القومي الاجتماعي :

أنشأه أنطون سعادة، عام 1932، تأسس على نظام مركزي تسلسلي، ذو مسؤولية فردية ويتبع أسلوب التنظيم المنطقي والعمادة، وكان الأسلوب سرياً في العمل في فترة التأسيس، وقد اعترفت السلطات اللبنانية، في عهد الرئيس كميل شمعون، بالحزب رسمياً. ومعظم أعضائه من الروم الأرثوذكس، وإنْ كان يضم عدداً كبيراً من المسلمين."[3]

أولاً– مفاهيم الحزب الأساسية و مرتكزاته الفكرية:

للحزب (8) مبادئ أساسية و(5) مبادئ إصلاحية. تتمحور المبادئ الأساسية حول:

1– وجود أمة سورية تامة.

2– قضية سورية قومية مستقلة عن جميع القضايا الأخرى.

3– القضية السورية تعني أمة سورية ووطن سوري تام.

4– الأمة السورية تعني وحدة الشعب السوري تاريخياً.

5– مصلحة سورية فوق كل المصالح.

6– تستمد الأمة السورية مواقفها من ثقافة وتاريخ سورية.

7– الأمة السورية تعني المجتمع السوري الواحد."[4]

---

1 - اليسار- الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، الحوار المتمدن، العدد: 1556، 2006 / 5 / 20 .

2 - فضل شرورو، "الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان"، مرجع سابق، ص105-106.

3 - الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، موقع يا بيروت، 19 آذار 2010، www.yabeyrouth.com

4 - جمال المحمود، "محاضرات حول التاريخ السياسي اللبناني"، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2010.

أما المبادئ الإصلاحية، فهي تدعو إلى منع رجال الدين من التدخل في السياسية والفصل بين الدين والدولة، وإنشاء جيش قوي واقتصاد متين، وإلغاء الإقطاع. وتركزت أفكار الحزب حول النقاط التالية:
"1 – تسعى إلى ترسيخ الثورة الاجتماعية الشاملة المستهدفة التغيير في تحديد الهوية القومية التي هي المنطلق الثوري الأساسي لنهضة أمة مزقتها الحملات الأجنبية وعصر الانحطاط الطويل.
"2 – ارتكازه على مفهوم الهوية القومية، في القومية الاجتماعية، بناءً على وحدة الحياة في الأرض القومية، وبالتالي رفض الأفكار العنصرية والانتماءات الطائفية والعشائرية والسياسية المنافية لوحدة الحياة على الأرض القومية.
"3 – إن الشأن القومي، هو الشأن الاجتماعي، فالقومية تنطلق من اجتماعية الإنسان لإدراك قوميته، وهو تعبير عن واقع الإنسانية الحياتي في الظروف الاجتماعية الحالية، لا عصبية فارغة من المضامين الإنسانية.
"4 – الأمة هي وحدة الحياة القومية الناشئة من تفاعل جماعة بشرية مع بيئة طبيعية تفاعلاً ينتج دورة العمران والحياة الواحدة."[1]

ثانياً– ويتلخص موقف الحزب من لبنان، في ثلاث نقاط :

أ – فكرة الكيان اللبناني لم تظهر بمظهرها الطائفي إلا بعد عام 1860، فلا مبرر لذلك الآن.

ب – مشروع سورية الكبرى هو مشروع قومي صرف، الذي اتخذ السياسة وسيلة لتنفيذه.

ج – الأمة السورية هي قلب سورية النابض."[2]

حيث ينادى بالأمة السورية والوطن السوري والمجتمع السوري في إطار نهضة سورية قومية اجتماعية تستمد روحها من مواهب الأمة السورية وكيانها الثقافي والسياسي.

3 – حزب الإتحاد الدستوري ـــ الكتلة الدستورية :

أسس هذا الحزب على أساس كتلة برلمانية عام 1935، وشكلت تآلفاً وتضامناً للجماعة السياسية اللبنانية المؤيدة لخط رئيس الجمهورية في مرحلة الاستقلال وما تلاها بشارة الخوري. وضع الحزب شعاراً له: المحافظة على استقلال لبنان وسيادته في حدوده الحاضرة، والتعاون الوثيق مع الدول العربية في نطاق ميثاق القاهرة، والمحافظة على الميثاق الوطني. ويعد الحزب الدستوري تكتلاً نيابياً

1 - عبد الله سعاده، " محاضرة: المنطلقات العقائدية وأهداف الحزب وسياسته"، النادي الثقافي العربي، بيروت، 1974.
2 - الأحزاب اللبنانية، الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، أخبار بيروت، 19 آذار 2010 ، http://www.yabeyrouth.com .

لعب دوراً في الحصول على استقلال البلاد، بعد وفاة رئيسه بشارة الخوري استلم الحزب ولده الأكبر خليل الخوري، وتنازل خليل في عام 1971 عن رئاسة الحزب لشقيقه ميشيل الخوري."[1]

أولاً– الملامح العامة لمبادئه ومفاهيمه :

جاءت تسمية الحزب من خلال اعتماده على مجموعة من الرجالات الوطنيين الذين كانوا متشددين في الحفاظ على قدسية الدستور، وعدم المساس به إبان الانتداب الفرنسي على لبنان . ونص النظام الأساسي للحزب على :

1 – إن لبنان جمهورية ديمقراطية دستورية برلمانية.

2 – المحافظة على الميثاق الوطني والسهر على تنمية الروح الوطنية عند اللبنانيين.

3 – إن الميثاق الوطني هو نقطة انطلاق الحزب في عمله السياسي الداخلي.

4 – نصت على إلغاء الطائفية تدريجياً، واعتماد الكفاءة وحدها أساساً للتوظيف.

5 – نادى بإلزامية ومجانية التعليم، وبالسهر على وضع برامج تعليم موحدة، وضبط المراقبة على المدارس والجامعات الخاصة.

واستمر نشاط الحزب إبان مرحلة الرئيس بشارة الخوري في رئاسة الجمهورية، ثم أصبح في عهد كميل شمعون يعمل ككتلة سياسية برلمانية لها نفوذها السياسي في الأوساط الشعبية، وقد تلاشى نشاطه شيئا فشيئاً وذاب في التيارات السياسية المستجدة. "[2]

4 – حزب الكتائب اللبنانية :

أحد أبرز الأحزاب اللبنانية ذات النشأة القديمة، تأسس كحركة قومية شبابية سنة 1936 على يد بيار الجميّل، بالإضافة إلى شارل حلو ــ جورج نقاش ــ شفيق طبارة (وهو المسلم الوحيد الذي كان من المؤسسين). كانت الحركة مستوحاة من الحزب النازي الألماني، وذلك بعد زيارة مؤسسه لألمانيا خلال الحقبة النازية ليشارك بالألعاب الأولمبية، تحول إلى حزب سياسي في أيار من عام 1952، ومعظم أعضائه من الطائفة المارونية، وإن كان دستوره لا يمنع انضمام أبناء الطوائف الأخرى، وقد انضم إليه في بدايته عدد فاعل لا بأس به من المسلمين الشيعة.

أولاً– منطقاته الفكرية والسياسية :

ينادي الحزب بالقومية اللبنانية، والعمل على إبرازها. ويطالب بأن تكون قومية علمانية، تحترم جميع الأديان والمعتقدات، وهي إنسانية، تنبذ كل انعزالية، وترفض أي سيطرة دخيلة. واستمد الحزب

---

1 - مشروع القرار العربي، الأحزاب في لبنان، http://www.arabdecision.org

2 - لأمين الكك، "محاضرة:الخطوط العريضة لسياسة حزب الاتحاد الدستوري"، بيروت، النادي الثقافي العربي، 1966. (نقلاً عن فضل شرورو).

مبادئه من أن لبنان جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط، كما أنه جزء من العالم العربي، وبحكم هاتين الصفتين، فإن رسالته خاصة، لا يمكنه أن يؤديها، إلا إذا بقي له طابعه الخاص، أي أن تبقى للمسيحيين أكثرية الوظائف الحكومية والمقاعد النيابية."[1]

ثانياً– وأهم مبادئ الحزب كما أعلنت عند التأسيس:

1 – عدالة اجتماعية.

2 – نظام اقتصادي لبناني حر.

3 – المحافظة على الكيان اللبناني ."[2]

إلا أن الحزب قد أثبت فكره اليميني الطائفي، ومعاداته للعروبة والإسلام، ونسج علاقات واضحة مع الكيان الصهيوني، وتعرض لانشقاقات كبرى.

5 – حزب النجادة:

تأسس هذا الحزب في العام 1936، وقد كان في الأصل حركة انشقت عن جمعية الكشاف المسلم، التي كانت منظمة شبه عسكرية ومنتشرة في سورية ولبنان، وهو يضم غالبية إسلامية سنّية تبنت شعارات قومية. من مؤسسي الجمعية الكشفية أنيس الصغير، وترأسها لفترة جميل مكاوي، ثم آلت رئاستها إلى محي الدين النصولي، حسين شجعان، عبد الله دبوس، وعندما أصبحت حزباً ترأسه عدنان الحكيم، وبعد وفاته آلت الرئاسة إلى شقيقه مصطفى الحكيم. ولقد برز كحزب إسلامي في المبادئ والاتجاه، حتى أنه أصبح النقيض، في مرحلة من المراحل، لحزب الكتائب."[3]

أولاً– برنامج الحزب على الصعيد السياسي :

إنه حزب لبناني سياسي ديمقراطي عربي. نادى بإلغاء الطائفية وطالب، بالمساواة وتكافؤ الفرص، وسعى لتحرير المجتمع اللبناني من رواسب الاضطهاد، والسعي إلى تحقيق روح الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتطبيق مبادئها في مختلف الميادين فلا طائفية ولا طبقية، بل وحدة وطنية متماسكة تجمع كل أبناء لبنان في بوتقة واحدة. حسب توجهاته المعلنة.

ثانياً– المبادئ التي اعتمدها الحزب في نظامه الأساسي:

1 – الحفاظ على استقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً.

2 – تحرير المجتمع اللبناني، فلا طبقية ولا إقطاعية مع نشر للديمقراطية.

3 – تطبيق الاشتراكية من أجل العدالة الاجتماعية السليمة التي تضمن المساواة.

---

1 - الأحزاب اللبنانية، الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص2.

2 - فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص200.

3 - نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1998، ص59.

4 – وضع دستور جديد يتلاءم مع تطور البلاد.

5 – وضع قانون جديد للانتخابات النيابية يحقق التمثيل الشعبي الصحيح.

6 – فرض التجنيد الإجباري."[1]

لقد ساهم الحزب في الحياة السياسية في لبنان قبل الاستقلال، وخلاله وبعده، وكان تأثيره قوياً في ذلك الوقت، وتعرض حزب النجادة لحركة انشقاقية قللت من فاعليته على الساحة اللبنانية، ولم يعد له الآن الوزن والنشاط اللذان كان يتمتع بهما.

6 – الكتلة الوطنية اللبنانية :

حزب سياسي لبناني أسسه رئيس الجمهورية الأسبق إميل إده في عام 1943، وبعد وفاته سنة 1949 تسلم ابنه البكر ريمون إده زعامة الحزب. كان الحزب يمثل القوة السياسية الأساسية في لبنان في الأربعينيات والخمسينيات. وانحسر تأثير الحزب السياسي بخروج زعيمه ريمون إده إلى المنفى عام 1977، ثم بوفاته سنة 2000. بعد انتهاء الحرب الأهلية قاطع الحزب الانتخابات النيابية لسنوات 1992، 1996 و2000، ثم شارك في انتخابات 2005، بعد خروج الجيش السوري، دون الحصول على مقعد واحد، يتزعمه حاليا كارلوس إده حفيد المؤسس."[2]

أولاً– مبادئ الحزب وعقيدته :

حددها نظامه الأساسي كحزب ديمقراطي جمهوري اشتراكي، يقوم على مبادئ شرعة حقوق الإنسان، ويعمل على تعزيز كيان لبنان والمحافظة على سيادته وشخصيته المميزة. فالحزب يعتمد الأساليب الديمقراطية لتطوير البلاد وضمان تقدمها وتأمين الرفاهية للمواطنين، ويتبنى الحرية والقاعدة الشعبية كركيزتين للديمقراطية. فهو اعتمد الحوار الديمقراطي والمؤسسات منطلقاً لعمله، ولم يتجه نحو العمل العسكري والنزعة العسكرية. وكان له موقف من تواجد المقاومة، وهو ضد الحرب الأهلية اللبنانية، ودخول قوات الردع العربية."[3] إلا أنه قد صنف ضمن التيار الانعزالي اللبناني.

إن تاريخ الحزب يشكل المعارضة الدائمة، ولكن المعتدلة من ضمن اللعبة الديمقراطية اللبنانية. إلا أنه انخرط في لعبة القوى الطائفية اليمينية اللبنانية، ويتمسك الآن بمشروع الدولة الطائفية الانعزالية. من هنا يمكن القول بأنه منذ منتصف الثلاثينات، بدأت الأحزاب تلعب دوراً متزايداً في الحياة السياسية اللبنانية، لكن جميع هذه الأحزاب بقيت تعبر عن مصالح فئات طائفية معينة، ولكن دون تأثير ملحوظ. ولقد كانت الطوائف وما تزال إلى حد بعيد تملك عناصر تمايزها المتعددة عن بعضها البعض،

1 - فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص395.

2 - الأحزاب في لبنان ، موسوعة ويكيبيديا ،18\3\2010 ، http://ar.wikipedia.org/wiki.

3 - رمزي أبي فرح، "محاضرة: الكتلة الوطنية من الأحداث الهامة"، بيروت، النادي العربي الثقافي، 1967. (نقلاً عن فضل شرورو)

وارتباطاً حضارياً وثقافة ومستوى معيشياً وتوجهاً سياسياً واستقلالاً ذاتياً. فليس من قبيل المصادفة أن يفرض الواقع الاجتماعي السياسي اللبناني الطائفي تمثيلاً سياسياً طائفياً يؤثر حتى على الأحزاب الحديثة المعبرة عن مصالح طبقية محددة، لتخرج من هذا الإطار على جو آخر وهو الطائفة وليس الطبقة.

المطلب الثاني: الأحزاب في مرحلة ما بعد الاستقلال: 1943 – 1975.

في خمسينيات القرن الماضي، برزت على الساحة اللبنانية أحزاب تنادي بالقومية العربية، وتدعو إلى قيام الوحدة، أبرزها حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي. وانضم إليه فيما بعد الحزب العربي الاشتراكي بقيادة أكرم الحوراني، وتم الدمج بين الحزبين عام 1952، فأصبح حزب البعث العربي الاشتراكي، أما التيار الناصري فبدأ يتكون في منتصف الخمسينيات، ونما سريعاً بعد حرب السويس عام 1956، ونشأت في لبنان تنظيمات ناصرية محلية تبنت أحزاب عربية عديدة شعاراتها وطروحاتها، مثل حزب النجادة الذي تأسس عام 1936 وبدأ ينشط في الأربعينيات."[1]

أما الحدث الفاصل في مسار السياسة اللبنانية، وبالتالي في العمل الحزبي، فكان نكسة حزيران سنة 1967، وبروز المقاومة الفلسطينية في منتصف الستينيات من القرن الماضي، وبدء تمركزها العسكري والسياسي في لبنان بعد عام 1971. حيث أحدث عدوان 1967 تحولات سياسية مباشرة، منها تشتت الناصرية وتراجع وهجها وتأثيرها.

وعلى صعيد الأحزاب ذات الطابع اليساري، أو العلماني الوطني، فقد أخذ دورها يتزايد، وذلك لسببين: **أولهما:** مخاطبتها للجماهير مباشرة. ومن ثم، أجبرت الزعماء التقليديين على أن يحذوا حذوها، خوفاً على نفوذهم من الضياع.

ثانيهما: مبادرة بعض الأحزاب، ذات الطابع الأيديولوجي، كالحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحركات الاشتراكية، إلى طرح قضايا الصراع الاجتماعي، واعتبارها ضمن العملية السياسية."[2]

وشهد لبنان ذروة العمل الحزبي خلال السنوات الخمس التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية عام 1975. في تلك المرحلة، سجّل النشاط الحزبي توسعاً وتنوعاً سياسياً وفكرياً وعقائدياً لم يعرف لبنان مثيلاً له من قبل، وشمل جميع الطوائف والفئات الاجتماعية. فما من خط سياسي أو توجه عقائدي أو

---

1 - مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي1940-1963،ج1،الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، بيروت:نشر المؤلف، 1979،ص43.

2 - دور الأحزاب اللبنانية في النظام السياسي، مرجع سابق، ص3.

تيار راديكالي إلاّ وكان ممثلاً بحزب أو بحركة أو بمجموعة، صغيرة أم كبيرة."[1] ولكن هذا لا يعني أن هذه الأحزاب قد تشكلت في تلك الفترة، بل إن معظمها قد سبق هذا التاريخ حتى بكثير.

وتمثلت تلك الأحزاب والقوى السياسية على النحو التالي :

1 - الحزب التقدمي الاشتراكي: تميز هذا الحزب عن الأحزاب الأخرى لجهة مزجه بين التقليدي، أي زعامة كمال جنبلاط الدرزية وعصبية البيت الجنبلاطي التي تعود جذورها إلى عهد الإمارة، وبين الحداثة لجهة طروحات الحزب الإصلاحية وعقيدته الاشتراكية في زمن سطوع نجم الاشتراكية فكرياً وسياسياً في العالم."[2] تأسس الحزب في 5 كانون الثاني 1949، وكان من أبرز مؤسسيه: كمال جنبلاط، وفريد جبران، وألبرت أديب وعبد الله العلا يلي وفؤاد رزق وجورج حنا، تحت زعامة كمال جنبلاط. انضم الحزب إلى الحركة الوطنية اللبنانية التي كانت جبهة مؤلفة من الحزب التقدمي الاشتراكي وأحزاب أخرى لعبت دوراً كبيراً في مواجهة الجبهة اللبنانية المسيحية أثناء الحرب الأهلية. وفي عام 1977، اغتيل كمال جنبلاط، ورث وليد جنبلاط الابن زعامة الحزب من والده، وقاده في أهم مراحل الحرب الأهلية اللبنانية."[3]

- أهم مرتكزات إستراتيجية الحزب الرئيسية :

1 – ليس الحزب التقدمي الاشتراكي تكتلاً يهدف إلى غايات إصلاحية آنية بالمعنى الضيق المحدود، بل إنه وجهة نظر نحو الحياة، كوجهة سياسية واجتماعية وروحية.

2 – يتبنى الحزب فلسفة سياسية دينامكية، اختبارية، تقدمية. والتقدمية تعني الحركية المنفتحة العاملة على تجديد الاستعدادات الشخصية والجماعية والقومية، وتحويلها إلى قدرات فعالة وفق التقليد اللبناني السائد. وبالتالي هذه الكلمة وهي التقدمية هي ليست بالمعنى الكلاسيكي لها.

3 – نهج الحزب سياسة تهدف إلى إلغاء نظام الطائفية السياسية، ومكافحة الطبقية والإقطاعية، وتحقيق المساواة التي يؤمن بها الحزب.

4 – تبنى أسلوب الثورة الديمقراطية الشعبية المرتكزة على : ديمقراطية اقتصادية، وسياسية، واجتماعية.

5 – يتبنى الحزب فكرة الانقلاب الشامل، أي التغيير الجذري لبنى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في الإطار اللبناني. تبدو هذه الفكرة عامة ونظرية.

6 – يتبنى نظرية في القومية تتنكر لكل فكرة تقوم على القوة واستثارة كبرياء الفرد والجماعة لبناء أمة نزعتها الانكماش على ذاتها والعصبية المفرطة، والاتساع على حساب غيرها من الجماعات."[4]

---

1 - فضل شرورو، الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص85.
2 - فريد الخازن، الأحزاب السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص33.
3 - نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان"، مرجع سابق، ص92 .
4 - سامي الذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، بيروت، دار المسيرة، 1977، الطبعة الأولى، ص78-79 .

2 – حركة القوميين العرب : بدأت حركة القوميين العرب تتبلور في عام 1948، كحركة من مثقفي النخبة، تأخذ بالمذهب القومي العربي في مواجهة النظرة الطبقية، وهي حركة ثورية تقول بضرورة التغير الشامل لمؤسسات الدول العربية. حسب ظروف نشأتها وتطورها حتى عام 1969.

ورفعت الحركة شعار وحدة، تحرر، ثأر، وربطت مسألة الوحدة بالتحرر. ونادت بوحدة عربية رباعية تشمل سورية ومصر والمملكة العربية السعودية والأردن. لتأخذ فيما بعد بالوحدة السورية – المصرية. كانت أشبه بفرقة عسكرية من حيث الانضباط الحزبي. وكانت تفضل حرية الوطن على حرية المواطن، والأساس لديها هو تحقيق الأهداف الثورية. والتزمت بتحقيق القيادة الجماعية ولم تخرج قيادات فردية، وكانت علاقاتها مع الأحزاب الأخرى علاقات صراع. ومن قادة الحركة – جورج حبش، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، ولقد أتى الحدث المتمثل بنكسة حزيران في عام 1967."[1]" وحلّت الحركة في شباط عام 1969.

3 – منظمة الاشتراكيين اللبنانيين – (منظمة العمل الشيوعي) :

تأسست عام 1969 بخروج الفريق الماركسي – اللينيني من حركة القومين العرب, ولقد انفصلت المنظمة عن حركة القوميين العرب بعملية نقد لممارسة الحركة التاريخية في لبنان.

واختلف الفريق الماركسي مع القوميين في القضايا التالية:

1 – حول سمات النظام اللبناني وطبيعة الاقتصاد اللبناني.

2 – ماهية التحالف الطبقي الحاكم، فئاته، علاقته، صراعاته.

3 – تطور الحركة الوطنية اللبنانية، وعلاقاتها بالعامل العربي، وخاصة بعد دخول المقاومة الفلسطينية.

أبرز مؤسسي المنظمة: محسن إبراهيم – محمد كشللي، وفواز طرابلسي، وهو من تنظيم (لبنان الاشتراكي) الذي انشق عن حزب البعث بعد حركة 23 شباط، حيث اندمج تنظيم "لبنان الاشتراكي" مع "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" في تنظيم جديد وهو (منظمة العمل الشيوعي) ."[2]"

والجدير بالذكر أن حزب "لبنان الاشتراكي" قد نشأ في منتصف الستينيات من حلقة مثقفين، وكان منطلق هذه الجماعة هو الارتداد على فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، وعلى الفكر القومي العربي ككل.

4– **حزب الوطنيين الأحرار:** ضم الحزب شخصيات سياسية بارزة من مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية، وكان الحزب عملياً تكتلاً سياسياً لمؤيدي كميل شمعون، وإطاراً منظماً للعمل السياسي من موقع المعارضة، وكان لجهة تنظيمه وأدائه شبيهاً بالأحزاب التقليدية الأخرى. أنشأه الرئيس الأسبق

---

1 - سامي الذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، مرجع سابق، ص209-217 .

2 - فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص16-117 .

كميل شمعون، في نهاية عام 1958، عقب انتهاء عهده، حتى يكون سنداً له في استمرار عمله السياسي. واستطاع، منذ عام 1960، الوصول إلى المجلس النيابي. وتتلخص مبادئه، في الحقل الداخلي، في التأكيد على حرصه على استمرار نظام الحكم الديمقراطي وتعزيزه ومناهضة الدعوات الطائفية، والعنصرية، والإقليمية والإقطاعية، والتمسك بالوحدة الوطنية والمساواة التامة بين جميع المواطنين، ويعمل في مجالي الاجتماع، والاقتصاد على تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية، ويؤيد السياسة اللبنانية التقليدية، ويشجع توظيف رؤوس الأموال المغتربة والعربية والأجنبية."[1] إلا أنه ظهر كحزب ماروني. وبقي هذا الحزب ضمن التكوينة السياسية الطائفية اللبنانية، حيث كان جزءاً أساسياً من (الجبهة اللبنانية) أثناء الحرب الأهلية. وضمن التيار الانعزالي اللبناني.

5 – **حزب البعث العربي الاشتراكي** : كانت سورية مهداً للحزب منذ نشأته، ولكن في عام 1953 اتسع نطاقه، ليضم عدداً من الدارسين في الجامعة الأمريكية والمثقفين وبعض الأوساط الشعبية، ويركز الحزب نشاطه في لبنان، على علمانية الدولة، والإصرار على الناحية الاشتراكية، واتباع الوسائل الديمقراطية، وفي جعل الوحدة العربية مطلباً شعبياً مهماً لكل الفئات، وينظر الحزب إلى القضية اللبنانية، من ناحية قومية عربية اشتراكية تقتضي التخلص من شائبتين: الانعزالية، والطائفية، ويلجأ في ذلك، إلى العمل الشعبي، ويرى أن لبنان بلد عربي يعيش في محيط عربي منذ قرون، وقوميته العربية مرتكزة على الواقع الحالي ."[2]

مرتكزات ومفاهيم أساسية للحزب:

1–حزب البعث العربي الاشتراكي منظم بإطار قومي من المحيط إلى الخليج.

2–يدعو إلى ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج.

3–هو وحدوي في تركيبه التنظيمي والإيديولوجي.

4–يدعو إلى حرية الجماهير ويساندها بواسطة تنظيمها وبيت الوعي فيها.

5–يؤمن بأن وصول الجماهير إلى أهدافها لا يمكن إلا عن طريق الثورة، أي ثورة الجماهير نفسها."[3]

وهو التنظيم القطري في لبنان لحزب البعث العربي الاشتراكي التابع للقيادة القومية في دمشق، وقد عقد أول مؤتمر له سنة 1953. ويعتبر القومية العربية حقيقة حية بديهية لا تحتاج إلى إثبات.

6 – **حزب الهيئة الوطنية:** هو حزب لبناني عربي سياسي اجتماعي ديموقراطي يحرص على كيان لبنان واستقلاله، وسيادته ضمن حدوده، ويؤمن بعروبته، ويرى أن طابعه الخاص ضمن المجموعة

1 - الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص3.

2 - مشروع القرار العربي، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص4.

3 - فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص65-66.

العربية لا يلزمه بالانكماش والانعزال، بل يحتم عليه دوراً طليعياً وسعياً دائباً وراء التفاهم العربي تحقيقاً لتعاون غير محدود مع القوى السياسية الأخرى، وذلك تجاوباً مع المصلحة اللبنانية والشعور الوطني . وظهرت الهيئة على الساحة اللبنانية في عام 1950، بعد الغياب السياسي لحزب النجادة، فمثلت البرجوازية السنية، وضمت وجهاء العاصمة بيروت من تجار وأطباء وملاك، ودعت في أهدافها إلى تدعيم استقلال لبنان والمطالبة بالمساواة في حقوق الطوائف."[1]

7 – حزب العمل الاشتراكي العربي : يعد هذا الحزب حصيلة التحول الإيديولوجي لـــ (حركة القوميين العرب)، التي نتج عنها قيام : الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين؛ ومنظمة العمل الشيوعي؛ وحزب العمل الاشتراكي العربي، انبثق كحزب ماركسي ـــ لينيني من رحم التغيرات والصراعات داخل الحركة، التي كانت تتم في معظمها باتجاه اليسار، وقد تم تأسيس الحزب في تموز عام 1970، وتبنى سياسة الكفاح المسلح والعنف الثوري كطريق إلى التحرير والانتصار الثوري،قاد الحزب في انطلاقته جورج حبش، ثم هاشم علي المحسن؛ ثم خلفه حسين حمدان."[2]

8 – حزب الإتحاد الاشتراكي العربي: يعود نشوء الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم الناصري)، كتنظيم موحد، إلى مطلع السبعينيات، وعمل في إطار الحركة الوطنية اللبنانية، ونقطة التحول لديه كان المؤتمر العام الثاني في آذار من عام 1979، حيث أقر وثائقه، وقد انتخب عبد الرحيم مراد أميناً عاماً له."[3]

9 – حركة الناصريين المستقلين : "المرابطون" هي حركة سياسية لبنانية تعتنق المبادئ الناصرية التي تؤمن بوحدة الوطن العربي وببيئة حرة وذات طابع اشتراكي. وكان لذراعها العسكري، المرابطون، الدور الفعال مع الحركة الوطنية اللبنانية خلال الحرب الأهلية اللبنانية ."[4]

10– التنظيم الشعبي الناصري في لبنان : حزب أسسه معروف سعد سنة 1973، وهو أحد ممثلي التيار الناصري في لبنان، إلى جانب حركة الناصريين المستقلين واتحاد قوى الشعب العامل، إضافة إلى حركات صغيرة أخرى، بعد وفاة معروف سعد سنة 1975، خلفه نجله مصطفى على رأس الحزب، وانضم التنظيم إلى الحركة الوطنية اللبنانية وشارك في المعارك أمام الطرف اليميني، خاصة

---

1 - النادي الثقافي العربي، القوى السياسية في لبنان، بيروت، دار الطليعة، 1970، الطبعة الأولى، ص285 .
2 - نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص112.
3 - فضل شرورو، الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص95.
4 - محمد كشللي، نقد الحياة السياسية اللبنانية ،بيروت: دار ابن خلدون، 1991، ص 49-57.

قرب مدينة صيدا حيث ثقله الحقيقي، شارك في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إبان غزو 1982، يرأسه حالياً أسامة سعد."[1]"

11 – اتحاد قوى الشعب العامل : هو حزب سياسي لبناني ذي توجه ناصري أسسه كمال شاتيلا سنة 1965، وفي سنة 1972 تمكن الاتحاد من إيصال أحد مرشحيه، نجاح واكيم، إلى المجلس النيابي. في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، نسق الاتحاد نشاطه مع عدة قوى يسارية وقومية في إطار تجمع الأحزاب التقدمية، ثم في إطار لقاء الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الذي انبثقت عنه الحركة الوطنية اللبنانية، في منتصف السبعينيات انشق عن الاتحاد تنظيمي قوات ناصر (بقيادة عصام العرب)، ومنظمة الشباب العربي لتكون مع قوى ناصرية أخرى الاتحاد الاشتراكي العربي ."[2]"

1 - عامر ملاعب، الأحزاب اللبنانية :أزمة فكر أم تنظيم، العدد الأربعون، السبت 28 آذار 2009،.http://www.tahawolat.com
2 - مشروع القرار العربي، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص4.

المطلب الثالث: الأحزاب اللبنانية في الحرب الأهلية.

إن تأسيس الحركة الوطنية اللبنانية في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، بزعامة كمال جنبلاط، مثّل تحولاً كبيراً في موازين القوى السياسية لمصلحة أحزاب اليسار وفي أسلوب العمل السياسي المعارض. ولم تكن الحركة الوطنية حزباً سياسياً منظماً، بل كانت تجمعاً لأحزاب ومنظمات، وشخصيات سياسية ذات توجهات يسارية وقومية."[1] وبموازاة تنامي الحركات اليسارية، برزت في مطلع السبعينيات حركة سياسية جديدة داخل الطائفة الشيعية: وهي "حركة المحرومين" التي أسسها وقادها الإمام موسى الصدر. لتنطلق منها فيما بعد [أفواج المقاومة اللبنانية]، أو (حركة أمل)، التي أصبحت تنظيماً سياسياً شيعياً يسعى إلى إيجاد قاعدة شعبية على مستوى الطائفة الشيعية وغيرها."[2]

من الأحزاب التي ظهرت على الساحة اللبنانية في تلك الفترة:

1 - حركة المحرومين أو (أفواج المقاومة اللبنانية ــ أمل):

تأسست حركة أمل تحت مسمى حركة المحرومين بعد دعوة الإمام موسى الصدر للتوحد والعمل. محاولاً الدفاع عن الطائفة الشيعية، وحقوق اللبنانيين ووحدتهم، باعتبار أن هذه الطائفة بقيت محرومة سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً طوال العهود السابقة، وبعد ذلك دعا المواطنين اللبنانيين إلى تشكيل مقاومة لبنانية تتصدى للاعتداءات الإسرائيلية، وفي عام 1975م أسس الصدر (حركة المحرومين) للدفاع عن مصالح الشيعة في لبنان، وألحق بها مقاومة مسلحة أطلق عليها اسم (أفواج المقاومة اللبنانية) وعرفت هذه اختصاراً بـــ (أمل) وهي كلمة تضم الحروف الأولى من التسمية أنفة الذكر."[3]

أولاً- منطلقات ومفاهيم الحركة: إن حركة المحرومين على الصعيد العام هي:

ً1- حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية، وبسلامة أرض الوطن، وتحارب الاستعمار والاعتداءات والمطامع التي يتعرض لها لبنان.

ً2- تعمل الحركة من أجل وحدة لبنان والحفاظ على جنوبه ومحاربة "إسرائيل".

ثانياً- أما أهدافها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والشعبي، فهي :

أ- تعمل من أجل كل محروم في لبنان، لأية فئة انتمى، وفي أي منطقة وجد.

ب- بالمنطلق الأساسي، حركة سياسية بمعنى التحرك الدائم، ولها جناحها العسكري."[4]

---

1 - سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، مرجع سابق، ص43.

2 - Fouad Ajami, The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon (Ithaca: Cornell University Press 1986); Richard Augustus Norton, Amal and the Shi’a: Struggle for the Soul of Lebanon (Austin: University of Texas Press, 1987).

3 - صباح جاسم، دور الأحزاب اللبنانية في النظام السياسي،شبكة النبأ المعلوماتية،الخميس22 تشرين الثاني2007http://www.annabaa.org.

4 - نبيه بري، "محاضرة :عن تاريخ حركة الأمل ومنطلقاته"، النادي الثقافي العربي، 1978.

وعلى هذا الأساس، وجه الإمام الصدر بتجاوز الحركة طابعها المذهبي، لتشمل فئات المحرومين كافة. ويحكم الحركة نظام أساسي يحدد المراتب القيادية، بمكتب سياسي، ومجلس قيادة. وبقيت حركة أمل تحت قيادة موسى الصدر إلى أن اختفى في ظروف غامضة، فاستلم قيادتها بعد موسى الصدر الرئيس حسين الحسيني، والذي كان رئيساً للمجلس النيابي، أمّا الآن فيرأس الحركة نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني الحالي.

2 – القوات اللبنانية: هي ميليشيا سابقة أسسها بشير الجميّل سنة 1976 لكي تكون الذراع العسكري للجبهة اللبنانية، عرفت بعد اغتيال الجميل سنة 1982 عدة تغييرات على قيادتها، وبدأت تأخذ استقلاليتها عن الجبهة اللبنانية، كانت أحد أهم الأطراف المتصارعة أثناء الحرب، وخاضت معارك عديدة ضد الحركة الوطنية اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، كما أنها دخلت في صراعات خاطفة مع ميليشيات يمينية أخرى كانت حليفة لها."[1] وتحولت الميليشيا إلى حزب سياسي يقوده سمير جعجع، إلا أنه قد حظر عام 1994، بعد اتهام جعجع باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رشيد كرامي، وعادت مجدداً إلى النشاط عام 2005.

مبادئ الحزب وتوجهاته السياسية: يقول الحزب إنه يعمل على تحقيق الأهداف الآتية:

"1- العمل على صيانة سيادة واستقلال لبنان، وتثبيت دوره وتفاعله مع دول العالم، وفق المنظور القواتي.

"2- ترسيخ الديمقراطية التي هي نظام قائم على المشاركة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد، ضمن إطار دولة القانون والمؤسسات واحترام الحرّيات العامّة المنصوص عليها في الدستور، وفي شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية. وهذا حسب إدعائها.

"3- بناء مجتمع حرّ ومتصالح مع نفسه تسود فيه الطمأنينة والعمل على تنشيط الاقتصاد الحديث وانفتاحه على العالم، من أجل تأمين أكبر قدر ممكن من الإنماء الاقتصادي للقطاعات والمناطق.

"4- تشجيع وتطوير الحوار الفكري والثقافي والسياسي حول كافة القضايا والشؤون التي تهمّ اللبنانيين عامّة، وتخطي الفروقات والنزاعات والهواجس الفئويّة كافة، والعمل على تثبيت العدالة الاجتماعية بين الفئات والطبقات من أجل بناء وطن يعيش فيه كافة أبنائه على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

"5- دعم الشباب وتعزيز دورهم في المجتمع، وتنشيط الحياة السياسيّة."[2]

وقد مثلت القوات اللبنانية رأس حربة المشروع الأمريكي – الإسرائيلي في لبنان، وهي تسعى إلى التغلغل في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة نشاط التيار الوطني الحر، وتتميز بمعاداتها

1 - الأحزاب في لبنان ، موسوعة ويكيبيديا ،18\3\2010 ، http://ar.wikipedia.org/wiki

2 - موقع القوات اللبنانية، http://www.lebanese-forces.com.

للعروبة والإسلام، وانفتاحها على الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الغرب، سعياً وراء مكاسب سياسية ومالية.

3 – حزب اللـــه: سبق الوجود التنظيمي لحزب الله في لبنان، والذي يؤرخ له بعام 1982، وجود فكري وعقائدي يسبق هذا التاريخ، مع بروز الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، الذي كان له التأثير الكبير والمباشر على صياغة أفكار الحزب واستلهاماته النظرية والجهادية. ففي أعقاب هذه الثورة، حل حزب الدعوة الإسلامي في لبنان نفسه، ويمكن القول إن "حزب الله" بدأ تكوينه في لبنان، من روافد عدة أبرزها: حزب الدعوة؛ حركة أمل؛ قوى دينية شيعية؛ وبعض الكوادر السابقة في التنظيمات الفلسطينية، والأحزاب الوطنية اللبنانية، وكذلك تيارات مستقلة من الشباب الإسلامي المؤمن."[1] وخاصة اللجان الإسلامية.

انتخب الأمين العام الأول لحزب الله، وهو صبحي الطفيلي، الذي تولى هذا المنصب في الفترة من عام 1989 حتى عام 1991، ثم استقال بعد إعلانه من جانب واحد العصيان المدني على الحكومة اللبنانية، الأمر الذي رفضه الحزب، وتولى منصب الأمين العام عباس الموسوي خلفاً له، لكنه لم يستمر أكثر من تسعة أشهر، فقد اغتالته إسرائيل في عام 1992 في عملية إرهابية، ليقود الحزب من بعده حسن نصر الله ."[2]

مبادئ الحزب وعقيدته: جاء في البيان الصادر عن الحزب في 16 شباط 1985؛ أن الحزب "ملتزم بأوامر قيادة حكيمة وعادلة تتجسد في ولاية الفقيه، وتتجسد في روح آية الله الموسوي الخميني مفجر ثورة المسلمين وباعث نهضتهم المجيدة". وإن معظم أفراد الحزب هم من اللبنانيين الشيعة المرتبطين مذهبياً، بمرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي، حيث يعتبرونه واحداً من أكبر المراجع الدينية العليا لهم. وتشكل الحزب في ظروف يغلب عليها طابع "المقاومة العسكرية" للاحتلال الإسرائيلي الذي اجتاح لبنان عام 1982، ولذلك فالحزب يبني أيدلوجيته السياسية على أساس مقاومة الاحتلال."[3]

واعتبر حزب اللـــه الجهاد ضد "إسرائيل" المسألة الأساسية في عمله، وهي المحرك لوجوده ولب نشاطه، وقد سعى دائماً إلى تقوية جهازه العسكري والقيام بعمليات نوعية استشهادية اتجاه العدو، ونشاطه في هذا المجال هو مفصل أساسي من مفاصل الصراع العربي – الإسرائيلي. وأكد الحزب إيمانه بالجهاد ضد العدو الصهيوني، وكان له الدور الأبرز في مقاومته، ضمن مفاصل عدة منها عام 1993، 1996، وتحرير معظم الجنوب اللبناني والبقاع الغربي عام 2000. وحقق انتصاراً ملفتاً.

وفي اتجاهات أخرى، ظهر ضمن صفوف الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية تنظيم جديد، "حركة الوعي"، التي اتبعت في بدايات نشاطها السياسي خطاً سياسياً يقع في الوسط بين أحزاب اليمين

1 - نهاد حشيشو، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص54.
2 - الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص7.
3 - مشروع القرار العربي، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص8.

وأحزاب اليسار. والحركة الطلابية الجامعية كانت الأكثر نشاطاً والتزاماً بالعمل السياسي الحزبي الراديكالي في اتجاهاته المتنوعة."[1]

1- دور الأحزاب في الحرب الأهلية:

شهدت سنوات الحرب الأهلية، طوال خمس عشرة سنة (1975-1990)، تبدلات جذرية في تطور النـــزاع وفي تصاعد وتيرته. فمع كل مرحلة من مراحل الحرب، ازداد النـــزاع المسلح عنفاً وتعقيداً في جوانبه الداخلية والخارجية، بدءاً بحرب السنتين (1975 - 1976)، مروراً بالاجتياح الإسرائيلي عام 1982، وصولاً إلى الحروب المتعددة الأطراف في النصف الثاني من الثمانينيات. ولقد كان لكل مرحلة خصوصيتها، سواء لجهة هوية أطراف النـــزاع وأطروحاتهم، أم لجهة دينامكية النـــزاع المسلح وأهدافه المباشرة.

حيث مثّلت الأحزاب السياسية الأداة التنفيذية الأساسية للحرب العسكرية، وكانت المحرك الأول على المستوى الشعبي للحرب السياسية الموازية. أما الدور الأهم للأحزاب فكان تحولها إلى الأداة الأكثر فعلية لاستمرار النـــزاع المسلح والعنف العشوائي الذي شمل أرواح المدنيين وممتلكاتهم. وهذا يعود إلى قدرات الأحزاب التنظيمية والتعبوية والإعلامية، إضافة إلى وجودها القوي في العاصمة وضواحيها، وهي ساحة الحرب المركزية للأطراف كافة، لبنانيين وغير لبنانيين. كما أن الاقتتال امتد إلى جميع المناطق التي وجدت فيها الميليشيات. غير أن انخراط الأحزاب في الحرب لا يعني بالضرورة ضلوع القادة الحزبيين وأنصارهم جميعاً في النـــزاع المسلح. فقد عارض عدد من القادة الحزبيين توجهات أحزابهم السياسية وخياراتها العسكرية خلال سنوات الحرب، ومنها من ترك الحزب أو أنه لم يعد ناشطاً. القادة الذين كانوا في موقع القرار سيّروا شؤون أحزابهم في أثناء الحرب، وأثروا في خياراتها."[2]

2- أبرز المتغيرات التي أحدثتها الحرب بالنسبة إلى الأحزاب ودورها في النـــزاع في شقيه السياسي والعسكري هي التالية:

أ- انتقال معظم الأحزاب السياسية التي كانت ناشطة عشية اندلاع الحرب من العمل السياسي إلى العمل العسكري، فأكملت الصراع السياسي القائم بالوسائل العسكرية.

ب- بروز تقاطع مصالح الأحزاب - الميليشيات بحيث أن مواقعها السياسية ومصالحها المادية باتت مرتبطة عضوياً بآلية الحرب وباستمرارها. والأحزاب التي شاركت في الحرب استفادت من مغانمها، ومن الفوضى التي أنتجتها.

---

1 - سلسلة مقابلات أجريت مع قادة الحركة الطلابية في السبعينات في جريدة نهار الشباب، 5 كانون الأول 1995 و13 و22شباط 1996.

2 - كريم بقرادوني، لعنة وطن، من حرب لبنان إلى حرب الخليج (بيروت: عبر الشرق للمنشورات، 1991)، ص 96-113.

ج- لا يمكن فهم تطور النـــزاع المسلّح في لبنان ولا دور الأحزاب فيه، من مراحله الأولى عام 1975 حتى نهايته في 1989، بمعزل عن النـــزاعات الإقليمية، وفي مقدمها النـــزاع العربي – الإسرائيلي في مرحلة ما بعد حرب 1967.

د- معظم الأحزاب التي شاركت في الحرب شهدت انقسامات داخلية تمّ التعامل معها بوسائل مختلفة. ومن العوامل المساعدة لها:

العامل الأول هو الصراع على السلطة بين القيادات الحزبية، وخصوصاً بعد عسكرة العمل الحزبي على يد قيادات ميليشياوية "انقلبت" على القيادة التاريخية الحزبية، واستطاعت أن تسيطر على القرار الحزبي من خلال تحكّمها بالتنظيم العسكري للحزب.

العامل الثاني والمتمثل بالسيطرة التي اتخذت منحى سياسياً وعسكرياً، ما ساعد على تزايد نفوذ القيادة الميليشياوية على حساب القيادة السياسية.

ه- أعمال العنف التي حصلت بين أحزاب الصف الواحد و "القضية المشتركة" أساءت إلى الأحزاب وإلى البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الحزب، أي إلى الجماعة التي يرفع الحزب لواء الدفاع عنها وحمايتها من الأعداء."[1]

وشهدت سنوات الحرب أيضاً نشوء أحزاب سياسية جديدة وغياب أخرى. التغير الأهم حصل داخل الطائفة الشيعية، مع بروز حزب الله كقوة سياسية وعسكرية مقاومة. وبرزت أحزاب وتنظيمات أخرى لم تعد قائمة لأسباب عسكرية أو سياسية، ومنها المرابطون و"حركة 24 تشرين"، وفي مراحل الحرب الأخيرة حزب حراس الأرز، وأحزاب أخرى أصبحت مجمدة: كمنظمة العمل الشيوعي "والتنظيم" الذي شارك في سنوات الحرب الأولى، إضافة إلى عدد من التنظيمات الناصرية المحلية."[2]

وإن استعراض القوى السياسية في لبنان آنذاك يشير بما لا يقبل الجدل إلى واقعة حاسمة هي ميوعة التمثيل السياسي الطبقي أولاً، والانشقاق السياسي الطائفي ثانياً، فلكل طائفة حزبها الخاص، ولكل ((فئة طبقية)) في كل طائفة حزبها الخاص أيضاً. ولا يمكن الجزم في تمثيل البرجوازية الصغيرة في لبنان، وهي أكثر طبقات المجتمع اللبناني ثقلاً اجتماعياً وسياسياً، فهي موزعة التمثيل على العديد من الأحزاب منذ الثلاثينيات القرن الماضي وحتى الآن، هذا الواقع السياسي يتغير ويتحول باستمرار، وإنما لا يزال يحافظ على العديد من الثوابت في السياسية اللبنانية، المرتكزة أساساً على واقع التفكك الاجتماعي – السياسي الطائفي."[3]

---

1 - فريد الخازن، الأحزاب السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص60-64.
2 - مشروع القرار العربي، الأحزاب في لبنان، مرجع سابق، ص9.
3 - أسعد أبو خليل، السجالات في لبنان، جريدة الأخبار، عدد السبت ١٥ آذار ٢٠٠٨.

ومن الجدير ذكره أن هناك ضعفاً وهشاشة في النظام الحزبي اللبناني، جراء سيطرة العائلة أو الشخص، أو الطائفة على معظمها. وعليه يرى الباحث غياباً للأساس الاجتماعي للأحزاب السياسية، وأضحت لا تمثل واقعاً اجتماعياً معيناً، فضلاً عن غياب الديمقراطية داخلها كانعدام التداول السلمي للسلطة، وغياب الرأي والرأي الأخر، وغياب التناسق بين سلطات الأحزاب ومحدودية الممارسة الانتخابية، والمراقبة، مع الضعف في غياب استكمال البنى التنظيمية. فلا بد من إعادة النظر في البرامج، والهيكليات التنظيمية، والأداء الحزبي، لتصبح قادرة على القيام بالدور المناط بها.

الفصل الثاني

الصراعات اللبنانية الداخلية وانعكاساتها على الصعيد السياسي.

ـ المبحث الأول: الدولة اللبنانية بعد الميثاق الوطني.

المطلب الأول: المشكلات والتحديات عقب الاستقلال.

المطلب الثاني: تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في العهد الأول للاستقلال.

ـ المبحث الثاني: الأزمة اللبنانية لعام 1958.

المطلب الأول: دوافع الأزمة وأسبابها.

المطلب الثاني: مجريات أحداث أيار – أيلول لـ 1958.

ـ المبحث الثالث: الأزمة الفلسطيني – اللبناني عام 1969.

المطلب الأول: دوافع الأزمة وأسبابها.

المطلب الثاني: التصادم المسلح بين الطرفين.

ـ المبحث الرابع: الحرب الأهلية اللبنانية.

المطلب الأول: دوافعها الداخلية وأسبابها.

المطلب الثاني: أثر العامل الإقليمي والدولي في نشأتها وتداعياتها.

المطلب الثالث: واقع المؤسسات الدستورية في ظل الصراعات.

المطلب الرابع: المساعي العربية والدولية لإنهاء الحرب الأهلية.

المبحث الأول: الدولة اللبنانية بعد الميثاق الوطني.

المطلب الأول : المشكلات والتحديات عقب الاستقلال.

بعد إعلان استقلال لبنان السياسي في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1943، كان مفروضاً على هذا البلد أن يواجه مرحلة جديدة من النضال ضد الأهداف الاستعمارية والتحديات الداخلية. فلقد شهدت هذه الفترة تصاعداً في الدور البريطاني في المنطقة، كما شهدت بروز الدور الأميركي، وسعي هذه القوى لإقامة تحالفات جديدة، فضلاً عن بناء المؤسسات الدستورية والأطر الناظمة لها، وتحقيق التنمية وصيانة السيادة الوطنية.

وحفلت سنوات الاستقلال الأولى بالمشكلات والتحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي، واتضحت طبيعة وأهداف المشروعين التوحيديين الهاشميين لسورية، الأول _ مشروع "سورية الكبرى"؛ والثاني _ مشروع "الهلال الخصيب"، الذي عمل لهما ملك الأردن الأسبق عبد اللـــه، ورئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري السعيد. ومن أجل إغراء بعض اللبنانيين بالانضمام إلى مشروعه، اقترح الملك عبد الله حكماً ذاتياً لجبل لبنان داخل الوحدة السورية.

وكانت المملكة المتحدة تقف وراء مشروع (سورية الكبرى)، ودعوة الملك عبد الله في شباط عام 1943 الذي صرح فيه: بأن الحدود الفاصلة بين لبنان وسورية وفلسطين وشرقي الأردن هي حدود مصطنعة ويجب إزالتها وإقامة اتحاد عربي، فعمدت المملكة المتحدة إلى تأييده بداية، إذ صرح انطوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني آنذاك في مجلس العموم في 24 شباط عام 1943: ((بان بريطانيا ترعى بعين العطف فكرة إقامة اتحاد عربي)). ولقد تطورت فكرة "سورية الكبرى" فيما بعد لتشمل العراق أيضاً، ضمن اتحاد عربي تسيطر عليه الأسرة الهاشمية الحاكمة آنذاك في الأردن والعراق، والموالية للإنكليز."[1]

وفي مطلع الاستقلال، لم يعر اللبنانيون اهتماماً خاصاً للدعوات التي يراد منها التفريق فيما بينهم، ومضوا في سبيلهم، ليس في انتزاع الاستقلال لبلادهم فحسب، وإنما في تعزيز ثوابت الوطن المشترك. إلا أنه في سنة 1945، وحين كان وزراء خارجية الدول المنتصرة في الحرب يعقدون مؤتمراً لهم في

1- نقولاي هوفهانسيان، النضال التحرري الوطني في لبنان :(1939-1958)، ترجمة:بسام أندويان، بيروت، دار الفارابي، 1974، ص107.

لندن لبحث القضايا المعقدة، وفي عدادها تركة الانتداب في سورية ولبنان، برزت فكرة الوطن المسيحي من جديد مع طلب الحماية الفرنسية. إلا أن هذه الدعوة لم تلق رواجاً."[1]

وسرعان ما تعاظم النفوذ السياسي والعسكري الأميركي في المنطقة، فحطت في كانون الأول من عام 1946 فرقة عسكرية أميركية في بيروت أحيطت بهالة واسعة من الدعاية، وأضحت سياسة الولايات المتحدة الأميركية واقعاً في المنطقة، وبرز "مبدأ ترومان"، بعد الحرب العالمية الثانية كسلاح خطير لتوسيع النفوذ الأميركي في الشرق الأدنى والأوسط، الذي أعلن في 12 كانون الأول من عام 1947، وشمل في البدء تركيا واليونان بحجة إقامة حزام أمن استراتيجي ضد الخطر الشيوعي السوفيتي. وفي عام 1951، وافق الكونغرس الأميركي على أن يشمل "المبدأ" دول الشرق الأوسط، فقبلت به أفغانستان – ومصر– والعراق – وإيران – ولبنان – والسعودية – وإسرائيل – والأردن – والباكستان، وظهر تحت تسمية جديدة وهي (النقطة الرابعة)، على أن يشمل مساعدات اقتصادية وفنية، فأيدته الحكومة اللبنانية آنذاك في 29 أيار 1951."[2]

وكان للنكبة في فلسطين، ونشوء الكيان الصهيوني عام 1948، آثاراً بالغة الأهمية على لبنان، حيث نزح إليه عدداً كبيراً من الفلسطينيين، رأت فيهم الحكومة اللبنانية عبئاً اقتصادياً جديداً ليس بقدرة البلد على تحمله، فقامت بجملة محاولات للإلقاء بهم عبر الحدود إلى سورية، وما لبث اللاجئون الفلسطينيون أن استقروا في مخيمات قريبة من بساتين الحمضيات على الساحل وفي ضواحي بيروت الصناعية. وشكّل تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى لبنان محطة هامة وبارزة في تاريخ العلاقات العربية اللبنانية – الفلسطينية. ولم يكن هذا النزوح ملموساً خلال السنوات القليلة الأولى، ولكن عندما أخذت الأعداد بالتزايد فيما بعد، أرتاب البعض من ذلك خوفاً من تأثير ذلك على العامل الديموغرافي في التركيبة اللبنانية. ومن بين ارتدادات النكبة، بعض الاضطرابات السياسية التي نسبت للحزب السوري القومي الاجتماعي. فبعد عودة أنطون سعادة إلى لبنان ألقى خطاباً دعا فيه إلى تحقيق سورية الكبرى ورفض أثار الهزيمة، وقد أثار هذا الإعلان بعض التداعيات السياسية."[3]

وقد أثار انقلاب حسني الزعيم في دمشق 30 آذار 1949، حماسة أحزاب المعارضة اللبنانية وخصوصاً الحزب السوري القومي الاجتماعي، فخفف أنطون سعادة من رفضه للكيان اللبناني معلناً أنه يقبل به لاعتبارات سياسية ودينية وليس لاعتبارات "قومية"، ورأى أن الهزيمة العربية في عام 1948 كانت برهاناً على إفلاس القومية العربية، واتهم الحكومة اللبنانية ورئيسها؛ رياض الصلح، بالمسؤولية عن تلك الهزيمة."[4] ووقعت اشتباكات بين عناصر وطنية في طرابلس وبين عناصر من

1 - محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب 1920-1969، مرجع سابق، ص40.
2 - سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)، بيروت، دار ابن خلدون، 1977، الطبعة الأولى، ص78 .
3 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص193.
4 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص194.

الحزب أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، فناقش المجلس النيابي اللبناني الموضوع، واستنكر تصرفات القوميين السوريين.

وفي 9 حزيران من عام 1949، وقع اشتباك بين مناصري الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الكتائب اللبنانية، حيث اتخذت منه السلطة مبرراً لحملة اعتقالات واسعة شملت أعضاء الحزب ومناصريه. وأعلنت عن اكتشاف مخابئ أسلحة مما يقضي حسب زعمها بنية الحزب إسقاط الحكومة بالعنف، ففر أنطون سعادة إلى دمشق حيث منح فوراً اللجوء السياسي، ومن دمشق أعلن ((الثورة الشعبية)) يوم الأول من تموز 1949، حاولت خلالها فرق من مسلحي الحزب الاستيلاء على مراكز حكومية في البقاع والتحرك نحو الشوف وضواحي بيروت، إلا أنها فشلت في تحقيق أهدافها. فانهارت الحملة؛ مخلفة عدداً من القتلى والجرحى، وبرزت حملة مطاردة واعتقالات واسعة ضد أعضاء الحزب، فصدر بحق زعيمه حكماً بالإعدام، بعد أن قرر حسني الزعيم التخلي عنه وتسليمه للسلطات اللبنانية، ونفذ الحكم في 8 تموز من عام 1949."[1]

أما على صعيد السياسة الداخلية، فلم تتطابق ممارسات عهد الرئيس الأول بشارة الخوري من عام (1943 – 1952)، مع وعود العهد في فجر الاستقلال بالقضاء على الطائفية، وتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز المؤسسات. وفي هذا العهد، حاول المسلمون والمسيحيون التوفيق بين بعضهما البعض تحت شعار ((التعايش السلمي))، ولكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما سقط الزعماء السياسيون في هاوية الفساد، فبرز الشلل والفساد من الرئيس وأرسيت الدعائم الثابتة للنظام الطائفي، وجرت ممارسة اللعبة على أساس توزيع الأدوار، لكن ذلك كله لم يمنع ائتلاف الخوري – الصلح من الانهيار السريع."[2]

فأكثر من أي وقت مضى، قد رسخت كل أشكال الارتباطات الموروثة، والانقسامات الطائفية، والولاءات الشخصية المرتكزة إلى أساس مذهبي، وأسهمت في تشكيل السلوك السياسي للنخبة السياسية التي تهتم بمصالحها الخاصة، أكثر بكثير من اهتمامها بالمصالح الوطنية، فالنزاعات الطائفية والمحسوبية والفساد كانت صفات واضحة المعالم وملازمة للعهد الأول.

1 - سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)، مرجع سابق، ص78.
2 - منير خوري، ما هي علة لبنان، مرجع سابق، ص33.

المطلب الثاني: تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في العهد الأول للاستقلال.

منذ أوائل عام 1952 بدأت تسوء الأحوال الداخلية في لبنان، وتفاقمت الأوضاع السياسية والاقتصادية، وازدادت الإضرابات العمالية، وتفشت ظاهرة اقتناء السلاح والصدامات المسلحة بين الأحزاب والجماعات والأفراد. ونشأت صيف عام 1951 "الجبهة الاشتراكية الوطنية"، نتيجة لتعاظم الاحتجاج ضد تورط السياسة اللبنانية في المشاريع الاستعمارية، فدعت الجبهة إلى إضراب عام احتجاجاً على موافقة لبنان على مبدأ ((النقطة الرابعة)). وأخذت وتيرة المعارضة تشتد ضد عهد الرئيس بشارة الخوري وسياسته الداخلية والخارجية، وتعاظم هذا التململ الشعبي نتيجة للسياسة الداخلية التي انتهجها منذ انتخابات 25 أيار 1947 التي قيل فيها بأنها ((مجزرة الحريات))، إلى تعديل الدستور والتجديد الرئاسي عام 1949، وإلى انتخابات 1951 التي فازت فيها أكثرية العهد بـــ 70 عضواً مقابل ستة أعضاء للمعارضة."[1]

وتفجر التناقض الاقتصادي بشكل حاد، بعد أن تردى حكم الرئيس بشارة الخوري في الاستغلال، والمحسوبية، والرشوة، واستثمار ثروات البلاد لصالح عائلة "الخوري" وعائلات حليفة له أو قريبة منه، إلى درجة أن شقيق الرئيس بشارة الخوري، وهو سليم الخوري، عرف باسم ((سلطان سليم))، لما كان يمارسه من تسلط واستبداد وتصرف بالأموال العامة والوظائف."[2]

وكانت قوى المعارضة السياسية قد عقدت العزم على إنهاء حكم الرئيس بشارة الخوري، ومما زادها تشجيعاً نجاح ثورة 23 تموز1952 في مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وقد نشرت المعارضة فضائح حكم الرئيس بشارة الخوري، فاتهمه كميل شمعون بمحاولة بيع أراضي المرفأ إلى أحد الأفراد تزويراً، ويعتقد أنه هنري فرعون."[3]

حيث كانت الحكومة قد اشترت أراضي واسعة عام 1936 لتوسيع مرفأ بيروت، لتصبح مستودعات وعنابر. ورغم أن بيع عقارات الدولة يقتضي مناقصة عامة، فقد جرت مداولات سرية لبيع الأراضي من أحد أقرباء "الخوري"، على أن تحدد لجنة من الخبراء ثمن الأراضي، وقد نسب كميل شمعون لنفسه إيقاف هذه العملية بوصفه وزيراً للمال، وكانت المحاولة قد جرت عام 1947. وهذه واحدة من فضائح عدة. وبدأ توجيه التهم من قبل أنصار المعارضة في البلاد إلى رئيس الجمهورية،

1 - سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)، مرجع سابق، ص79.
2 - سامي الذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية، مرجع سابق، ص93.
3 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص73.

لما جناه من كثرة الأموال والقصور، وكيف ساهم في تجويع الشعب وإرهاقه، وأصبحت الأوضاع العامة سيئة، وبهذا الوضع تحول النظام إلى حكم استبدادي غير ديمقراطي."[1]

هذا وقد قامت "الجبهة الاشتراكية الوطنية"، المكونة من عدد من النواب والسياسيين، بمضاعفة تحركاتها ضد الرئيس بشارة الخوري، مطالبة بحدوث تغيير يريح البلاد من الحكم الفاسد. وفي 9 أيلول 1952، ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح بياناً في المجلس النيابي، وهو يعتبر –البيان–الأزمة الذي أطاح بعهد الرئيس بشارة الخوري نظراً لاتهام رئيس الوزراء المباشر لرئيس الجمهورية بالفساد."[2]

وإن الإضرابات المتتابعة والاشتباكات المسلحة الدامية، لا سيما في البقاع، وانتشار الاستياء والسخط والنقمة، مما أدى إلى ظهور قرائن وتباشير وإنذارات صارخة بانسداد أفق الحكم. وعارضت قوى المعارضة سياسة الرئيس إزاء الأوضاع في البلاد، فاجتمعت الجبهة الاشتراكية الوطنية المؤلفة من: الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النداء القومي، الهيئة الوطنية، الكتلة الوطنية، الكتائب اللبنانية، والرئيس عبد الله اليافي. ووجهت هذه الجبهة بياناً إلى رئيس الجمهورية أبلغته فيه أن إضراباً شاملاً سيعلن في بيروت ابتداء من يوم الاثنين في 15 أيلول 1952."[3] ونظراً لتردي الأوضاع الداخلية، ولعدم قدرة الحكم على إحلال السلام والأمن والاستقرار في لبنان، فقد قرر الرئيس بشارة الخوري أخيراً الاستقالة في 19 أيلول عام 1952.

وفي 21 أيلول 1952، تم توقيع الوثيقة بين كميل شمعون والجبهة الوطنية الاشتراكية، التي على أساسها منحت الجبهة تأييدها لــ "شمعون" في انتخابات رئاسة الجمهورية، ووقع عليها بعض السياسيين منهم: كمال جنبلاط – غسان تويني – كميل شمعون – أنور الخطيب – عبد الله الحاج – أميل البستاني. وتضمنت ما يلي :

1 – استقلال لبنان وصيانة كيانه وعدم التحيز لدولة أجنبية.

2 – التحرر من العائلة والمحسوبية.

3 – التحرر من الاستغلال للنفوذ والمال.

4 – تنفيذ برنامج الجبهة الاشتراكية.

5 – تعديل قانون الانتخاب.

6 – إلغاء النفقات السرية.

7 – الوظيفة والترقية على مبدأ الكفاءة.

8 – رئيس الجمهورية يلي الأحكام ولا يحكم.

---

1 - كميل شمعون، أزمة في لبنان، بيروت، الفكر الحر، 1977، ص197-198 .
2 - حسان حلاق، الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، مرجع سابق، ص44.
3 - نقولاي هوفهانسيان،النضال التحرري الوطني في لبنان :(1939-1958)، مرجع سابق، ص119-129.

وبذلك قام كمال جنبلاط، عبر ((الجبهة الاشتراكية)) بطرح مقولات اجتماعية واقتصادية، حشد لها جماهير تدافع عنها، وتمكن مع سياسيين آخرين من منع بشارة الخوري من تجديد ولايته. وجرى انتخاب رئيس جديد وهو (كميل شمعون)، الذي جاء تحت شعار مقاومة الفساد والرشوة والتسلط والاستغلال والاحتكار."[1] إن هذه الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية، والمتمثلة بنهب ثروات البلاد، والاستئثار بالسلطة، والتشجيع على الفساد، فضلاً عن الفوضى والعائلية، وإبقاء لبنان مزرعة طائفية ومذهبية، هي في حقيقتها ليست اتهامات من قبل المعارضة فحسب، بل هي مزايا قائمة تتمثل في طبيعة وجذور النظام السياسي القائم في لبنان منذ ما قبل الاستقلال.

أما حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي طبعت بعمق فترة ما بعد الاستقلال، وصعود شرائح اجتماعية جديدة، وضعت التوازن الطائفي والطبقات الاجتماعية التي دعمت ميثاق 1943 موضع تساؤل. فيمكن الإشارة إلى:

أولا– إلى الوضع السياسي: إذ ظهرت فيه العثرات والصعوبات التالية:

1– إن النظام السياسي الذي أعتبر وسيلة لمعالجة النزاعات، وعاملاً مخففاً للاستقطاب الطائفي، ظهر كمصدر للاختلالات والضعف على مختلف المستويات.

2– الديمقراطية التوافقية ولازمتها التوازن الطائفي، قد أديا عملياً إلى نتائج معاكسة، وساهما في حصر قواعد اللعبة السياسية ضمن حدود ضيقة.

3– النظام الانتخابي المعتمد لم يفعل سوى تقوية الارتباطات الطائفية على حساب الانتماء الوطني، وبرزت صلات العائلية التي طبعت بطابعها التجربة البرلمانية اللبنانية."[2]

ثانياً– الوضع الاجتماعي والاقتصادي : بفضل السلطات الاستثنائية التي تمتع بها رئيس الجمهورية، فقد أعطيت سمة مميزة للاقتصاد السياسي اللبناني وهي قوة المصالح الاقتصادية المسيطرة، المتمثلة بضم العائلات والأسر التي سيطرت على السلطة الاقتصادية في لبنان إلى دفة الحكم. فدرجة السيطرة الاحتكارية التي مارستها تلك الأسر على اقتصاد البلاد كانت شديدة.

حيث تراكمت ثرواتها من مصادر ثلاثة :

"1– من اقتصاد والتجارة الاستيرادية.

2– من أرباح الحرب بين أعوام (1940 – 1944)، حيث أنفقت القوات الحليفة 76 مليون جنيه إسترليني في سورية ولبنان .

3– من أموال الهجرة إلى أفريقيا والأميركيتين والبلدان العربية النفطية."[3]

1 - كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، بيروت، دار التقدمية، 1959، ص57-58 .
2 - كمال حمدان، الأزمة اللبنانية والهوية اللبنانية، ترجمة: رياض صوما، بيروت، دار الفارابي، 1998، الطبعة الأولى، ص138 .
3 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص196.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن النظام السياسي في تلك الفترة عمق من صيرورة التمايز الاجتماعي، وعزز كل أنواع الولاءات العشائرية والطائفية والقبلية والعائلية على حساب الاندماج الوطني اللبناني. وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى تحولات اقتصادية واجتماعية ضارة، وبروز فئات اجتماعية واسعة، ذات انتماءات طائفية متعددة، ترتبط بروابط التضامن الطبقي، وترفع مطالبها السياسية بإصلاح النظام القائم على قاعدة الديمقراطية، وبدأت العمل بانطلاقة حركة واسعة من النضال والإضرابات على جميع المسارات.

المبحث الثاني: الأزمة اللبنانية لعام 1958

المطلب الأول: دوافع الأزمة وأسبابها.

أصبح كميل شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية عام (1952–1958). وتميزت سنوات عهده الست بالازدهار الاقتصادي والأخطاء السياسية الفاضحة. ففي عهده كان لبنان يفيض حيوية ونشاطاً بازدهاره الاقتصادي الصاعد، وفي الوقت ذاته أضحى لبنان يغلي بالاضطرابات السياسية، حيث دفع كميل شمعون بممارسته للسلطة في الدولة نحو الحكم الفردي، متكلاً على تفسيره الحرفي للنص الدستوري على حساب نص((الميثاق الوطني)) وروحه.

وأضفى الرئيس شمعون على مقام الرئاسة الأبهة والاحتفالية، بإرسائه عرفاً أسهم إلى حد كبير في مركزية السلطة بين يديه. وذلك من خلال :

أولاً: اختيار رؤساء وزراء ضعيفي الصفة التمثيلية، يعتمدون على اقتراحات الرئيس والامتيازات التي يقدمها لهم، أكثر من الاعتماد على الأهلية والقدرة السياسية.

ثانياً: مارس الحكم في علاقته المباشرة بالمديرين العامين للوزارات الرئيسية (الخارجية، الدفاع، المالية، العدل والأمن العام، ومعظمهم من الطائفة المارونية)، متجاوزاً سلطة الوزراء المعنيين.

ثالثاً: أكمل سلطة الرئيس الفردية المتمثلة بالسلطة التنفيذية بإخضاع السلطة التشريعية له أيضاً. باختياره الدائرة الانتخابية الصغرى في القانون الانتخابي، وتعزيز طابعها الطائفي، وخفض عدد النواب، ليضمن بذلك أكثرية نيابية في المجلس التشريعي لتكريس موقعه."[1]

وجسد هذا العهد الرضوخ المطلق للهجمة الاستعمارية الشرسة على المنطقة العربية بشكل عام، وعلى لبنان بشكل خاص، فلقد شهدت أعوام (1952 – 1958)، نشر مبدأ النقطة الرابعة، وقيام حلف بغداد، ونشر مبدأ إيزنهاور، والعدوان الاستعماري الثلاثي على مصر.

وفي أعقاب العدوان الثلاثي عام (1956)، الذي شنته قوات كل من "إسرائيل" وفرنسا وبريطانيا ضد مصر، تعرض الرئيس كميل شمعون لضغوط شديدة لكي يتخذ إجراءات دبلوماسية تأييداً لموقف مصر، والرئيس جمال عبد الناصر، غير أنه أبى ذلك ورفض تأييد مصر وحرض عليها في مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت في تشرين الثاني من عام 1956."[2]

---

1 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص223.

2 - منير خوري، ما هي علة لبنان، مرجع سابق، ص34.

والتحق الرئيس شمعون بسياسة الرئيس الأميركي أيزنهاور، الذي بذل جهداً كبيراً لتشكيل أحلاف في المنطقة لمواجهة المد الناصري والقومي العربي، فهذا الاصطفاف غير المشروط للحكم اللبناني في خط السياسة الأميركية في المنطقة، فضلاً عن الموقف المتخذ حيال العدوان الثلاثي على مصر، عقد المسألة الوطنية، مما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي."[1]

وما أن بدأت المعارضة لعهد كميل شمعون تشتد، حتى اتخذت وجه المطالبة بتعديل طبيعة النظام السياسي، ذلك أن انقسام البلد إلى تيارين سياسيين طائفيين يحول دون وحدة القرار السياسي بالنسبة للسلطة السياسية، ويعد قرار الانحياز من السلطة السياسية للخارج إخلالاً بمبدأ المشاركة الطائفية. وأدى ارتفاع وتيرة التيار العربي في الساحة اللبنانية إلى إعطاء شمعون مبرراً كافياً لاستقطاب المارونية السياسية من حوله، المعارضين للعروبة، وهكذا ضم التيار السياسي المؤيد له زعماء متناقضين في فكرهم السياسي أساساً، إلا أن المعاداة للعروبة قد شكلت القاسم المشترك فيما بينهم."[2] مع تمركز بعض القوى السياسية معه.

ولم تكتف سياسات شمعون بتنفير النخب المسلمة و((الشارع)) المسلم من حوله، بل قسمت صفوف المسيحيين. فإلى جانب المعارضة المسلمة النامية ضده، نشأت ((قوة ثالثة)) ذات أكثرية مسيحية تطالب بحياد لبنان في النزاعات العربية، فكان موقفها موقفاً وطنياً وواضحاً، فضلاً عن معارضة البطريرك الماروني "بولس المعوشي"، المهتم باتخاذ المواقف الوطنية الواضحة من المستجدات في لبنان والمنطقة، فقد ألح على الحكومة برفض ((حلف بغداد)) وهذه السياسات الهجينة. فعبر عن مواقف جريئة وشفافة في العلاقات المسيحية – المسلمة."[3]

وفي ربيع عام 1957، نشأت ((جبهة الاتحاد الوطني))، المعارضة لعهد الرئيس كميل شمعون، التي كانت برئاسة محمد خالد ومن بعض الشخصيات الإسلامية. ومما زاد التوتر بين أركان المعارضة والرئيس، الانتخابات النيابية التي أجريت في أيار من عام 1957، التي زوّرها الرئيس بمساعدة أميركية، ليأتي بمجلس موالٍ له في تنفيذ سياساته."[4] وبالتالي التجديد له ثانية في الرئاسة.

وكانت نتيجة الانتخابات النيابية المزورة فوز أنصار الرئيس كميل شمعون، وسقوط المعارضة، وبعض رموزها وشخصياتها الرئيسية، أمثال صائب سلام في منطقة بيروت وأحمد الأسعد في منطقة الجنوب، وكمال جنبلاط في منطقة الشوف، وهي منطقة كميل شمعون أيضاً، وعبد الله اليافي وآخرين."[5] وهكذا تألف المجلس من أكثرية موالية للرئيس، فلم تجد المعارضة أمامها سوى المواجهة،

---

1 - كمال حمدان، الأزمة اللبنانية والهوية اللبنانية، مرجع سابق، ص147.
2 - سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، مرجع سابق، ص258.
3 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص228.
4 - سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)، مرجع سابق، ص85.
5 - سمير صباغ، الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل، مرجع سابق، ص259.

بقيادة التظاهرات احتجاجاً على نتائج الانتخابات، مما أدى إلى إحداث التصادمات ومقتل عدد من المتظاهرين.

المطلب الثاني: مجريات أحداث أيار – أيلول لــ 1958

بدأت الأزمة السياسية تتطور إلى ثورة مسلحة منذ آذار عام 1958، واتخذت طابع انتفاضة شاركت فيها قوى سياسية لبنانية فاعلة، بعد أن حاول الرئيس إجراء تعديل دستوري يسمح له بتجديد ولايته دون إجراء انتخابات رئاسية جديدة. لقد نشط أحداث تلك ((الثورة)) نوعان من الأسباب: **أولهما– خارجي، وثانياً– داخلي وهو الأهم.** ولقد ضم **النوع الأول** عاملين: إقليمي ودولي.

أ_ العامل الأول: تمثل باستقطاب السياسة العربية، وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة، وصعود بريق جمال عبد الناصر الزعيم العربي المؤثر على الجماهير، وبروز التيار القومي العربي بشكل أكثر تأثيراً ووضوحاً.

ب_ أما العامل الثاني: فهو يشمل النشاط المتزايد للولايات المتحدة لكسب قواعد التأييد في الشرق الأوسط، والقرار الأمريكي بجر بلدان الشرق الأوسط إلى داخل نظام الأحلاف يتبناه ويرعاه الغرب. وكان لكل من هذه العوامل الدولية مضاعفاتها على المسرح السياسي اللبناني، متزامنة مع رفض شعبي واسع لسياسة الأحلاف والتكتلات الاستعمارية الجديدة في المنطقة.

ومما لا شك فيه أن **الأسباب الداخلية** لعبت دوراً مهماً أيضاً في تهيئة الظروف الموضوعية للإنتفاضة، متمثلة بالآتي: 1– اضطهاد عدد كبير من القيادات التقليدية والإسلامية بنوع خاص.

2– انتهاج سياسة تتميز بموالاتها للغرب على الصعيد الدولي، وموالية للعراق الهاشمي في المنطقة.

3– إثارة الشكوك الطائفية بغية توسيع سلطات رئيس الجمهورية.

4– رفض إدانة العدوان الثلاثي، بل الذهاب نحو انتقاد القيادة المصرية بخلاف الواقع الشعبي المعروف، فضلاً عن عوامل أخرى ألهبت المشاعر الدينية، ودفعت العناصر الإسلامية إلى ((الثورة)) على حكومة شمعون."[1]

5– الخروج عن المشروعية بتزوير الإنتخابات النيابية.

6– انتشار الفساد السياسي بشكل واسع تحت يافطة حكم رئيس الجمهورية.

ومثلت أحداث 1958 دليلاً على انعدام الاستقرار السياسي في هذا العهد. حيث كانت مرحلة تعدد الوزارات، وتحول رؤساء الوزارات إلى صفوف المعارضة، فلقد تشكلت في هذه المرحلة اثنتا عشرة

1 - كمال جنبلاط، حقيقة الثورة اللبنانية، مرجع سابق، ص124-125.

وزارة، ألفها كل من خالد شهاب، وصائب سلام، وعبد الله اليافي، ورشيد كرامي، وسامي الصلح، الذي ألف نحو خمس وزارات منها."[1]

وجاءت الشرارة التي فجرت ((الانتفاضة)) المسلحة، في 7 أيار من عام 1958، عند اغتيال الصحافي "نسيب المتني"، المعروف بانتقاداته الحادة لسياسة كميل شمعون الخارجية وللفساد في عهده، من بعدها دعت المعارضة إلى الإضراب العام، فانطلقت تظاهرات عارمة في عكار والمنية والشوف والبقاع وصيدا، وفي طرابلس اشتبك أنصار رشيد كرامي مع الجيش، وفي بيروت الغربية ظهرت المتاريس في الشوارع، عبر من خلالها الشعب عن الغضب والاستنكار تجاه الأحلاف العسكرية الأجنبية، وطالبت باستقالة رئيس الجمهورية كميل شمعون."[2]

بهذا الشكل انتفض الشعب اللبناني في ربيع عام 1958 من خلال انتفاضة لم يسبق لها مثيل في شدتها ومداها، لانحراف الحكم عن السياسة اللبنانية الوطنية. بالإضافة إلى أن عوامل التوتر الداخلي المشار إليها سابقاً لم تؤدِّ فقط إلى إطلاق شرارة الأزمة المسلحة والنزاع العنفي في البلد فحسب، بل أسهمت في تشجيع التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية الخاصة.

ففي الرابع عشر من تموز 1958، استجاب الرئيس الأميركي أيزنهاور لطلب الرئيس شمعون في التدخل العسكري وبإنزال القوات الأميركية في لبنان، مرسلاً 14 ألفاً من الجنود في المشاة البحرية، أي ما يقارب ضعف حجم جيش لبنان في ذلك الوقت، يدعمهم 40 ألف جندي محمولين على 70 بارجة حربية تابعة للأسطول السادس الأميركي في أول عملية من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية."[3]

ظن شمعون أن الإنزال يعد دعماً استراتيجياً له لتحقيق الانتصار على خصومه، فزاد الضغط على قائد الجيش لاحتلال معاقل المناوئين له، وإعادة السيطرة على الأوضاع في البلد، والمحافظة على الأمن الداخلي. واتضح لشمعون بعد ذلك أن الأسطول الأميركي جاء لبيروت لفرض خليفة له لا لمناصرته ضد خصومه، فبدأ اليأس يدب في نفسه من التجديد لولاية ثانية، وأخذ يتقبل فكرة الانسحاب بوصفه المرشح لرئاسة الجمهورية لدورة ثانية. وتحت الضغوطات التي مورست عليه من قبل المعارضة بشتى الوسائل والأشكال، فقد تم إقناعه من قبل الأميركيين بالتنحي بعد أن خسر معركته في لبنان. وفي 13 تموز، انتخب المجلس النيابي اللواء "فؤاد شهاب" قائد الجيش، رئيساً للجمهورية

1 - فؤاد عمون، سياسة لبنان الخارجية، بيروت، دار الفارابي، 1964، ص62 . (نقلاً عن مسعود ضاهر)
2 - Irene Gendzier, Notes From the Minefield, "New york: columbia University press,1997", p237 .
3 - ريتشارد بارنت، حروب التدخل الأميركية في العالم، بيروت، دار ابن خلدون، 1969، ص106. (نقلاً عن فريد الخازن)

اللبنانية، إذ فاز في الاقتراع الثاني بـــ 48 صوتاً مقابل 8 أصوات، حاز منها "ريمون اده" سبعة أصوات، وكانت هناك ورقة بيضاء."[1]

إن فشل النظام السياسي اللبناني في استيعاب الانقسامات والعصبيات الطائفية واستبدالها تدريجياً بولاءات وطنية، قد حول لبنان إلى ساحة صراع مفتوحة، فضلاً عن التدخلات الخارجية. وإن محاولات جميع أطراف البرجوازية الطائفية – وخاصة الطرف الماروني المهيمن آنذاك – الاستفادة من انعكاسات الهزات التي كانت تتوالى في المنطقة، من أجل تحقيق مكاسب طائفية ضيقة، شكلت جزءاً أساسياً من قواعد اللعبة التي أرساها النظام السياسي اللبناني القائم."[2]

وفي 14 أيلول 1958، بدأت قوات المارينز الأميركية بالانسحاب، واستمرت عملية سحب الجيوش والدبابات ورجال الشرطة والمظللين، متقطعة حتى غادرت بيروت الفرقة الأخيرة الأراضي اللبنانية في 25 تشرين الأول من العام."[3] وغادر كميل شمعون الرئاسة في 23 أيلول بنهاية ولايته، وأدى فؤاد شهاب القسم الدستوري التقليدي أمام مجلس النواب وتسلم منصبه، وكلف الرئيس الجديد رشيد كرامي قائد "الثورة" في طرابلس، تشكيل الحكومة الجديدة."[4]

وأعلن رشيد كرامي عن تشكيل أول حكومة بعهد الرئيس شهاب التي اعتبرت فوراً بأنها شديدة الانحياز للمعارضة، حيث كان رئيس الحكومة ينوي "جني ثمار الثورة"، فشهدت المناطق ذات الغالبية المسيحية إضراباً عاماً تلبية لدعوة من حزب الكتائب، وتشجيعاً من كميل شمعون لحملته على الحكومة، واندلعت سلسلة من أعمال العنف عرفت بـــ "الثورة المضادة" تميزت بالصدامات الطائفية المسلحة، مما أضطر الرئيس شهاب إلى الدعوة لتشكيل حكومة ائتلاف ضمت رشيد كرامي وحسين العويني عن المسلمين وبيار الجميل و ريمون أده عن المسيحيين."[5]

على ضوء هذه الاعتبارات، كانت الانقسامات الاقتصادية – الاجتماعية، قد تداخلت مع الانقسامات الطائفية، وكان التفاوت والاختلال قد ظهر بوضوح على المستوى السياسي والإداري، حيث شكل الموارنة 50% من موظفي الدولة، بينما كان عدد الموارنة لا يتجاوز 29% من عدد السكان آنذاك، وكذلك على المستوى الاقتصادي. مما عكس خللاً سياسياً في المجتمع اللبناني.

1 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص235.
2 - كمال حمدان، الأزمة اللبنانية والهوية اللبنانية، مرجع سابق، ص146.
3 - محمد بيهم، "بنان بين مشرق ومغرب، مرجع سابق، ص150.
4 - سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)، مرجع سابق، ص87.
5 - فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص236.

ثمة تناقض ظاهري في الأسباب المؤدية إلى الأزمة اللبنانية لعام 1958، وهو يكمن في أن عهد كميل شمعون (1952–1958) شهد ازدهاراً اقتصادياً كبيراً وخللاً سياسياً واجتماعياً واضحاً. إذ يدفع هذا المنحى الظاهري للوضع الاقتصادي إلى ضرورة التشديد على الطابع الوطني والطبقي لـــ ((انتفاضة)) 1958، أي أننا حيال ما حصل في عام 1958، نجد عدداً من التساؤلات الأساسية عن حجم ودور العوامل المؤثرة في تلك الأزمة، ويزيد من الأمر أهمية غموض هذا الانشقاق السياسي غير الواضح في أساسه الطبقي بين قادة الجبهتين المتنافسين."[1]

هنالك ثلاثة عوامل أساسية في تداخلها وتفاعلها مهدت للانتفاضة اللبنانية عام 1958:

أولا – تناقضات نمو الرأسمالية اللبنانية .

ثانيا – التناقضات السياسية بين أطراف السلطة .

ثالثا – المعركة الوطنية : الهجوم الاستعماري وصعود حركة التحرر العربية ."[2] فهذه العوامل بتفاعلها مع بعضها البعض كونت المناخ المناسب لظهور الأزمة العامة في لبنان، وإحداث إسقاط خارجي (عربي – إسلامي) على البنية الاجتماعية اللبنانية الداخلية، آخذين بالاعتبار العامل الداخلي كعامل حاسم في الأزمة، كالواقع الاجتماعي والسياسي المأزوم، وخرق مرتكزات الديموقراطية اللبنانية، فضلاً عن توجهات نظام الحكم الخارجية.

إذاً، كانت أزمة عام 1958، بصورة جوهرية، نتاج قوى تعمل في المسرح السياسي اللبناني تنبثق عن صراع غير مكبوح بين البنى السياسية القائمة، وكونها لم تنشأ من تصادم طائفي يفسر لماذا دنت من احتمال تحولها إلى مواجهة إسلامية – مسيحية دون أن تتحول فعلاً إلى ذلك، بفعل العامل السياسي والاجتماعي المهيمن. هذا التخفيف للطابع الديني للنزاع، سمح للعديد من المسيحيين والمسلمين بالانضمام إلى صفوف الجانب الذي تعارضه أكثرية أبناء طوائفهم. والأمر المثير للاهتمام في هذا المجال هو أن البطريرك الماروني نفسه عارض رئيس الجمهورية الماروني وصادق المعارضة."[3]

فالصراع إذاً كان صراعاً سياسياً وطنياً بالدرجة الأولى، والأحداث التي افتعلتها القوى الطائفية فيما بعد ليست ذات أرضية صادقة. هذه الأزمة أدت إلى توترات محلية وإقليمية، وكان من ضمنها إنزال قوات أجنبية في لبنان، حلت بسهولة نسبية حينما تم تحييد بعض مصادر التوتر الداخلية والخارجية: عندما انتهت ولاية رئيس الجمهورية كميل شمعون وانتخبت رئيساً جديداً، ووافقت

1 - جمال المحمود، "محاضرات عن التاريخ السياسي في لبنان"، جامعة دمشق، مرجع سابق، 2010.

2 - سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)، مرجع سابق، ص89.

3 - جمال المحمود، "محاضرات حول التاريخ السياسي اللبناني"، مرجع سابق.

الجمهورية العربية المتحدة على عدم التدخل في النزاع، واقتنعت الولايات المتحدة الأميركية بأن لا داعي لاستمرار وجود قواتها."[1]

إن أحداث 1958 وما تلاها، وإن كانت بعض مظاهرها خلافات ذات طابع (طائفي – مذهبي)، إلا أن أسبابها الحقيقية ليست دينية مذهبية، بل سياسية واجتماعية. فلم تكن هذه الأحداث ناجمة عن خلافات في الدين أو المذهب بحد ذاته، بقدر ما كانت خلافات بين قوى سياسية على طبيعة النظام السياسي، ومواقف من السياسية الخارجية المتبعة من قبل نظام الحكم أو من يسانده أو يعارضه.

1 - هاني فارس، النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث، مرجع سابق، ص162.

المبحث الثالث: الأزمة الفلسطيني – اللبناني عام 1969

المطلب الأول: دوافع الأزمة وأسبابها

يتسم الوضع الفلسطيني في لبنان بخصوصية فريدة، قياساً بباقي تجمعات الشتات الفلسطيني، ليس في سورية والأردن فحسب، ولكن حتى في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة. وتنبع هذه الخصوصية من بلد يعاني بدوره من تركيبة طائفية تعود إلى التكوين التاريخي للبنان ذاته، الذي قام أساساً على توازن طائفي دقيق وشديد الحساسية، ومن شأن الإخلال بأي من مكوناته أن يهدد بتفجير واقعه الراهن. وبسببه، فإن لجوء بضع عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى لبنان قد أثار ولا يزال الريبة والتوجس لدى فريق غير قليل من اللبنانيين، وقد تجلت هذه الريبة على الصعيد الرسمي بسياسات وتشريعات جائرة استهدفت فيما استهدفته تهميش الفلسطينيين في لبنان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والحيلولة دون اندماجهم في النسيج الاجتماعي الاقتصادي اللبناني، وهذا ما سبب إجحافاً بحقوق الفلسطنين المدنية.

إن هذا الموقف السلبي قد شكل عصب الموقف الرسمي اللبناني الذي كان محكوماً منذ البدء باعتبارات طائفية ومذهبية، أفضت بدورها إلى تنمية ورعاية ظاهرة العداء للعرب والفلسطينيين على حد سواء، وأذكت روح الفتنة والكراهية، وعززت نزعات التناقض والانعزال، وإذكاء الفتن والقطيعة مع هذا الوجود، مع تنامي المد اليميني الطائفي والانعزالي في بعض الطوائف.

أولاً- مراحل لجوء الفلسطينيون إلى لبنان

1_ المرحلة الأولى:

وصل الفلسطينيون بموجات متعددة كمهجرين إلى لبنان، وابتدأت المأساة في النصف الثاني من أربعينيات القرن الماضي، وخاصة بعد صدور قرار التقسيم رقم (181) في 29/تشرين الثاني 1947، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة في فلسطين المحتلة، ما لبثت أن تسارعت في انتشارها لتشمل مختلف المناطق الفلسطينية، وتوجت بالمعارك الدفاعية التي خاضها الفلسطينيون ضد التحالف الصهيوني- البريطاني، الذي نجح في 15/أيار1948 في القضاء على المجتمع الفلسطيني، وطرد الغالبية العظمى من الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، وذلك بخلاف القرار المذكور، بفعل عدوان العصابات الصهيونية التي أعلنت قيام الكيان الصهيوني. في هذه الهجرة "الأولى"، وصل مالا يقل عن المائة ألف فلسطيني إلى الجنوب اللبناني.

2_ المرحلة الثانية :

بعد فترة وجيزة من السماح بدخول اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الوحشية والاعتداءات الصهيونية في صيف 1948، أغلقت السلطات اللبنانية الحدود الجنوبية، وعد كل لاجئ يصل حديثاً عبر الحدود مخالفاً للقانون، "كوجود غير شرعي". وفي عام 1956، قامت بريطانيا وفرنسا و"إسرائيل" العدوان الثلاثي على مصر، واندفعت القوات العسكرية الإسرائيلية لاحتلال غزة، التي كانت آنذاك تخضع للإدارة المصرية وارتكبت فيها المجازر، مما دفع عدداً من السكان للهرب كلاجئين جدد إلى مصر وسورية، ووصل بعضهم إلى لبنان عبر البحر.

3_ المرحلة الثالثة :

ابتدأت مع سقوط مناطق: الضفة الغربية، وقطاع غزة، تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. وبداية نهوض حركة المقاومة الفلسطينية، فقد وصل إلى جنوب لبنان عدد من كوادر وقيادي الفصائل، سواء في المخيمات أو في قواعد الحركة الفدائية، وما لبث هذا العدد أن تزايد بعد انفجار الصراع والصدام الدامي في الأردن، ووقوع معارك أيلول الأسود عام 1970، ومعارك جرش وعجلون سنة 1971، التي أخرجت المقاومة الفلسطينية المسلحة من الأردن، وقد وصل عدد من قيادييها وكوادرها ومقاتليها إلى الجنوب اللبناني."[1]

كانت نكسة حزيران عام 1967، عاملاً مهماً في تعزيز فكرة الكفاح الشعبي المسلح، في البلاد العربية بوجه عام، ولدى الفلسطينيين بشكل خاص. فتصاعد العمل الفدائي، جماهيرياً وتنظيمياً، وأصبح الكيان الفلسطيني المسلح حقيقة واقعة، منذ عام 1968، في الأردن، ومنذ عام 1969، في لبنان.

وبادرت المقاومة، فور دخولها لبنان، إلى عمليات فدائية عدة، في الأراضي المحتلة. أكسبتها ثقة أهل الجنوب اللبناني. وبدأت تتبلور علاقات جديدة، بين رجال المقاومة وأهل المنطقة. التي ركزت قواعدها، أولاً، في منطقة العرقوب، ثم طورت علاقاتها بالأهالي، فامتدت إلى القطاع الأوسط، فالمخيمات، فالمدن. وتركز العمل الفدائي الفلسطيني، في لبنان، في منطقتين رئيستين:
أولاهما على خطوط وقف إطلاق النار مع "إسرائيل"، في الجنوب.

1 - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع ملف المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، http://www.malaf.info.

والثانية في مخيمات النازحين المتناثرة في مناطق لبنان المختلفة."[1]

وإزاء ازدياد العمليات الفدائية، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ازدادت حدة التناقض بين العمل الفدائي ومؤيديه من جهة، وإسرائيل ومؤيديها من جهة أخرى. إذ وجد العمل الفدائي، منذ بدايته في لبنان، تأييداً واسعاً، خاصة في الجنوب، حيث قدم الأهالي كثيراً من العون إلى الفدائيين. إلا أن بعض السياسيين الموارنة سارعوا إلى تدبير بعض حوادث القتل والمذابح الجماعية، وشنوا حملة شائعات ضد الفدائيين، واتصلوا مع إسرائيل. وتصاعد النشاط المعادي للعمل الفدائي في جنوبي لبنان، منذ أواخر عام 1968 من قبل بعض القوى السياسية اللبنانية. وكان من مظاهره تطويق منطقة الجنوب، عسكرياً، وحصار قواعد الفدائيين، ومنع وصول الإمدادات إليهم، واعتقالهم، وسجنهم، وملاحقة مناصري العمل الفدائي، وتعذيبهم ومحاكمتهم، أو محاصرة قرى بأسرها، واعتقال شبابها، كما حدث في: عيترون، وعيناتا، وبيت ليف، والخيام وغيرها. وأمام محاولات الحد من العمل الفدائي، في مخيم النازحين الفلسطينيين، "عين الحلوة"، في 22 نيسان 1969، دعت "الحركة الوطنية اللبنانية" الشعب اللبناني إلى التظاهر، تأييداً للعمل الفدائي. فحدث الانفجار الشعبي، الذي أخذ شكل مظاهرات ضخمة، وفي 23 نيسان 1969، تطورت إلى صدام مع رجال الأمن وقوات الجيش، وانتهت إلى مجزرة، سقط فيها ثلاثون شخصاً، أطلقت عليهم المدافع الرشاشة النيران الكثيفة، في مناطق صيدا، وبيروت، وطرابلس، وبرالياس."[2]

ثانياً- وتعود أسباب هذا الوضع المتفجر إلى عدد من العوامل، أبرزها:

1 - سخط النازحين الفلسطينيين في مخيماتهم، لِما يلحق بهم، من معاملة سيئة، من تقييد لحركتهم، وفقدانهم لحقوقهم الشخصية، على الرغم من تحسن معاملة السلطة لهم، خلال السنتين الأخيرتين، قبل هذا الانفجار.

2 - استياء الرأي العام الوطني، بما كان يسمعه عن سوء أوضاع الفلسطينيين. إذ أسهمت السلطة في ازدياد سوء هذا الوضع، بعدم إيضاحها الحقائق، مما أعطى فرصة لانتشار الأخبار والشائعات.

3 - عدم كفاءة الوسائل الدفاعية عن البلاد، والافتقار إلى جيش وطني قوي، وعدم إقرار قانون التجنيد الإجباري، أو تحصين قُرى الحدود اللبنانية ـــ الإسرائيلية."[3]

---

1 - أحمد صدقي الدجاني،القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية، المستقبل العربي، العدد 36، 1982، ص63.(نقلاً عن اخبار بيروت)

2 - مركز اخبار يا بيروت، ملفات الحرب الاهلية اللبنانية، مرجع سابق.

3 - أسعد عبد الرحمن،البعد الفلسطيني ـ اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية، شؤون عربية، العدد 46، 1975، ص76.

منذ اللحظة الأولى للوجود الفلسطيني المسلح، برز تناقض قادته الفئة الحاكمة في لبنان، التي رأت في تناميه خطراً على كل مقومات وجودها. وأسفرت الدعوة إلى إطلاق حرية العمل الفدائي في لبنان، عام 1968، التي كانت تقف خلفها "الحركة الوطنية اللبنانية"، والجماهير العربية المتعاطفة معها، إلى نشوء حلف ثلاثي ماروني، من كميل شمعون وبيار الجميل وريمون إده، هدف إلى:

أ- الوقوف ضد الفدائيين الفلسطينيين، باعتبار أن ذلك يشكل خطراً، داخلياً وخارجياً، بالنسبة إليهم. وعلى الكيان الصهيوني.

ب- الوقوف في وجه التيار الشهابي اللبناني، على أبواب الانتخابات النيابية، في ذلك العام، تحضيراً للانتخابات الرئاسية لعام 1970."[1]

وقد رأى فؤاد لحود، رئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب اللبناني، في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، أن هذا الحلف الثلاثي قد حقق انتصارات واسعة في الانتخابات النيابية، فضلاً عن تأييد بعض الدول العربية له، إذ وجدت فيه مناصراً ضد اليسار العربي. وقد دفعت انتصاراته في الانتخابات، والدعم العربي اليميني له، إلى التصلب في مطالبته بالحد من انطلاق العمل الفدائي من لبنان."[2]

فمنذ انتهاء حرب عام 1967، تطورت المقاومة الفلسطينية المسلحة التي تمكنت من القيام بعملياتها العسكرية بداخل العمق الإسرائيلي منطلقة من الأردن ولبنان. وتزامن ذلك مع تغيير سياسي وتنظيمي في هيكليات الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة بعد انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد، في الفترة من 1-1969\2\4. وقام الكيان الصهيوني بعمليات عسكرية ضد المصالح اللبنانية الحيوية وذلك لدفع الحكومة اللبنانية لأخذ مواقف صارمة ضد المقاومة الفلسطينية ومن أشد هذه العمليات قيام قوات الصاعقة الإسرائيلية بضرب وتدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية في مطار بيروت في 28 كانون الأول 1968. ولقد أدت هذه العملية إلى زيادة حدة التوتر القائم بين الجيش اللبناني وقوات المقاومة الفلسطينية في لبنان، وأعقب ذلك وقوع أول صدام عسكري جدي بين القوات اللبنانية والفلسطينية في ربيع عام 1969."[3]

---

1 - مركز اخبار يا بيروت، ملفات الحرب الاهلية اللبنانية، مرجع سابق، ص3.

2 - جوزيف أبو خاطر،المسالة اللبنانية، دار النهار، بيروت، 1978، ص178.

3 - محمود حيدر،لبنان مفهوم الأمن الإسرئيلي، شؤون الأوسط، العدد 31، يوليه 1994، ص33.

المطلب الثاني : التصادم المسلح بين الطرفين

في 18 شباط 1969، أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تبني الكفاح المسلح. كوسيلة رئيسية لتحرير الأرض المحتلة. وبعد أيام، افتعلت السلطة اللبنانية تصادماً مع المقاومة، بهدف تقييد الوجود العسكري الفلسطيني في جنوبي لبنان. إلا أن غضب الشارع اللبناني ورفضه الذي تمثل في المظاهرات، التي اصطدمت بقوات الأمن، أدى إلى استقالة رئيس الوزراء، ورفض مختلف القيادات السياسية قبول تشكيل الوزارة، مما جعل الأزمة الوزارية تستمر 215 يوماً."[1]"

وخلال ذلك، استمرت المناوشات التي تحولت، في شهر تشرين الأول، إلى صدامات مسلحة، في الجنوب، وعلى طول الحدود مع سورية، وفي المخيمات. ولكن انحياز فئة كبيرة من الشعب اللبناني إلى جانب العمل الفدائي، إضافة إلى الأزمة الوزارية، جعل حكم الرئيس شارل حلو في مواجهة أزمة متصاعدة. فالجيش لم يستطع حسم القتال، ومنع التجول لم يوقف المظاهرات. وقبل الفلسطينيون التفاوض مع السلطة اللبنانية، والتنسيق معها. غير أن بعض الإجراءات الأمنية، لم تتوقف ضد الفلسطينيين، سواء في مخيماتهم، أو في مناطق العمل الفدائي، التي شملت اللبنانيين في مناطق الجنوب. وبلغت ذروتها، في جنوبي لبنان، ضد الفدائيين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين، في تشرين الأول 1969."[2]"

وكان الهدف الرئيس للقوى اللبنانية الانعزالية، قبيل أحداث تشرين الأول 1969، تفجير الموقف الداخلي في لبنان، لأغراض، يتصل بعضها بالصراع حول السلطة، وبعضها الآخر بمحاصرة العمل الفدائي وتطويقه. ويؤكد ذلك تصريحات "إيجال آلون" بضمان الوضع القائم في جنوبي لبنان، وتحرك الأسطول الأمريكي في مياه البحر الأبيض المتوسط."[3]"

وكانت تلك هي الأزمة الثانية، في تاريخ الصراع بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وأخذت شكل أعمال مسلحة، في جنوبي لبنان، وعلى الحدود اللبنانية ـــ السورية، وفي مخيمات النازحين. وبعد حصار كامل، دام ستة أيام، لمجموعة من الفدائيين، في قريتي مجدل سلم، وشقرا، فجرت قوات الأمن الموقف، في 20 تشرين الأول 1969. وكان ضحيتَه فدائيون فلسطينيون."[4]"

شهدت الأشهر التي أعقبت هذا الصدام مجموعة من الاضطرابات والمظاهرات في بيروت، وصيدا، وطرابلس، وتبـــــع ذلك مجموعة من الغارات الإسرائيلية التي أدت إلى زيادة تأزيم الوضع.

---

1 -عادل غنيم،الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية،المنظمة العربية والثقافة والعلوم،معهد البحوث والدراسات العربية،1981،ص76.
2 - شفيق الحوتمستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية،المستقبل العربي، العدد 143، 1991، ص98.
3 - عبد المنعم المشاط،الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان،السياسة الدولية، العدد 43، يناير 1976، ص54.
4 - أسعد عبد الرحمن،البعد الفلسطيني ـ اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية، مرجع سابق، ص87.

وتحت تأثيرات الأزمة، والضغط العربي، الرسمي والشعبي، طلب لبنان وساطة مصر لحل الأزمة الناشئة. وتوصل المفاوضون إلى اتفاق سري، عرف باتفاقية القاهرة في 31 تشرين الثاني 1969، التي أعطت الحق بموجبها، العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين، المقيمين بلبنان. و**تم الاتفاق على النقاط الرئيسة الثلاث الآتية:** أ- السماح للفلسطينيين بإدارة مخيمات اللاجئين.

ب- احتفاظ الفلسطينيين ببعض طرق العبور وبعض المواقع جنوب لبنان.

ج- إقرار القيادة الفلسطينية بالمقابل بسيادة الحكومة اللبنانية وتعهدها والتزامها بعدم التدخل في الشئون السياسة اللبنانية الداخلية."[1] وبمقتضاه، شكلت لجان محلية، من الفلسطينيين في المخيمات، لرعاية مصالح اللاجئين، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية، وضمن نطاق السيادة اللبنانية. مع وجود نقاط للكفاح المسلح داخل المخيمات، تتعاون بموجبه هذه اللجان لتأمين حسن العلاقة بالسلطة. وتتولى هذه النقاط تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها، في المخيمات. والمهم أن الاتفاق انتهى إلى تأكيد الطرفين أن الكفاح المسلح الفلسطيني هو في مصلحة لبنان، كما هو في مصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم."[2]

- انعكاسات الاتفاقية على الصعيد السياسي :

تم التوقيع على هذا الاتفاق في القاهرة لغرض تنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان. وقد أعطى الشرعية لوجود وعمل المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث تم الاعتراف بالوجود السياسي والعسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم التأكيد على حرية العمل العسكري انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وقد حمى هذا الاتفاق الفلسطينيين، من المحاولات المتعددة لنزع سلاحهم. لكن البعض من اللبنانيين قد اعتبره متعارضاً مع مبادئ سيادة الدولة اللبنانية، ويتضمن بنوداً تتعارض وأحكام القوانين اللبنانية. ولم يكن لهذه الاتفاقية دورا ملموس على الساحة العملية لتحسين العلاقات بين القيادتين اللبنانية والفلسطينية. ومن جانب أخر، اعتبرت "إسرائيل" اتفاق القاهرة خرقاً للهدنة المعقودة مع لبنان سنة 1949."[3]

حيث جاء الاتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية ليفتح باباً جديداً من العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، فضمنت بموجبه بعض الحقوق المدنية، إضافة إلى البنود العسكرية، واعتبرت اتفاقية القاهرة من قبل بعض القوى اللبنانية الانعزالية أحدى أخطر العوامل السياسية والأمنية التي ساهمت في تسريع الحرب الأهلية اللبنانية ، لأن الجبهة اللبنانية، التي وحدت الأحزاب المارونية

1 - عبد المنعم المشاط،الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان، مرجع سابق، ص138.
2 - عادل غنيم،الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص122.
3 - يزيد صايغ،التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، بيروت،دار ابن خلدون، 1986،ص444.

والمسيحية في إطارها، اعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة الخطيئة المارونية الكبرى في تاريخ لبنان، خاصة وأن توقيعها تم على يد قائد الجيش آنذاك، "اميل البستاني"، ورئيس الجمهورية، "شارل الحلو"."[1]

وكانت الاتفاقية مادة دعائية ثمينة في متناول التكتل السياسي الماروني، وفي مقدمته حزب الكتائب، الذي أخذ المبادرة إلى الحرب، بحجة أنها "حرب وقائية" للحد من استشراء التآكل في الدولة اللبنانية، إلا أن التطور اللاحق للحرب الأهلية، والمسار الدموي الذي سلكته بفعل التداخلات الإقليمية والدولية، فتح الوضع اللبناني على فضاء من الفوضى الدائمة، مما حتم على كل طرف من أطراف الحرب اتخاذ تدابير التحصين الذاتي لوجوده."[2] لم تنجح الاتفاقية في حل مشكلة الخلافات اللبنانية – الفلسطينية لأنها كانت نصف تسوية كما وصفها بعض المحللين السياسيين، وأهملت الكثير من الأمور التي بقيت معلقة بين الطرفين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أحداث عام 1970 المعروفة بأيلول الأسود وما تضمنته من قيام الجيش الأردني بضرب قواعد المقاومة الفلسطينية في الأردن، دفعت هذه المقاومة إلى تركيز قواتها وقواعدها العسكرية في الجنوب اللبناني، الذي أصبح المركز الأول لقيادتها وشن عملياتها العسكرية ضد (إسرائيل)."[3] ونتيجة لذلك، زاد الضغط العسكري الإسرائيلي على لبنان، مما أعطى الحكومة اللبنانية مبرراً للتخلص من الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان، أسوة بما حدث في الأردن وحسب مقتضيات المرحلة. هذا في الوقت الذي رحبت فيه فئات لبنانية تعاني القهر والتهميش والاستغلال بالوجود المسلح الفلسطيني، فيما عارضته فئات أخرى كانت ترى في هذا الوجود تهديداً لمصالحها.

ومنذ عام 1969، ظهرت إشكالية العلاقة بين الدولة اللبنانية والمنظمات الفدائية المسلحة. ووجد بعض السياسيين اللبنانيين، من سلم بالمسألة الفلسطينية في لبنان، كقدر ترتبه الجغرافيا السياسية، والتاريخ المشترك، بين لبنان وفلسطين. ولكن في الواقع، ما كان لهذا الطرح أن يكون إلا بسبب رجحان ميزان القوى التي حكمت الساحة اللبنانية آنذاك مع بروز الثورة الفلسطينية كقوة فاعلة ومؤثرة، سيما وأن الفترة التي بدأ الفلسطينيون فيها يحملون السلاح، كانت "إسرائيل" أثناءها تقوم استباحة الجنوب، فيما المؤسسة الرسمية اللبنانية لا تستطيع الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمتواصلة."[4]

وعلى الرغم من التعايش اللبناني الرسمي مع الوجود الفلسطيني المسلح، فقد كان ثمة ما يدفع الحكومات اللبنانية المتعاقبة لانتهاز الفرصة المتاحة لتحجيم السلطة الموازية للسلاح الفلسطيني، الأمر الذي أدى إلى معارك حقيقية، في فترات متلاحقة، حول المخيمات في بيروت والجنوب، ومناطق

---

1 - مركز اخبار يا بيروت، ملفات الحرب الاهلية اللبنانية، مرجع سابق، ص3-4.
2 - شفيق الحوت،مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، مرجع سابق، ص57.
3 - أحمد صدقي الدجاني،القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية، مرجع سابق، ص23.
4 - مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع ملف المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، http://www.malaf.info.

العرقوب، مما يؤكد الحساسية لدى البعض تجاه الوجود الفلسطيني بمختلف أشكاله. ومنذ البداية، كانت النخبة السياسية الانعزالية تتحين الفرص لإثبات وجودها السياسي، وهذا الوضع تحكم بلبنان وجعله مسرحاً مناسباً للتفاعلات المحلية والإقليمية والدولية."[1]

كان الفلسطينيون من أوائل الذين أعدوا العدة، بسبب خصوصية المواجهة مع (إسرائيل)، وتطور القضية الفلسطينية على الصعيد السياسي والدولي والإقليمي، ولحماية الوجود المدني والعسكري من محاولات التصفية. بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان، صيف 1982، حدثت تحولات نوعية تاريخية في مسار الوجود الفلسطيني المدني والمسلح، وبصورة خاصة كان من أبرز معطياتها انعدام الأساس السياسي والأمني لاتفاق القاهرة، وانقلاب المعادلات السياسية والعسكرية جراء العدوان الإسرائيلي ومحاولة الولايات المتحدة إخراج المقاومة من لبنان عبر وسيطها "فيليب حبيب". وقد رأت القيادة الفلسطينية أن الاتفاق الذي ترتب نتيجة الغزو الإسرائيلي لم تعد له قيمة حين نكثت الولايات المتحدة وحلفاؤها ببند حماية الوجود الفلسطيني المدني في المخيمات. فرأت المراجع الرسمية اللبنانية أن الغزو الإسرائيلي (1982) اسقط كل هذا الاتفاق، وبالتالي لم يعد له أي معنى بمجرد وصول الاجتياح الإسرائيلي إلى العاصمة وتوقيع المنظمة اتفاق رحيلها عن لبنان."[2]

لكن السجال بأبعاده النظرية والقانونية المتشعبة، لم يتوقف إلا عندما أقدم مجلس النواب اللبناني على عقد جلسة خاصة، ألغى بموجبها "اتفاق القاهرة"، ففتح هذا أبواب المناقشة على مصراعيها، بين الفريقين اللبناني، والفلسطيني. ودخل الفلسطينيون على خط الحرب الضروس في إقليم التفاح، فأقاموا قوة فصل بين حزب اللـــه وحركة أمل، وأفادوا من هذا الدور لجهة رد الاعتبار لحضورهم في لبنان، مما استجد الحوار حول الانسحاب من قرى الإقليم، بين الحكومة اللبنانية والمنظمة. وتجاوز الحالة المحددة في إقليم التفاح، وكان فاتحة لحوار أوسع وصل إلى إعادة تنظيم العلاقات اللبنانية – الفلسطينية على كل المستويات."[3]

ولم يبد كلا الطرفين نوعاً من التزمت في التمسك بالمبادئ النظرية. فبينما رأت القيادة الفلسطينية أن الحوار مع الحكومة اللبنانية ليس مشروطاً ببنود "اتفاقية القاهرة" وإنما يتحدد الأمر بوجوب تثبيت الأمن في المخيمات، بغية الحفاظ عليها من عدوان إسرائيلي جديد، رأت الشرعية اللبنانية ممثلة بالرئيس الهراوي بقوله: "نحن كدولة حرة، مستقلة لها نظامها لسنا مع وجود أي فريق مسلح على الأراضي اللبنانية"، مما يوحي بأن اتفاقاً كاتفاق القاهرة، ليس وارداً، وان كان من الممكن إبرام اتفاق معين، تنظم عبره العلاقات اللبنانية–الفلسطينية."[4]

---

1 - أسعد عبد الرحمن،البعد الفلسطيني ـ اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية، مرجع سابق، ص123-144.
2 - أثار الحرب الأهلية اللبنانية، موقع المحيط لمعلومات والتوثيق، .www.moheet.com
3 - الوجود الفلسطيني في لبنان، شؤون فلسطينية، العدد119، تشرين الأول1981، ص213.
4 - إلياس سابا،الأزمة اللبنانية إلى أين،المستقبل العربي، العدد 135، 1996، ص65.

وعلى ضوء ما سبق، يستنتج الباحث أن خصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان تنبع من كونه حالة طارئة وسط بيئة تتراوح مواقفها باتجاهه تصاعدياً بين الترحيب وعدم الود والعلاقة الباردة وصولاً إلى الكراهية الشديدة جداً لدى البعض، تبعاً لتعدد الطوائف والمواقف من القضية الفلسطينية والوجود الفلسطيني المسلح وموضوع العرب والعروبة، وكذلك ربطاً بتقلبات الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية والإقليمية والدولية.

ولا شك بأن الوجود الفلسطيني هو حالة استثنائية كنتيجة مباشرة لقيام الكيان الصهيوني وعمليات التهجير المبرمجة. وعليه يقتضي أخذ هذه الناحية بالاعتبار، وإعطاء اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المدنية المشروعة. كما أن الثقافة السياسية لدى القوى الانعزالية اللبنانية جعلتهم في تصادم مباشر مع فصائل المقاومة، فضلاً عن ارتباطهم بمشروعات خارجية.

المبحث الرابع: الحرب الأهلية اللبنانية.

المطلب الأول: دوافعها الداخلية وأسبابها

لاشك بأن الأزمة اللبنانية هي أزمة سياسية داخلية، ذات جذور اجتماعية واقتصادية وسياسية وتاريخية عميقة، وإن أخذت وجهاً طائفياً. إذ اقتضت مصلحة الكيان السياسي المذهبي في لبنان الانخراط الاقتصادي حسب الحاجة في (الوطن العربي). وفي الوقت ذاته الانعزال السياسي عن قضاياه وصراعاته. واستطاعت الانعزالية اللبنانية، ولا سيما حزب الكتائب، أن تفرض هذه العزلة على لبنان طيلة فترة زمنية طويلة، وأن تجعل مواقفه السياسية متسمة بالحياد السلبي، وأن تنأى به، إلى حد بعيد، عن الانتفاضات التحررية والاجتماعية التي شهدها هذا العالم، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من وجود بعض الظواهر الوطنية والتحررية، إلا أن النخبة السياسية اللبنانية قد حاولت امتصاصها، من دون حدوث تغييرات داخلية عميقة، داخل هذا الكيان. ومع دخول حركة المقاومة الفلسطينية لبنان، تغيرت مقاصد وأوجه الحياة سياسية إلى حد ما، وتحديداً المواقف الواضحة من قضايا المقاومة والتحرر والانفتاح على القضايا العربية المسلم بها. وبدأت الحرب الأهلية بين ميليشيات (مسيحية) من جهة، والحركة الوطنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية من جهة ثانية. وعليه، فلقد اختلط العامل الداخلي بعوامل إقليمية ودولية منذ البداية، وشكل الأول أساساً جوهرياً لأحداث هذه الحرب، وخاصة واقع الكيان السياسي اللبناني الطائفي والمتردي من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إذ اتسم المجتمع اللبناني بضيق مساحة الاتفاق بين أطرافه، وكان اختلافهم في أساسيات النظام السياسي وقواعده، بعد أن استجدت مجموعة من العوامل، الشكلية (نسب الطوائف بعضها إلى بعض)، أو الموضوعية (ارتباط المسلمين بحركة القومية العربية، وبروز المسيحية المشرقية الوطنية)، وتبني رجال "الحركة الوطنية" مفهوم المواطنة اللبنانية كأساس للإنتماء الوطني، مع التأكيد على عروبة لبنان وإندماجه في محيطه."[1]

وافتقر المجتمع اللبناني إلى الحوار الصريح، بشأن عدد من القضايا الأساسية، على الرغم من أهميتها السياسية الطائفية، وفي مقدمتها قضية الأقليات، الأمر الذي يحيطها بشيء من الغموض، ويبقى

1 - أثار الحرب الأهلية اللبنانية، موقع المحيط لمعلومات والتوثيق، مرجع سابق، ص5.

اللبنانيون على قدر من سوء التفاهم المتبادل، مما يفرض عليهم التعامل بلغة واحدة، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعبرة بشكل صارخ عن تناقضات طبقية حادة."[1]

وتدفع بعض سمات المجتمع اللبناني المواطن للاعتزاز بطائفته، والتمسك بها، والانتماء لها، أكثر من ولائه لدولته، فضلاً عن أن مستقبله تحدده أصوله العائلية. إذ إن العملية السياسية في لبنان تخضع لمعايير "الإقطاع السياسي". وإزاء هذا الوضع، تصبح الطائفة هي الحقيقة الأولى في حياة الشباب اللبناني. ومما يساعد على ذلك عاملان أساسيان:

"1- ضعف المؤسسات السياسية من حكومة وأجهزة دستورية وأحزاب: فالحكومة المركزية غير قادرة على فرض سيادتها على المجتمع، بل لا يكاد يكون لها وجود فعلي بين أفراد المجتمع، إذ لا يتمحور الفكر السياسي اللبناني حول الدولة، وإنما حول الطائفة. إنها إحدى الخاصيات الثقافية للكيان اللبناني، التي جعلت الدولة إطاراً لتعايش الطوائف، على المستوى السياسي. أما الأحزاب السياسية، فهي عائلية وشخصية متوارثة، لا تشارك في صنع السياسات، وتتبنى مصالح طائفية أكثر من تبنيها قضية وطنية، ويستوي في ذلك أحزاب الأشخاص، وأحزاب البرامج، فضلاً عن الأحزاب العقائدية، وهذا في المعظم دون تعميمات عامة.

"2- ضعف المؤسسة العسكرية: والذي حال دون ذلك هو الفراغ السياسي. وهذا الضعف، يعود إلى جملة عوامل، في في التركيبة الطائفية، فضلاً عن ضعف الجيش، وعدم تسليحه بالقدرات الكافية، إنطلاقاً من نظرية النخبة السياسية الحاكمة (قوة لبنان في ضعفه)، إضافة إلى عشوائية الإدارة وتناقض الأوامر، وحجب الحقائق، وتعرضه لحملات التشكيك والتشهير."[2]

وساعد اللبنانيين في واقعهم توزعهم الجغرافي، مما أسهم في تعزيز الروح الانعزالية لدى بعضهم، فتركز معظم الشيعة في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت. وغالبية السنة في طرابلس وبيروت وإقليم الخروب ومنطقة العرقوب. والروم الكاثوليك والأرمن في مدينة زحلة، والموارنة في كسروان وبيروت الشرقية، والدروز في الشوف ووادي التيم. وعلى الرغم من بعض التداخل السكاني، إلا أن التوزع الجغرافي الطائفي يبقى واضحاً."[3] لذا، لا بد من تعزيز الانصهار الوطني، وعدم الاكتفاء بالدعوة إلى السلم الأهلي والتعايش المشترك.

ويطغى على المجتمع اللبناني ما يمكِن أن يطلق عليه "الفوضى التشريعية". فلكل طائفة الحق في أن تشرع لنفسها، وتنظم أحوالها الشخصية، وأن تتخذ إجراءات التقاضي أمام محاكمها الخاصة. كما يعد النموذج اللبناني من النماذج القليلة التي انتقل فيها الصراع الطائفي من الحلبة السياسية إلى المجال التعليمي، تحت سمع الحكومة وبصرها، إذ تختلف فلسفات التعليم ونظمه، باختلاف الطوائف،"[4] مع

1 - جوزيف أبو خاطر،المسالة اللبنانية، مرجع سابق، ص87.
2 - فؤاد شاهين،الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص123.
3 - حسيب نمر، أسس الكيان الطائفي اللبناني، بيروت، دار الكاتب، 1976، ص143.
4 - مهدي عادل، في الدولة الطائفية، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص123-124.

دعوة البعض لتنوع الثقافات ضمن المجتمع اللبناني مما حتم عدم وجود لكتابة التاريخ بشكل معلن وواضح ومتفق عليه.

تلك كانت دلالات "النموذج الفسيفسائي"، الذي يجسده المجتمع اللبناني، والمعبر عنه بخصوصية معينة، في السياق الوطني، الذي تتراوح مجتمعاته بين التجانس والتعددية. وهذا يستوجب الاتفاق على حد أدنى من القيم والمبادئ الأساسية، وإن كان الاتفاق حول القضايا الرئيسية أسهل، في حالة التجانس، بالنظر إلى وجود هوية واحدة تقريباً. في حين يقتضي تحقيق هذا الاتفاق، في حالة التعددية، شيئاً من التنسيق بين الهويات الفرعية والهوية القومية. وفي كلتا الحالتين، يمكن القول بوجود نظام سياسي مركزي، قوي. لذا، فإن تركيب المجتمع اللبناني، والتطورات التي شهدها، خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، جعلت الحرب الأهلية في لبنان أمراً وارداً وواقعاً حقيقياً."[1]

وهذا ما يؤكد على أهمية وحضور العامل الداخلي في النزاع الذي تم أعوام 1975 – 1989. وإذا كان البعض يتحدث عن أن لبنان ساحة مفتوحة للمحاور الإقليمية، فإن هذا الوضع الداخلي السيئ يفتح المجال أمام ذلك. فالمشكلة لبنانية، وهي أزمة نظام، ونخبة سياسية أتت بالويلات على الشعب اللبناني. فبدا بوضوح أن معضلة لبنان الأولى تتمثل في غياب الوحدة الوطنية العضوية، أي الوحدة المجتمعية، التي تتجاوز في مفهومها ونتائجها الوضع العام، بكل ما ضم من طوائف وفئات وطبقات وقوى متصارعة. ومع تداعيات موجة التحرر والتقدم لم يستطيع هذا الكيان الضعيف، لكونه جزءاً من المنطقة العربية، أن يتفادى ذلك، مما فرض عليه أن يواجه تحدي الهوية القومية، والانتماء المصيري، في وقت كانت مؤسساته السياسية، ولا تزال، تشكو تخلفاً وضموراً وطنياً، لا تقوى معه على مواجهة رياح التغيير."[2]

فالمجتمع اللبناني قد انقسم عشية الحرب الأهلية إلى أربع فئات سياسية مسلحة، وفق ما تقتضيه مصالح كل فئة على الساحة السياسية، وبذلك ذهبوا إلى الحرب وهم مقتنعون بأنها معركة للإصلاح السياسي كما هي معركة وجود. وهي:

فئة أولى: فعلت كل شيء في سبيل المال والسياسة، وكان لها الدور الأكبر في تدمير البلاد، وسعت لحماية مصالحها التي بنتها منذ عهد الإستقلال في إطار ما سمي بالمارونية السياسية.

فئة ثانية: كانت تؤمن بأن لبنان الحر السيد المستقل يستحق أن يعيش، ويجب أن يطرد منه جميع الأغراب والطامعين (برزقه وحريته وديمقراطيته). وعقدت تحالف مع قيادة وجمهور الفئة الأولى.

---

1 - الحرب الأهلبة اللبنانية، موقع يا بيروت، 2010. مرجع سابق.

2 - أثار الحرب الأهلية اللبنانية، موقع المحيط لمعلومات والتوثيق، مرجع سابق.

فئة ثالثة: كانت تؤمن بأن لبنان متعلق بعروبته وأشقائه وقضايهم القومية، ولا بد من توثيق هذه العلاقة على أساس اعتبار القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب جميعاً.
فئة رابعة: فقد كانت تنظر إلى لبنان وقد أصبح مزرعة لعدد من السياسيين الذين يلبسون لباس الدين، فمنهم المسيحيون الذين يريدون أن يكون لبنان وطناً (للطائفة المارونية) فقط، ومنهم المسلمون الذين كانوا يريدون طرد المسيحيين من لبنان وإقامة الدولة الإسلامية."[1]

ورافق المعضلة السياسية، نشوء معضلة اجتماعية ــ اقتصادية، ناجمة عن عوامل، ديموغرافية واقتصادية وسياسية.
1 – فعلى الصعيد الديموغرافي، أدى نزوح الريفيين إلى المدن وتحشدهم فيها، خاصة في بيروت، إلى نشوء قطاعات سكانية عشوائية واسعة، معرضة لشتى وسائل والتوجيه العقائدي والسياسي، مما أدى إلى اتساع دائرة الشعب المتطلعة إلى ممارسة دور في النشاط السياسي. ثم إن عملية التمدن، لم تؤد إلى اندماج الفئات والجماعات المتمايزة، بل عززت مشاعر العزلة والتباعد بعكس الواقع. كل ذلك أفضى إلى نشوء حالة من التوتر وعدم الاستقرار، سببها عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب الحقائق والتطورات الجديدة، من جهة، وعدم قدرتها على أن تكون إطاراً، للقطاعات السكانية الأكثر وعياً، والأكثر رغبة في التحرك والفعل السياسيين، من جهة أخرى.
2 – أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدت سياسة التبعية للغرب إلى إعطاء لبنان دور الوسيط، بين الاحتكارات الرأسمالية العالمية والبلدان العربية، ذات الموارد الطبيعية الضخمة، والأسواق الاستهلاكية الواسعة.
3 – وسياسياً كانت المشكلة واضحة ومشخصة بوجود النخبة السياسية التي لا يهمها سوى مصالحها الخاصة."[2]

ولقد كان ذلك من أبرز الأسباب التي أدت إلى تضخم القطاعات المنتجة للخدمات على حساب القطاعات المنتجة للسلع. وأدى تقلص ودائع النفط العربية، وتناقص تحويلات المغتربين المالية، في منتصف الستينيات من القرن الماضي، إلى حدوث اختلال في القطاع المصرفي. كما أن الاقتصاد اللبناني، واجه صعوبات جمة، ليس أقلها مشكلة البطالة، وجعل ثلث القوة العاملة اللبنانية عاطلة عن العمل، وبدوره أدى ذلك إلى تفاقم الصراعات، الطبقية والفئوية، بسبب تفاوت الدخول، وانحصار الرخاء في قلة ضئيلة من الناس.

1 - شكري نصرالله، تاريخ لبنان واللبنانيين - نظرة إلى الوراء، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007، ص180-181.
2 - إلياس سابا،مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان،"المستقبل العربي"، العدد 143، 1991، ص32-45.

وتقاطعت العناصر الداخلية والخارجية الدافعة نحو الانهيار، بصورة يصعب معها غالباً فصل أو تمييز اثر كل من هذه العناصر بالتسبب في اندلاع حرب عام 1975. هذا مع أن البلاد كانت مسرحاً لتطورات كبيرة ومتعددة في تلك الحقبة، وكانت ساحة مرنة، ضعيفة غير محصنة وطنياً. وتزامن ذلك مع:

1 – عودة القادة التقليديين، والموارنة خاصة، إلى المسرح السياسي بقوة، مستفيدين من الوضعية الداخلية، بفشل الرئيس فؤاد شهاب، والخارجية، هزيمة حرب حزيران 1967. وفي الانتخابات النيابية لعام 1968، حقق مرشحو الأحزاب المارونية الأساسية الثلاثة، المتحدون للمرة الأولى في إطار الحلف الثلاثي بقيادة بيار الجميل، وكميل شمعون، وريمون إده، انتصاراً إنتخابياً ساحقاً على مرشحي النهج الشهابي التجديدي الهادف للإصلاح السياسي.

2 – بداية التمركز التدريجي للمقاومة الفلسطينية المسلحة في جنوب لبنان ابتداء من عام 1967، وهو مهد الساحة أمام التدفق الكثيف لمختلف المنظمات المسلحة نحو لبنان. ولم يتأخر هذا الوجود الفلسطيني في إثارة شرخ سياسي في البلاد، إذ بدأت المناوشات بين المنظمات الفلسطينية والأجهزة العسكرية للدولة. ومن جهة أخرى، أثار هذا التمركز الفلسطيني المسلح ردود فعل إسرائيلية عنيفة تجاه الأراضي اللبنانية التي استغلتها القوى الانعزالية للإنقاض على المقاومة بحجة درء الخطر الخارجي.

3 – تفاقم الأزمة الاجتماعية، حيث تتالت الأحداث عشية الحرب، على خلفية أزمة اجتماعية حادة، وتحت وطأة هذه الأزمة، توسعت الاحتجاجات الشعبية وشملت فئات إجتماعية متنوعة ومتزايدة العدد، فالفقر والبطالة في المدن وفي ضواحيها عم بشكل كبير، مع تدهور الشروط الصحية وظروف السكن وانخفاض مستوى المساعدات الاجتماعية.

4 – وجود خليط من الطوائف والإثنيات والقوميات، حيث كانت بيروت في فترة ما قبل الحرب، تعج بخليط بشري متنوع الانتماء الاثني والطائفي. فمنذ وقت طويل، حكمت توزع السكان دينامية التجمع على أساس الطوائف والأقليات الموجودة في البلد، وأن عملية التوزيع السكاني في لبنان كانت تتميز بتنوع كبير في الانتماء الطائفي والإثني. وفي نطاق هذا الخليط المركب من السكان وأنماط السكن، انزلقت البلاد نحو الحرب."[1] وكأن الأزمة قد لبست لبوساً إثنياً. وهذا غير صحيح.

أما التناقضات الاجتماعية، فهي عديدة، ومن أبرزها الفقر، الذي كان سائداً في جنوبي لبنان. فبينما تتمركز المصالح الاقتصادية في العاصمة، تتردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة. وبينما تشهد العاصمة نمواً وازدهاراً، في كافة المجالات، يعاني الجنوب وأهله الحرمان، إذ برز تخلف الجنوب اللبناني في مقابل المستعمرات الصهيونية القريبة من الحدود. وشهد لبنان، قبيل حربه الأهلية،

---

1 - كمال حمدان،الأزمة اللبنانية والهوية الوطنية، مرجع سابق، ص158-166.

تحولاً اجتماعياً كبيراً. تجلى في نمو قوى طفيلية ورأسمالية عديدة، مع تدهور أوضاع الطبقة الوسطى، ضمن اضطرابات طلابية وعمالية مشهورة، واستشراء الغلاء، وظهور قوى اجتماعية جديدة، رأت في التغيير الاجتماعي علاجاً لأوضاع لبنان ومشاكله. بتشكل الحركة الوطنية بأطيافها المتعددة."[1]

لكن هذه التغييرات لم تكن واضحة لبعض القوى اليمينية في لبنان، التي رأت في الوجود الفلسطيني في لبنان أساساً للحرب الأهلية اللبنانية بخلاف المعقول. فشن حزب الكتائب حملة ضارية على حركة المقاومة الفلسطينية، وأمعن في تدريب أعضائه، عسكرياً، وكثف تسلحه، ثم بادر إلى التصادم المسلح مع قوات المقاومة، في عين الرمانة، إيذاناً ببدء الحرب الأهلية في 13\4\1975، التي استهدفت استنزاف قدرات المقاومة، عسكرياً وسياسياً، وامتصاص طاقات العمل الفدائي، في أعمال جانبية أو ثانوية، تبعده عن هدفه الرئيس ضد (إسرائيل)."[2] وهكذا، فقد مثل البعد الداخلي أحد أهم العوامل الحاكمة في الحرب الأهلية اللبنانية. فعلى الرغم من تضافر مجموعة من العوامل، الداخلية والإقليمية والدولية، إلا أن الأسباب الداخلية كان لها الصدارة بين هذه العوامل.

فالحرب اللبنانية اندلعت والشعب اللبناني مكبل بمجموعة عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية واقتصادية وطائفية، أما وضع الدولة اللبنانية الاقتصادي فكان مترنحاً. وهذا انعكس على وضع المواطن اللبناني من الناحية الاقتصادية، بحالة سيئة وواضحة للواقع المعاش، في الوقت الذي كان فيه الوضع الأمني يتراجع بسبب ضعف السلطة اللبنانية وأجهزتها الأمنية. وكان الظلم واقعاً على الجميع باسم الدين. فأصبح الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضرورة واضحة للمجتمع اللبناني، وعدمه كان من أحد أسباب الحرب المباشرة."[3]

وقد سعت "إسرائيل" لانتهاز الفرصة من خلال إشعال الحرب الأهلية اللبنانية، لخلخلة عناصر القوة العربية، ولإضعافها بقدر الإمكان،ولصرف أنظار اللبنانيين والعرب عن القضية المركزية. ويتضح مما تقدم أهمية العامل الداخلي في الأزمة اللبنانية، حيث أضحى السبب المباشر والأول في إشعال حرب أهلية أليمة، لا يمكن تفاديها إلا عبر الإصلاح والتغير والمساندة العربية الحقيقية.

1 - شكري نصرالله، "تاريخ لبنان واللبنانيين - نظرة إلى الوراء"، مرجع سابق.
2 - باسم الجسر،الصراعات اللبنانية والوفاق 1920 - 1975، دار النهار للنشر، بيروت، 1981، ص92.
3 - شكري نصرالله، تاريخ لبنان واللبنانيين - نظرة إلى الوراء، مرجع سابق، ص185.

المطلب الثاني: أثر العامل الإقليمي والدولي في نشأتها وتداعياتها.

لم يكن الخطاب الطائفي الذي تطور خلال الحرب، محصوراً داخل حدود لبنان. وقد حاول أغلب الفرقاء المحليين نسج علاقات تتعدى هذه الحدود، وهذه القضية تعد من الثقافة السياسية للنخبة السياسية اللبنانية. وعكست فترة منتصف السبعينيات من القرن الماضي مناخاً إقليمياً متفجراً، ساعد في إطلاق وديمومة شرارة الحرب الأهلية اللبنانية، سيما وأن الأوضاع العربية، آنذاك، كانت قد بلغت درجة عالية من التوتر، بسبب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني والهادفة لإجهاض النتائج الإيجابية لحرب تشرين عام 1973، وخاصة بعد توقيع إتفاقية سيناء في أيلول عام 1975 مع الكيان الصهيوني.

ولامست هذه المسألة الساحة اللبنانية بشكل ملحوظ، إذ إن وجهات النظر المتعارضة بين العرب، تبدت إزاء المشكلة اللبنانية، حتى إن سليمان فرنجية قد قال: "إن العرب، حاربوا بعضهم على ساحة لبنان". وهنا نذكر بموقف الرئيس المصري الراحل أنور السادات بعد توقيعه اتفاقية سيناء، أو ما يسمى بإتفاقية الفصل الثانية. وسعيه للانقضاض على خصومه من العرب. طبعاً هذه المقولة اللبنانية لدى البعض قد لا تعكس كامل الحقيقة. وأسفرت هذه السياسة عن عودة سياسة المحاور. ففي مواجهة محور القاهرة، برز موقف دمشق والثورة الفلسطينية الداعي إلى سلام شامل ومشرف."[1]

وتولدت قناعة لديهم أن استمرار الثورة الفلسطينية يعد عقبة كأداء في سبيل تحقيق التسوية المطروحة. وإمعاناً في تلك القناعة، لم يتردد بعضهم في الدعوة إلى إلقاء السلاح، ورفض الثورة الفلسطينية، على أســاس أنها عبء، لا علاقة لهم بها، أو أن ما قدموه من أجلها، هو كاف. وفي الوقت عينه، كان لا بد من عملية احتواء أو حصار للقوى القادرة على دعم النضال الفلسطيني، مع الحفاظ على الأمن الذاتي لهذه الأنظمة."[2]

وتعدد هويات القوى الإقليمية المؤثرة الواضحة والمعروفة لتدخلها في الأزمة اللبنانية، لأسباب موضوعية أو ذاتية صرفة، ومنهم:

اولاً – الفلسطينيون:

مع بروز المقاومة الفلسطينية المسلحة عام 1965، وخاصة بعد نكسة حزيران 1967، أسرع الفلسطينيون في تنظيم أنفسهم سياسياً وعسكرياً، في لبنان كما في الخارج. وهكذا، بدأت صيرورة،

1 - جهاد الزين،لبنان: الحرب المصادرة والخط اللبناني العربي،"المستقبل العربي"، العدد 96، 1987، ص71.
2 - عبد المنعم المشاط،الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان، مرجع سابق، ص125.

ذات دينامية أدت تدريجياً إلى إنخراط الفلسطينيين في الحالة اللبنانية، للحفاظ على الذات والدفاع عن النفس، وربما التحالف مع الأصدقاء. بالرغم من أن الانخراط في الأزمة اللبنانية هو في نهاية المطاف ليس في صالح المقاومة الفلسطينية، حيث أسهمت معارضة بعض القوى المسيحية للوجود الفلسطيني المسلح، من جهة، ودعم الحركة الوطنية له، من جهة أخرى، إلى تفاقم الانقسامات، ذات الجذور القوية في تاريخ المكونات السياسية اللبنانية الناتجة عن الانقسامات الطائفية والصراعات الطبقية الحادة."[1]

وتميز العامل الفلسطيني عن غيره من أطراف الحرب الأهلية اللبنانية، بأنه طرف فاعل داخلياً، أي أنه جهة وازنة مؤثرة، بسبب تمركز المقاومة الفلسطينية المسلحة بشكل مكثف في الأراضي اللبنانية. وهو ما أسفر عن خلاف حول الوضع القانوني للمنظمات الفلسطينية في لبنان، أي حول حقوقها وواجباتها، وكذلك حول حقوق الدولة اللبنانية وواجباتها حيال تلك المنظمات. وبقدر ما كان الفلسطينيون يثبتون مواقعهم في لبنان، من خلال إنشاء مؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية، كانوا يغوصون أكثر فأكثر بالحرب اللبنانية الداخلية ويبتعدون، بالتالي بنفس المقدار عن قضيتهم. وهذا ما يؤكد على أهمية الابتعاد عن الانغماس في الشؤون الداخلية للدول العربية، للحفاظ على البندقية الفلسطينية في وجه المحتل. وقد حثت القيادة السورية الجانب الفلسطيني على عدم الدخول في تفصيلات الحياة السياسية اللبنانية."[2]

وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، تواجه وضعاً شبيهاً بالوضع الذي تعرضت له في الأردن، عام 1970. فشدة القتال، واقترابه من مواقع المخيمات الفلسطينية، وارتفاع درجة التعبئة السياسية، لدى بعض الفئات اللبنانية، كل ذلك، جعل منظمة التحرير الفلسطينية أمام بديلين، لا يقل أحدهما خطراً عن الآخر:

البديل الأول: الدخول في المعركة، كطرف رئيس، إلى جانب القوى الوطنية، بهدف حسم القتال لمصلحتها، مع تحمل ما ينطوي عليه هذا البديل من أخطار تدخل الجيش اللبناني، أو تدخل قوى أجنبية، من بينها "إسرائيل"، لتدويل الأزمة، وتوجيه ضربة مشتركة إلى الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية في لبنان.

والبديل الثاني: الخروج من المعركة، والاكتفاء بموقف المشاهد، والمدافع عن النفس، عند الضرورة فقط، مع تحمل ما ينطوي عليه هذا البديل أيضاً من أخطار فقدان المساندة الجماهيرية للمقاومة الفلسطينية."[3]

---

1 - كمال حمدان، الأزمة اللبنانية والهوية الوطنية، مرجع سابق، ص207.
2 - أحمد صدقي الدجاني،القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية، مرجع سابق، ص27.
3 - نبيل بيهم، تنظيم الحياة اليومية في أحد أحياء بيروت، مجلة (مغرب-مشرق)، عدد25، 1989.

وافتقدت بعض القيادات الفلسطينية للحكمة، فعندما كانت تتعرض لهجمات، كانت تلجأ إلى البديل الأول. وفي الحالات الأخرى، كانت مترددة في تحركاتها، السياسية والعسكرية، بين الحفاظ على التزاماتها الخاصة، والحفاظ على قواتها الضاربة ومركزها السياسي، دون الاهتمام كثيراً بندءات عربية مخلصة تحذرها من التدخل في الأزمة اللبنانية بكل تشعباتها.

وتميزت حركة المقاومة، خلال الحرب الأهلية اللبنانية، بسمات، جعلتها قادرة على الاستمرار. وأشارت بداية إلى ما يلي:

1. إن مواقف المقاومة كانت واضحة ومحددة، وهو ما تبين من خلال المذكرة التي قدمتها المقاومة إلى الهيئة الوطنية للحوار، في 13 تشرين الأول 1976، والتي تضمنت ما يأتي:

أ. إن الاتفاقات المعقودة بين المقاومة والسلطة اللبنانية، هي التي كانت تحدد علاقتهما، وهي تنص على شرعية الوجود الفلسطيني في لبنان.

ب. إن العلاقات اللبنانية ــ الفلسطينية، هي برسم السلطة الرسمية اللبنانية، التي تعبر عن موقف الدولة.

ج. وقد طلبت المقاومة من كل الأطراف التعهد بعدم اللجوء إلى العنف، في حل أي مشكلة، في المستقبل."[1]

2. إن قيادة المقاومة، كانت تخاطب الرأي العام اللبناني مباشرة، وتعرض عليه مواقفها.

3. واستطاعت، إلى حد كبير، أن تسيطر على نشاط منظمات المقاومة المختلفة، وأن تجري تنسيقاً كبيراً فيما بينها، وأن تقضي على أي احتمالات لحدوث اشتباك أو صراع بينها.

4. إن قيادة المقاومة الفلسطينية لم تعزل نفسها عن العالم، خلال الأزمة؛ إذ والت اتصالاتها مع كثير من الدول والمنظمات، في أنحاء العالم. كما جالت بعض الشخصيات الفلسطينية في عدد من الدول، شملت الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وبلغاريا وبولندا وإيطاليا وغيرها، مما أعطى الفرصة لشرح حقيقة الأوضاع في لبنان، وأكد موقف هذه الدول ودعمها للفلسطينيين."[2]

كانت خسائر المقاومة الفلسطينية، في الأزمة اللبنانية، فادحة، إلى حد أن ما خسرته على أرض لبنان، زاد على ما فقدته في عملياتها، في فلسطين. وهذا يدل على وجود بعض الأخطاء المرتكبة. واعتقد البعض أن الطرف الفلسطيني لم يكن له ما يبرر تدخله في الشأن اللبنانية، بغض النظر عن توجهات قيادته. ويرى أنه كان باستطاعة الفلسطينيين أن يشكلوا مصدر قلق أمني وعسكري على بعض الفئات اللبنانية. وبالتالي كان ممكناً لهم أن يفرضوا شروطهم على الدولة اللبنانية مستعينين

1 - الوجود الفلسطيني في لبنان، شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص87.
2 - عادل غنيم،الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية، مرجع سابق، ص97.

بحليف لهم كبير من اللبنانيين."[1] وكان هذا بخلاف المصلحة الفلسطينية المرتبطة أصلاً بفلسطين كوطن حقيقي.

وخاضت المقاومة الفلسطينية أولى مواجهاتها مع "الكتائب"، نيسان 1975، مع بداية الحرب الأهلية، في عين رمانة. واتضح لها مخطط اليمين اللبناني لتحويل المقاومة إلى إحدى أطراف الصراع السياسي في لبنان، مما سيعوق، بطبيعة الحال، الكفاح ضد "إسرائيل" من جانب، ويدعم وجهة نظر اليمين، من جانب آخر في أن المقاومة تهدد سيادة لبنان، مما يبرر دعوة اليمين إلى ضرورة تحديد حجم المقاومة، وحصرها في الجنوب."[2]

ثانياً – الجمهورية العربية السورية:

إن الوجود العربي السوري في لبنان، أسهم في الحفاظ على الدولة اللبنانية، من خلال الدور الذي اضطلعت به القوات السورية في صراعات القوى اللبنانية المختلفة، إبان الحرب الأهلية، لمنع تفوق أي من القوى المتصارعة على الأخرى، انطلاقاً من مقولة لا غالب ولا مغلوب. وحافظت على وحدة واستقلال وعروبة لبنان. ويعد لبنان بالنسبة لسورية خاصرتها لذا، اعتبرت أن الأمن في لبنان جزءاً لا يتجزأ من أمنها، فهدوء الأوضاع في هذا البلد هو لمصلحة الجميع، لذلك حرصت سورية على معالجة القضايا الخلافية بالحوار، باتصالها برئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك سليمان فرنجية وقيادات آخرى وقدمت مختلف المساعدات. وذهبت أبعد من ذلك للحفاظ على المصلحة اللبنانية، إذ أيدت استقالة رئيس جمهورية درءا للفتنة. وعرضت مساعدتها على الأطراف اللبنانية، ودعت إلى حل داخلي لبناني دون إغفال المساعدة العربية."[3]

ومع إندلاع الحرب اللبنانية عام 1975، تخوفت سورية من ثلاثة مخاطر محتملة قد تهدد أمنها، نتيجة لهذه الحرب :

أولاً – احتمال تزايد النفوذ الإسرائيلي لدى بعض الفرقاء الطائفيين اللبنانيين، مما يهدد أمنها وأمن المنطقة بأسرها.

ثانياً – كما يتمثل هذا الحظر بإمكانية "الكنتنة" الطائفية للبنان، وهذا بدوره سيؤدي على تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية ضعيفة تهدد الأمن القومي العربي.

---

1 - شكري نصرالله، تاريخ لبنان واللبنانيين - نظرة إلى الوراء، مرجع سابق، ص196.
2 - شفيق الحوت،مستقبل العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، مرجع سابق، ص69.
3 - جمال المحمود، "محاضرات عن العلاقات السورية-اللبنانية"، كلية علوم السياسية، جامعة دمشق، 2010.

ثالثاً – إفساح المجال أمام النظام المصري، بعد توقيعه عدة اتفاقيات مع الكيان الصهيوني، ومنها اتفاقية (كامب ديفيد)، للعب على وتر الحالة اللبنانية، واستنزاف لبنان وسورية في معركة بديلة عن معركة الأم مع الاحتلال الإسرائيلي."[1]

ويمكن القول إن دور سورية في لبنان مر بثلاث مراحل: الأولى، كانت محاولة البحث عن حل، وانتهت إلى ما أطلق عليه "الوثيقة الدستورية". والثانية، كانت دور الوساطة واحتواء الأزمة، وانتهى إلى تكوين "هيئة الحوار الوطني". والثالثة، هي فرض نهاية للأحداث وإقرار وثيقة الطائف في 1989\10\22.

"1" – المساعي السورية لحل الأزمة: ففي 7 كانون الثاني 1975، اجتمع الرئيس حافظ الأسد مع الرئيس سليمان فرنجية. وفي هذا الاجتماع، عرض الرئيس السوري استعداده لمساعدة الرئيس اللبناني، إلى درجة إرسال قوات سورية للدفاع عن لبنان، أو عقد اتفاقية أمنية بين البلدين. إذ إن سورية كانت تشعر بالقلق من الأوضاع اللبنانية المتردية. ولم تتوقف الاتصالات بين بيروت ودمشق، إذ تواصلت الوساطات السورية، حتى نجحت إحداها، بعد عام كامل من الاشتباكات المسلحة والعنف المتبادل، في التوصل إلى صيغة للحل، في 14 شباط 1976، تجسدت في خطة إصلاحية، عرفت، في حينه، باسم "الوثيقة الدستورية"."[2]

"2" – الخطة الإصلاحية السورية "الوثيقة الدستورية": أوضحت الخطة كيفية تعامل سورية مع الصراع اللبناني، والحدود التي تتحكم في هذا التعامل. كما تكشف كيفية معالجة الأزمة اللبنانية، من قبلها وسائر القوى اللبنانية، حيث أعلن الرئيس فرنجية قبوله بحل سياسي للأزمة. وفي 28 كانون الثاني 1976، وعد الرئيس رشيد كرامي، رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، بميثاق وطني جديد. وبعد زيارة دمشق، في 7 شباط 1976، أعلن الرئيس اللبناني، في خطاب ألقاه في 14 شباط، عن خطة الإصلاح أو "الميثاق الوطني الجديد"."[3]

وبين 15 و20 شباط 1976، وصل إلى بيروت وفد سوري، أبلغ القوى اللبنانية السبل الكفيلة لحل الأزمة، استناداً إلى ما أشارت إليه "الوثيقة الدستورية"، والتي نصت على ما يلي:

1 – تأكيد العرف السائد، فيما يتعلق بالتوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث، رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة، ورئاسة مجلس الوزراء للمسلمين السنة.

2 – توزيع مقاعد مجلس النواب مناصفة بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين.

3 – انتخاب رئيس مجلس الوزراء من قبل النواب، بالأكثرية المطلقة

1 - فتحي علي حسين،الأزمة اللبنانية إلى أين،"المستقبل العربي"، العدد 98، أكتوبر 1989، ص79
2 - معن بشور،مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية،"المستقبل العربي"، العدد 143، 1991، ص76.
3 - فيصل جلول،عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان،"السياسة الدولية"، العدد 82، 1985، ص45.

4 – تصويت مجلس النواب، بأكثرية ثلثي أصواته، في شأن المسائل الحيوية. وتكون أكثرية الثلثين ضرورية، في الدورة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية، وتخفض إلى نسبة 55 %، في الدورة الثانية.
5 – إنشاء محكمة عليا، تكون مهمتها محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء، عند الحاجة، وكذلك النظر في دستورية القوانين.
6 – تأدية رئيس الوزراء والوزراء اليمين أمام رئيس الجمهورية.
7 – توقيع المراسيم والقرارات من قِبل رئيس الجمهورية والوزراء معاً، عدا مرسوم إقالة الوزراء."[1]

كما نصت الوثيقة على إصلاحات أخرى تهدف إلى تدعيم استقلال القضاء والإسراع في إصدار المراسيم والقرارات، وإلغاء النظام الطائفي في الوظائف العامة. كما أشارت إلى إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والتطوير، وإصلاحات ضريبية، واقتصادية، تهدف إلى التوزيع العادل للثروات، وإقرار التعليم المجاني والإلزامي، وكذلك، تحديث المناهج التربوية، وإعداد سياسة دفاعية، وتنظيم الجيش والمحافظة على حرية الصحافة.

واتخذت السياسية السورية حيال الحرب في لبنان أشكالاً عدة. فخلال الأشهر الأولى، اقتصرت على تدخلات غير مباشرة، عبر محاولات التأثير في مواقف الأطراف المحليين. ولكن مع تفاقم الوضع، بدأت سورية في حزيران 1976، وبناء على دعوة من الحكومة اللبنانية، عملية تدخل عسكري واسعة، غطت حوالي 70% من الأراضي اللبنانية، بما فيها منطقة بيروت – الكبرى."[2] وفي واقع الأمر، فإن قرار الحكومة اللبنانية جاء بعد تدهور الأوضاع على الساحة الداخلية بشكل ملحوظ. وتم ذلك بالتنسيق والتشاور مع عدد من الأطراف العربية الفاعلة وجامعة الدول العربية.

دخلت مرحلة العمل العربي منعطفاً جديداً، مع منتصف عام 1976، بدخول الجيش السوري إلى لبنان، تحت غطاء عربي عبر جامعة الدول العربية، وعقد اجتماع عربي طارىء لشرعنة هذه الخطوة الجيدة. وكان الرأي السائد أن يكون الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية. وفعلاً، عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً، في 9 حزيران 1976، في القاهرة، حضرته جميع الدول العربية. وانتهى مجلس الجامعة إلى القرار رقم 3456، الداعي إلى وقف إطلاق النار الفوري، وتشكيل قوة ردع عربية، رمزية، تحت إشراف الأمين العام للجامعة، للحفاظ على الأمن، تكون القوات السورية نواتها. وعقدت اجتماعات عدة رسخت هذه الحالة في الرياض وتونس والقاهرة. كما دعمت سورية اللجنة العربية في مساعيها لحل الأزمة اللبنانية، وسهلت مساعيها في دعوة المجلس النيابي اللبناني للانعقاد في مدينة الطائف للبحث في الحلول المطروحة، وبعد ثلاثة أسابيع من الاجماعات أقرت

1 - تيودور هانف، ترجمة موريس صليبا، لبنان تعايش في زمن الحرب، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، باريس، 1993، ص127-123.
2 - كمال حمدان، الأزمة اللبنانية والهوية الوطنية، مرجع سابق، ص211.

الوثيقة الدستورية الجديدة بدعم مباشر من دمشق. مع التأكيد على المشاركة السورية الفاعلة في جلسات الحوار الوطني اللبناني في مناطق عديدة، كالاجتماع الذي عقد في لوزان، وجنيف."[1]

ثالثاً – الكيان الصهيوني :

لقد تبدلت الاستراتيجية الإسرائيلية حيال الحرب الأهلية اللبنانية مرات عدة. وكانت الأهداف الإسرائيلية في البداية محدودة، تتمثل بضرب مناطق الوجود الفلسطيني المسلح ودعم بعض الأطراف اللبنانية عسكرياً. ولكن لاحقاً، ومع الحرب الأهلية، ركزت "إسرائيل" جهودها على خلق منطقة أمنية في أقصى الجنوب اللبناني، على طول الحدود مع لبنان. إذ تطورت فيما بعد، الأهداف الإسرائيلية من مجرد توجيه الضربات لأماكن الوجود العسكري الفلسطيني، إلى طرح الأهداف الجديدة المتمثلة بالإزالة التامة للبنية التحتية الفلسطينية، والمطالبة بالانسحاب التام للقوات السورية من الأراضي اللبنانية، وإعادة تركيب السلطة المركزية في لبنان. ولقد تدخل الكيان الصهيوني بشكل مباشر في الأزمة من خلال دعمه لجهات لبنانية عسكرياً وسياسياً، وخاصة القوات اللبنانية. وإفساح المجال لقوات انطوان لحد العميلة بالعمل من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة باتجاه الاعتداء على لبنان، وخلق بؤرة عسكرية له ضمن الأراضي اللبنانية."[2]

وفي إطار طرح "إسرائيل" لمفاهيمها الأمنية، يمكن القول إن ثمة خمس مراحل متعاقبة، شكلت العلاقة بين "إسرائيل" ولبنان. وهو ما سيكون أحد أهم العناصر الحاكمة في الحرب الأهلية اللبنانية وضمان استمراريتها. وهي:

1 – مرحلة ما قبل عام 1975، وهي المرحلة التي شهدت معارك الاختبار الأولى، لاستنزاف قواعد الفدائيين الفلسطينيين، كما شهدت عدداً من العمليات الخاطفة ضد مواقع حساسة في الأراضي اللبنانية، أبرزها الغارة على مطار بيروت الدولي. وهذا ما شكل تدخلاً سافراً في الشؤون اللبنانية واعتداء صارخاً لا يحتمل التأويل.

2 – مرحلة انفجار الحرب الأهلية اللبنانية، في ربيع 1975، وفيها اتسع هامش النشاط الإسرائيلي، وأصبح لبنان عرضة للاختراقات الإسرائيلية، على جبهتي الجنوب والداخل، في آن واحد. وانتهجت "إسرائيل"، خلال هذه المرحلة، نهجاً أمنياً مزدوجاً:

باعتماد نظرية القتال الهجومي، عبر شن الضربات الوقائية، ضد القواعد المشتركة للأحزاب اللبنانية اليسارية، ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

---

1 - معن بشور،مستقبل العلاقات اللبنانية - السورية، مرجع سابق، ص34-54.

2 - محمود حيدر،لبنان مفهوم الأمن الإسرائيلي،"شؤون الأوسط"، العدد 31، يوليه 1994، ص88.

التسرب السياسي لاختراق الداخل اللبناني إذ ساعدت البنية اللبنانية، المتداعية بفعل التمزق الأهلي، على رفع التصعيد الإسرائيلي إلى درجة الرغبة في إنشاء كانتونات طائفية موالية لإسرائيل، بل خلق نظام حكم في لبنان موال لها.

3 – مرحلة عدوان 15 أذار 1978، والنتائج التي ترتبت على اجتياح الجنوب حتى حدود نهر الليطاني شمالاً. وكان الحزام الأمني، أو ما سمي "المنطقة الأمنية"، من أشد نتائج حرب الاجتياح خطراً، إضافة إلى إيجاد منطقة دولية عازلة، تشرف عليها قوات متعددة الجنسية، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي، الرقم 425 الصادر في 19 أذار 1978. ولقد فضح هذا العدوان السياسة الإسرائيلية التوسعية الاستيطانية. مما أدى إلى إحتلال إسرائيلي لجنوب لبنان وقسم من البقاع الغربي.

4 – مرحلة غزو لبنان، صيف عام 1982. وفيها بلغت مفاهيم الأمن الإسرائيلي ذروتها، إذ عزمت القيادة الإسرائيلية على تحقيق هدفين استراتيجيين:

أ. تدمير البنية العسكرية الفلسطينية تدميراً تاماً، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية، نهائياً، من لبنان، وهو ما تحقق معظمه.

ب. خلق نظام حكم في لبنان صديق لها، وكان اتفاق السابع عشر من أيار 1983، التعبير الأوضح عن هذا الهدف.

ج. محاولتها ضرب القوات العربية السورية المسلحة، وإلحاق الهزيمة بها، وهذا لم تحصل عليه الدولة المعتدية، وهي الكيان الصهيوني.

5 – مرحلة مؤتمر مدريد للسلام (30 ــ 31 تشرين الأول و أول تشرين الثاني 1991). وفيها سعت (إسرائيل)، منذ البداية، إلى دخول مؤتمر السلام بجرعة كبيرة من الإحساس بالغلبة، وإلى ترسيخ مفهومها للأمن، بحيث يحقق لها، عبر المفاوضات، ما لم يكن ممكناً استكمال تحقيقه، من خلال نظرية الهجوم القتالي، أو نظرية الضربات القوية."[1]" ولقد علقت جلساته فيما بعد.

ولقد شكلت هذه السياسة خروجاً فاضحاً عن الشرعية الدولية وقراراتها، وخاصة قرارات مجلس الأمن الدولي. وهذا يعري سياسات الولايات المتحدة الأميركية الداعمة (لإسرائيل)، والتي تدّعي دائماً حرصها على هذه الشرعية. وتبين أن نقل هذا المفهوم إلى المسار اللبناني، سيخضع لآلية معقدة، أساسها المزاوجة بين المفاوضات، واستمرار العمليات العسكرية. وهذا يكشف عن حقيقة السياسة الإسرائيلية العدوانية.

وكان الوضع في لبنان في بداية عام 1982 يشكل امتداداً لأوضاع الحرب الأهلية التي بدأت عام 1975. ولقد بدأ الجيش الإسرائيلي باجتياح الأراضي اللبنانية في 4 حزيران 1982، وتم اجتياز

1 - محمود حيدر،لبنان مفهوم الأمن الإسرائيلي،"شؤون الأوسط"، العدد 31، يوليه 1994، ص76-78.

المواقع التي كان يشغلها 7,000 جندي تابعين لقوات الأمم المتحدة بكل سهولة. حيث أعلنت الحكومة الإسرائيلية، في ذلك الوقت، بإن أهدافها من الغزو هي:

1- إجبار الجيش السوري على الخروج من لبنان.

2- تدمير منظمة التحرير الفلسطينية.

3- مساعدة (القوات اللبنانية) على السيطرة على بيروت وتنصيبها كحكومة لبنانية تملك سلطة وسيادة على كامل التراب اللبناني. وهذا ما يؤكد تعاملها مع الجهات اللبنانية أثناء الأزمة.

4- توقيع اتفاقية سلام مع الحكومة اللبنانية، وضمان أمن المستوطنات الإسرائيلية الشمالية."[1]

وحاصرت قوات الاحتلال مدينة بيروت لأكثر من [82] يوماً، وبعد تدخل أميركي مباشر أسفر الاجتياح عن مجموعة نتائج، منها:

1- غادر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية بيروت، حيث قدم الرئيس الأميركي رونالد ريغان ضماناً شخصياً للمقاتيلن الفلسطينين بالحفاظ على أمن عائلاتهم إذا ما غادروا إلى تونس، واضطرت "إسرائيل" إلى الموافقة على خروج المقاتلين تحت حماية دولية مكونة من 800 جندي مارينز أميركي، و 800 جندي فرنسي و 400 جندي إيطالي. غادر على إثرها 14614 مقاتل فلسطيني بيروت إلى تونس تحت الحماية الدولية، التي شكلت بداية لاستقدام القوات متعددة الجنسيات التي حلت في لبنان بعد الإجتياح.

2- وعلى الجانب الآخر، قتل في الفترة ما بين 5 حزيران 1982 وحتى 31 أيار 1985، 1216 جندي إسرائيلي.

3- وعلى الصعيد السياسي، وبدعم إسرائيلي، وبضغط أميركي، أصبح بشير الجميل قائد القوات اللبنانية، رئيساً للبنان، إلا أنه في 14 أيلول من عام 1982، تم اغتياله مع 25 من طاقمه بتفجير ضخم استهدف مقره. ومن ثم انتخب أخوه أمين رئيساً جديداً بتغطية إسرائيلية - أميركية.

4-تغيرت الخريطة السياسية اللبنانية بصورة جذرية بعد الغزو الإسرائيلي، وبعد انتشار القوى الإنعزالية في بعض المناطق اللبنانية.

5-ثابر حزب الكتائب اللبنانية والقوات بقيادة بشير الجميل جاهداً على نزع سلاح الفلسطينين في سائر أنحاء لبنان."[2]

لم تكن حرب 1982 مفاجئة، على خلاف مبدأ المباغتة، الذي بني عليه المذهب العسكري الإسرائيلي. فالتحضيرات الإسرائيلية العسكرية كانت واضحة. بل يمكــن تصنيف غزو "إسرائيل" جنوبي لبنان، عام 1978، على أنه تجربة مصغرة لغزو 1982، وتمهيداً له، لا سيما وأن المقاصد

1 - وليم كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الإسرائيلية والنزاع العربي الإسرائيلية منذ 1967، مركز الاهرام، 1994، ص322.

2 - الجزيرة الفضائية، حرب لبنان - الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، ج8، 2002.

الإسرائيلية من الغزوين (1978 و1982)، هي متشابهة، مع اختلاف في حجم تلك المقاصد، وعمق التأثير، ومساحة الاحتلال.

أولاً- اتفاق 17 أيار عام 1983 بين "إسرائيل" ولبنان

ومع اقتراب نهاية كانون الأول 1982، دخل لبنان في محادثات مع "إسرائيل"، وبوساطة الولايات المتحدة، لغرض التوصل إلى (اتفاقية سلام)، وإيجاد آلية لانسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، مع ضمانات بعدم تعرض الحدود الشمالية لإسرائيل لهجمات. وبعد مفاوضات ومحادثات استغرقت 6 أشهر توصل الطرفان لاتفاق 17 أيار، حيث وافق الطرفان على إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة بين الجانبين منذ قيام دولة "إسرائيل" في عام 1948.

بدأت مفاوضات ما سمي باتفاق 17 أيار بين لبنان وإسرائيل، بمشاركة أميركية في 28 كانون الأول من عام 1982. وقد اتفق على أن تعقد هذه المفاوضات على مدى جولات في (خلدة) القريبة من بيروت، وفي مستعمرة (كريات شمونة) الإسرائيلية، القريبة من الحدود مع لبنان."[1]

نصت الاتفاقية على انسحاب الجيش الإسرائيلي في غضون 8 - 12 أسابيع، وفق شروط للانسحاب من لبنان، وهي:

1 – توقيع معاهدة صلح بين البلدين.

2 – تطبيع للعلاقات بين لبنان و"إسرائيل". إذ إتفق الطرفان على إيجاد هيئات دبلوماسية بينهما.

3 – انسحاب السوريين والفلسطينيين من لبنان.

4 – إقامة ترتيبات أمنية تضمن سلامة "إسرائيل" كما تراها هي، ومن داخل الأراضي اللبنانية. ومن النقاط المثيرة للجدل في ذلك الاتفاق كان تشكيل حزام أمني إسرائيلي في جنوب لبنان يتواجد فيه على الأقل 4341 جندي من كلا الجيشين اللبناني والإسرائيلي مع تعاون مستمر بين الجيشين على هيئة دوريات مشتركة."[2] ومن النقاط الحساسة في ذلك الاتفاق كان وضع الرائد سعد حداد وجيش لبنان الجنوبي فبالرغم من أن الاتفاقية لم تذكر الرائد حداد بالاسم، إلا أنها نصت على قبول حماية الحزام الأمني من قبل "قوات محلية".

وقعه عن لبنان السفير أنطوان فتال، بينما وقعه ديفيد كمحي عن الجانب الإسرائيلي كما وقع عليه أيضا المندوب الأميركي موريس درايبر. وافق البرلمان اللبناني على هذه الوثيقة بالأكثرية المسيحية، حيث عارضه نائبان فقط من الطائفة المسيحية مع غياب كامل للشيعة والسنة، ووافق الكنيست الإسرائيلي عليه."[3]

1 - شكري نصرالله، تاريخ لبنان واللبنانيين - نظرة إلى الوراء، مرجع سابق، ص265.
2 - هيثم الكيلاني، موقع غزو لبنان في الإستراتجية العسكرية الإسرائيلية،"شؤون عربية"، العدد 19، 1984، ص65-66.
3 - وليم كوانت، عملية السلام الدبلوماسية الإسرائيلية والنزاع العربي الإسرائيلية منذ 1967، مرجع سابق، ص34.

لقد تمخضت سياسة أمين الجميل نحو الولايات المتحدة الأميركية، عن توقيع اتفاق 17 أيار 1983. وأبلغ الإسرائيليون الحكومة الأميركية أنهم لن ينسحبوا، إلا إذا انسحب السوريون ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهكذا، وجدت سورية في الاتفاق المذكور تهديداً مباشراً لمصالحها، فحذرت أمين الجميل من توقيعه. بيد أن الرئيس اللبناني واصل اعتماده على إدارة ريغان، وعلى دعمها لجهوده في التخلص من القوات الأجنبية الموجودة على أراضيه. وحين سحبت حكومة الولايات المتحدة الأميركية مشاة البحرية من بيروت، في أوائل عام 1984، أيقن الجميل بالهزيمة، فرض عليه إلغاؤه، وعين حكومة جديدة،"[1] وتم ذلك نتيجة الدعم العربي السوري للحركة الوطنية اللبنانية. وقد مثل ذلك انتصاراً كبيراً للطرف العربي المخلص في حماية لبنان.

وجراء اتفاق الإذعان هذا سعى الكيان الصهيوني لخلق نظام موال له في بيروت، رغبة منه في محاصرة سورية والإطباق عليها أمنياً وعسكرياً، إلا أنها ومن خلال دعمها المباشر للحركة الوطنية اللبنانية إستطاعت إلغاء هذا الإتفاق. وصادقت الحكومة اللبنانية على إلغائه بجلستها المنعقدة في 1984\3\4. وبقيت هذه الاتفاقية مجرد حبر على الورق. ولم ينسحب الجيش الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية، وأكد الرئيس حافظ الأسد على أن احتلال "إسرائيل" للجنوب اللبناني يعد انتهاكاً لسيادة لبنان وخطراً على أمن سورية. وبفضل دعم سورية استطاعت المقاومة الوطنية الإسلامية تحرير منطقة الجنوب والبقاع الغربي في 2000\5\24."[2]

لقد استفاد الإسرائيليون من الانقسامات التي عمقتها الحرب الأهلية في لبنان، وقاموا بجهود كبيرة باتجاه تغيير الهوية اللبنانية، عبر التلاعب بالمعادلات الطائفية، وتدمير المناطق الصناعية ومشاريع البنية التحتية، وتفكيك المدى الاقتصادي والإجتماعي في جنوب لبنان، والتهجير القسري للسكان، ودعم بعض المجموعات عسكرياً وسياسياً.

لقد كانت (إسرائيل) تراهن على قدراتها في إدارة هذه الحرب مباشرة، من خلال العمل على توسيع نطاق الحرب الأهلية، ليس بهدف متابعة مسار تفكيك المجتمع والدولة معاً فحسب، بل كذلك إلحاق المزيد من الضعف بخصميها (السوري والفلسطيني)، والتمهيد لتجزئة المنطقة، معتبرة أن إقامة نظام إقليمي جديد ملائم لإسرائيل ذات المدى الجغرافي المحدد. لذا، فالوضع المثالي بالنسبة لإسرائيل، يكون عبر إلغاء الحدود الحالية بين دول المنطقة، واستبدالها بمجموعة من الدويلات الطائفية."[3]

---

1 - حرب لبنان 1982، الحوار، بيروت، العدد234، 1998، ص23.
2 - هيثم الكيلاني، موقع غزو لبنان في الإستراتجية العسكرية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص65.
3 - آلان خليفة، لبنان - الذاكرة والسبب للحرب، بيروت، 1982، ص5.

واعتبرت "اسرائيل" أن الحرب التي كانت قائمة، من شأنها أولاً: أن تضعف سورية وتشغلها عن الاستعداد لمواجهة "إسرائيل" عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً، ثانياً: أن تنهك الفصائل الفلسطينية المسلحة، فتصبح هذه الفصائل سهلة على الهزيمة. ثالثاً: أن تعيد لبنان سياسياً واقتصادياً وعملياً إلى نقطة الصفر، وتجعل منه وطناً ممزقاً طائفياً، فتسقط عنه صفة التعايش المسيحي – الإسلامي المشترك، التي يتميز بها عن "إسرائيل" الدولة الطائفية العنصرية."[1]

لقد أخذت الأزمة بعداً دولياً، فانفجار الحرب اللبنانية عام 1975 لا يمكن فصله، على الأقل جزئياً، عن الوضع الدولي الجديد المرتبط بالاستراتيجية الأميركية التي اعتمدت بعد حرب تشرين عام 1973 على تمزيق الأمة العربية، فأصبح لبنان، الممزق بفعل الحرب الأهلية، الساحة الساسية للصراع بين أنصار التقارب المصري – الإسرائيلي، وأخصامه. ولم يقتصر هذا البعد على المواجهات المرتبطة بالحرب الباردة بين القوتين العظميين آنذاك. جوانب أخرى تطال الارتباط الفرنسي المباشر بها، حيث وجدت فرنسا نفسها مضطرة للتدخل فيها، سواء بصورة مباشرة، أو بواسطة أطراف محليين، خاصة منهم قادة بعض (الموارنة). حسب الرؤية الفرنسية.

ثانياً– الدور الأمريكي تجاه المسألة اللبنانية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية، بالنسبة إلى كثير من أطراف الحرب الأهلية اللبنانية، طرفاً رئيسياً في إذكاء حدة الصراع اللبناني الداخلي. والواقع أن لها مصالح واتجاهات، جعلتها تولي لبنان بعض إهتماماتها. وأسهمت سياسة وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر" في إذكاء الحرب الأهلية اللبنانية انطلاقاً من الحرص على تفوق الكيان الصهيوني، والرغبة في تشتيت وتجزئة الأمة العربية. فشعار فرق تسد كان جزءاً هاماً من توجهات واشنطن، وعنواناً رئيسياً في سياساتها تجاه المنطقة.

فزيارة "ريتشارد نيكسون" إلى المنطقة في بداية السبعينيات من القرن الماضي، والتي قيل إنها تهدف إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط، كانت إيذاناً ببدء سلسلة من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على مخيمات الفلسطينيين في لبنان ــ وارتبطت بظاهرتين:

الأولى: وردت في البيان المشترك الأمريكي ــ الإسرائيلي، الذي دعا الدول العربية إلى وقف تشجيع ما يسمى "الإرهاب" الفلسطيني ضد "إسرائيل"، وأنه يجب على كل دولة الامتناع عن تنظيم وتشجيع إنشاء قوات غير نظامية، أو عصابات مسلحة أو (فرق مرتزقة)، للإغارة على أراضي دولة أخرى حسب الرؤية الأمريكية – الإسرائيلية.

---

1 - فواز جرجس،"تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية"،"المستقبل العربي"، العدد 212، أكتوبر 1996، ص58.

الثانية: بدت من خلال التصريحات الرسمية الإسرائيلية، التي كانت تنم على أن ثمة اتفاقاً أمريكياً ــ إسرائيلياً على تقويض حركة المقاومة، على أساس أنها، في نظر الرئيس الأمريكي، حركة "إرهابية" ومجموعة "مرتزقة". ولذلك، أعلن "إسحاق رابين"، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، أنه ما دام لبنان لا يضطلع بمسؤوليته في منع تسرب الفلسطينيين عبر حدوده، فإن "إسرائيل" تشعر بحرية ضرب قواعد الفدائيين وتجمعاتهم."[1] ومما يسهل مهمتهم هذه الصراع الداخلي اللبناني وإشراك القوى الفلسطينية فيه.

فضلاً عن ارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بمجموعة من العلاقات، الاقتصادية والسياسية، بمراكز قوى، اجتماعية وسياسية وعسكرية، متنوعة ومتفاوتة، من القوى الإنعزالية اللبنانية. ولعل أبرز ما اتسمت به السياسة الأمريكية، مع بداية الحرب الأهلية اللبنانية، ما يلي:

1- ضرورة استمرار الحرب، حتى تحقق الهدف: وهو إجهاد الفلسطينيين، وتفتيت الموقف العربي؛ إذ إن مجرد الاستمرار في الحرب الداخلية الأهلية، يكشف التناقضات بين الدول العربية ويعمقها. مما يتيح السيطرة الإسرائيلية على مسار الأحداث في المنطقة.

2- الحؤول دون تحول لبنان إلى جبهة قتال ضد (إسرائيل).

3- السعي للإمساك بورقة تقسيم لبنان كمعادلة ضغط مباشر على سورية.

4- والإيحاء لها بإمكانية التدخل عسكرياً في لبنان، بحجة حماية مصالحها الاستراتيجية."[2]

وهي لم تحرك ساكناً أثناء الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار1978، حتى أنها لم تطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية الغازية. وجاء القرار الدولي رقم \425\ نتيجة توافق دولي. وفي خضم الحرب الأهلية اللبنانية، غزت إسرائيل لبنان عام 1982، مما أسهم في إذكاء حدّة الصراع فيه. ويشير إلى ذلك اللامبالاة الأمريكية بالغزو، ثم التأييد الأمريكي المباشر له. وفي الوقت عينه، أعلن رونالد ريغان ضرورة التكاتف من أجل استئصال "الإرهاب" من الشرق الأوسط، إضافة إلى أن أميريكة استخدمت حق النقض في مجلس الأمن للحيلولة دون اتخاذ قرار يدين "إسرائيل"، ويدعوها إلى انسحاب قواتها الغازية من لبنان. وأخيراً، اتضح جوهر الموقف الأمريكي، بدعوة المسؤولين الأمريكيين إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية من لبنان، كشرط لتسوية الأزمة."[3]

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية، ضمناً، بدور سوري متميز في لبنان، مقابل إبداء الدبلوماسية السورية بعض المرونة إزاء التحركات الأمريكية السياسية في المنطقة. إلا أن سورية تمسكت بثوابتها القومية باعتبار لبنان دولة شقيقة وجارة. وفي هذا الإطار، زار جورج شولتز، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، في 13 نيسان 1988، الشرق الأوسط،

1 -عبدالخبير عطا،البعد اللاانتصالي في سياسة بعض الأطراف تجاه المسألة اللبنانية، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص13.

2 - فواز جرجس،تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية، مرجع سابق، ص154.

3 - مصطفى علوان، دبلوماسية واشنطن والأزمة في لبنان،"السياسة الدولية"، العدد 43، 1976،ص23.

وقد أبلغه الرئيس السوري حافظ الأسد الموقف السوري الثابت منذ بداية الحرب الأهلية اللبنانية، والداعي إلى الوفاق الوطني. والحل الوحيد لهذه الأزمة يجب أن يكون حلاً لبنانياً – لبنانياً، وبمساعدة سورية وعربية. إن الحفاظ على الكيان الصهيوني وضمان تفوقه النوعي في المنطقة يعد محور السياسة الأمريكية في المنطقة، وعليه تسعى الولايات المتحدة لتحقيق هذا الهدف بشتى الوسائل ومنها النزاعات العربية – العربية، وإثارة الفتن الداخلية."[1]

ثالثاً– الدور الفرنســـي :

لقد كانت فرنسا تتابع الأحداث منذ البداية في لبنان. فبعد شهر واحد من حادثة عين الرمانة، وبالتحديد في 17 أيار 1975، أبلغ الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو، سليمان فرنجية، رئيس الجمهورية اللبنانية، أن المسؤولين الفرنسيين، على كافة المستويات، مهتمون بالوضع اللبناني، انطلاقاً من العلاقات التاريخية التي تربط لبنان بفرنسا."[2]

إلا أنها لم تمتلك رؤية واضحة للحل وحاولت الاتصال بقوى لبنانية داخلية وإقليمية ودولية، دون آفاق ملموسة. وشأن الموقف من غزو (إسرائيل) للبنان، تحركت الدبلوماسية الفرنسية بعض الشيئ، وذلك لسببين:

الأول– حماية المصالح الفرنسية في المنطقة، وخاصة في لبنان، وهي التي تدعي بروابطها التاريخية الوثيقة به.

والثاني– الاستجابة للنداءات العربية بدور فرنسي ناشط، يوازن الدور الأمريكي المنحاز إلى "إسرائيل".

فضلاً عن خوفها من انتصار أمريكي ــ إسرائيلي ساحق بعد الغزو، قد يؤدي إلى الاستغناء عن أي إسهام أوروبي مستقل في تحقيق السلام في المنطقة، وإطفاء نار الحرب الأهلية، ومن ثم، فرض تسوية، لا تراعي المصالح الأوروبية. وعليه يجب محاولة الاستفادة من الوضع الشائك، الذي نجم عن هذا الغزو، لإيجاد حل دائم في المنطقة."[3] إلا أن الواقع يؤكد أن السياسة الفرنسية الحقيقية لم تخرج مطلقاً عن مسار السياسة الأمريكية الشرق أوسطية.

وتجلى هذا المفهوم الفرنسي في عدد من المواقف، التي تبنتها فرنسا، خلال الأزمة والذي تمحور حول مسألتين أساسيتين:

أولاهما– العمل على احتواء الأزمة الناشئة من جديد. وظهر ذلك عبر:

---

1 - جمال المحمود، "محاضرات التاريخ السياسي اللبناني"، مرجع سابق.

2 - محمد سعد غامور، "لبنان كمعمل لاختبار التفاعلات الدولية السلمية في الشرق الأوسط"،"السياسة الدولية"، العدد 125، 1996، ص24-43.

3 - مصطفى فؤاد،دولية الصراع اللبناني، التدخلات الأجنبية وجهود المنظمات الدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1983،ص87.

1- دعوة فرنسا، في مشروعها، الذي قدم إلى مجلس الأمن، إلى الفصل بين القوات المتحاربة، وانسحاب الإسرائيليين عدة كيلومترات من حول بيروت.
2- اقتراح فرنسا أن يقتصر دور القوى الدولية، المتجهة إلى بيروت، على الفصل بين القوات المتحاربة.
3- تكثيف الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية. فالتقى كلود شيسون وزير خارجية فرنسا آنذاك مع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية. كما تحدث الرئيس فرانسوا ميتران مع ياسر عرفات، وهو أول اتصال بين مسؤول أوروبي رفيع المستوى بالزعيم الفلسطيني، ودار الحديث حول سبل الخروج من الواقع الراهن.

وثانيهما- ربط فرنسا تسوية الأزمة اللبنانية بتسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط. فقد دعا المشروع الفرنسي في مجلس الأمن إلى بدء مفاوضات تكفل الوجود والأمن والحقوق الشرعية لجميع الدول والشعوب المعنية، وذلك بعد تسوية الأزمة الناتجة عن غزو "إسرائيل" الأراضي اللبنانية."[1]

وبالرغم من بعض التمايز الفرنسي – الأمريكي في معالجة الأزمة، إلا أن فرنسا كانت ضمن المحور الأمريكي – الإسرائيلي. ويرى الفرنسيون دور المجموعة الأوربية في الحفاظ على أمن "إسرائيل" من خلال تسوية ناقصة ومنقوصة، دون آفاق مستقبلية ملموسة.

المطلب الثالث : واقع المؤسسات الدستورية في ظل الصراعات

اذا كان لبنان بلد التمايزات السياسية، فإن أحدى أبرز مفارقاته أن نظامه السياسي ذو تركيبة فريدة بنوعه في العصر الحديث. فالنظام اللبناني، هو نظام معتل حتى اللحظة، نتيجة طابعه الطائفي الحاد وسطحية ديموقراطيتة التي تعبر عن واقع النخبة السياسية الموجودة فيها.

وكانت أولى إفرازات الحرب أنها أسقطت مقولة "التعايش المشترك"، التي تغنى بها اللبنانيون على الدوام، بعدما انقطع الحوار بين اللبنانيين واحتكموا إلى السلاح، وتعطلت قنوات الاتصال الاقتصادية فيما بينهم، وحدث انشطار مجتمعي على أساس طائفي – مذهبي وسياسي، ناتج عن مشاريع التقسيم، وحركة التهجير القسري، والنزوح داخل البلاد. فكان سقوط مقولة "التعايش" أكثر عمقاً على جيل الحرب من الطوائف المتنافسة، الذي لم يتسن لها حتى الالتقاء على أية من قواسم العيش المشتركة. لقد كان الآخر بالنسبة لكل فريق هو ذلك "المجهول" دينياً وفكرياً وثقافياً. ومن حسن الطالع أن اتفاق

1 - عبدالخبير عطا،البعد اللاانتصالي في سياسة بعض الأطراف تجاه المسألة اللبنانية، مرجع سابق، ص28.

الطائف قد أعطى هذا التعايش صفة الميثاقية، ولا يمكن أن يعيش لبنان ويستمر إلا واحداً موحداً على أساس انتمائه العربي."[1]

<u>على الصعيد الاقتصادي</u>، أدى تدمير وسط بيروت التجاري وقيام "خطوط التماس" الجغرافية والإيديولوجية إلى تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد مناطقي، تمثل في اللامركزية الاقتصادية الطائفية، بعدما تكيفت قطاعات الإنتاج مع مستجدات الحرب واستقرت في المناطق التي تنتمي إليها طائفياً وسياسياً. كما عمد العديد من المصارف الرئيسية إلى الانتقال من الوسط التجاري إلى الأحياء الداخلية، ضمن تقوقع واضح. وقد أسهمت هذه التطورات مجتمعة في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وأدت أيضاً إلى تهميش دور بيروت كمركز تجاري – خدماتي. وبالمقابل، قامت أسواق شعبية فقيرة. وهكذا تحول الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد حرب بين كانتونات سياسية وطائفية، مع تدني المستوى المعيشي للمواطنين، ونتشار البطالة والفساد.

أما **<u>على الصعيد السياسي</u>،** أدت الحرب إلى سقوط "الميثاق الوطني" الذي حكم علاقات الطوائف اللبنانية منذ عام1943، على أساس (ديمقراطية توافقية) تقوم على توزيع السلطة والمناصب على أساس نسبي بين الطوائف، بحيث أنها مكنت الموارنة من فرض هيمنتهم على الدولة ومؤسساتها، عبر حصولهم على نسبة 6 إلى 5 من مقاعد المجلس النيابي ومجلس الوزراء، فضلاً عن احتكار مناصب نافدة وحساسة في السلطة، ضمن صبغة المارونية السياسية التي شكلت آنذاك نوعاً من الهيمنة السياسية الطائفية. مما أوجد خللاً سياسياً واضحاً، وشرخاً عميقاً في الحياة السياسية اللبنانية."[2]

وفي ضوء الانهيار الأمني، بدأ اللبنانيون يعيشون في نظام مؤسساتي غريب، فجرى "تفريع" الجامعات اللبنانية ووزارات الدولة ومؤسساتها من كوادرها التي أصبحت تعمل وفق مزاجية البيروقراطية الحكومية والقوى الميليشياوية المهيمنة. كما جرى تقاسم وسائل الإعلام، وأصبح هناك عددة مطارات كانتونية جاهزة لاستقبال الطائرات، استكمالاً للتقسيم. وعلى طول الساحل اللبناني، نشأت مرافىء غير شرعية تحت سيطرة الميليشيات، مستفيدة من تعطل مرفأ بيروت معظم فترات الحرب. وبين عامي 1988 و1990، أصبح للبنان حكومتان وقيادتان للجيش."[3] في ضوء التمرد السياسي والعسكري الذي حصل آنذاك.

ومثل التركيب الطائفي للجيش اللبناني أهم العوائق التي حالت دون إرساء دعائم جيش قوي موحد؛ فإضافة إلى التركيب الطائفي، اتسم الجيش اللبناني بالضعف الناجم عن انخراطه في السياسة، إلا أنه

---

1 - عبد الرؤوف سنو، المجتمع اللبناني في زمن الحرب:1975-1990، بيروت، الجامعة اللبنانية، 2000، ص22.
2 - انطوان خوري، الحرب في لبنان 1959-1979، بيروت، دار الفارابي، 1987، ص34-35.
3 - فاطمة بدوي، الحرب والمجتمع والدولة، بيروت، 1994، دار الفارابي، ص45.

على الرغم من ذلك مثل جهازاً مستقلاً، على عكس الحال في كثير من دول العالم. استقل قائد الجيش استقلالاً تاماً عن السلطة التنفيذية."[1]

وفي غياب قانون التجنيد الإجباري، تحكمت السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية اللبنانية، وهو ما تبدى من خلال عمليات التطهير والتبديل في القيادات العسكرية، حسب التغيرات في الهيكل السياسي. ولعل ما ضاعف من تدني فاعلية الجيش اللبناني، تفشي الفساد بين القيادات العسكرية، من خلال تلقي العمولات والرشاوى، وقد أشار هذا إلى أن النظام السياسي، قبيل الحرب الأهلية اللبنانية، لم يكن يرغب في تقوية الجيش اللبناني."[2]

وهكذا، يمكن القول إن الجيش اللبناني قد أصبح، أثناء الحرب الأهلية، مشلولاً بشكل كامل، وكشف تقرير لمساعد رئيس الأركان، استحالة استخدام الجيش، كوحدة متماسكة، أثناء الحرب، لأنه سيصبح "جيشاً لفريق أو لطائفة وليس جيشاً لدولة"، الأمر الذي استلزم تحويل هذا الجيش إلى جيش وطني بعد عام 1989، بمساعدة سورية واضحة.

وأصبح البرلمان اللبناني المنتخب عام 1972، عاجزاً تماماً عن القيام بمهامه التشريعية والدستورية. إلا أن أعضائه ساهموا في كتابة وثيقة الطائف عام 1989، ومن ثم إقرارها. ومما ساعد في تراخي وشلل المؤسسات الدستورية:

أولاً– غياب الدور السياسي: فمن ائتلاف الطوائف داخل نظام واحد، انبثق نظام طوائفي، سياسي، أدى إلى تشردم المؤسسات الدستورية وإبطال عملها القانوني. وتبدى هذا في عجز الحكومات المتعاقبة عن القيام بدورها، فضلاً عن تعطيل مقام الرئاسة الأولى والثالثة.

ثانياً– ترابط الإقطاعية الأسرية والطائفية: احتفظت الطبقة الإقطاعية بسلطتها ونفوذها السابقين على بروتوكول 1864، الذي عزز بدوره ارتباطها المصلحي بالطائفية، بأن وزع مناصب مجلس الإدارة ووظائف الإدارة عامة، على الزعماء الإقطاعيين، وفق نسب طائفية محسوبة ومتفاوتة. وبتفاعلها مع الطبقة الإقطاعية، تطورت الطائفية في ظل هذا النظام، إلى بناء فوقي أيديولوجي وسياسي، للتركيب الاقتصادي القائم. وأصبحت مؤسسات الدولة لا تعبر حقيقة عن واقع سياسي واقتصادي وإجتماعي سليم وصحيح في لبنان.

1 - باسم الجسر،الصراعات اللبنانية والوفاق 1920 - 1975، مرجع سابق، ص98.
2 - تيودور هانف،لبنان تعايش في زمن الحرب، مرجع سابق، ص34.

ثالثاً- بروز البيروقراطية السياسية: ارتبطت هذه البيروقراطية السياسية بمؤسسات الدولة المنهارة، ونخبتها السياسية المشلولة والمرتبطة بالخارج، فأصبحت المؤسسات الدستورية رمزاً لها.

رابعاً- ترسيخ الانفصال: من بروتوكول 1864 إلى ميثاق 1943، مروراً بالانتداب الفرنسي، وامتداداً إلى عهد الرئيس فؤاد شهاب، كانت سياسة النظام الطائفي حريصة على الاحتفاظ بتمييز الكيانات الفئوية (الطائفية وغيرها)، داخل الائتلاف، الذي حكم لبنان طيلة هذه العقود. فمن مجلس إدارة لبنان، في عهد المتصرفية، إلى المؤسسات "الدستورية"، في عهد الانتداب الفرنسي، إلى مختلف تشريعات عهود الاستقلال، بعد 1943، رسخت الطائفية، على الصعيد السياسي، بموجب قوانين أساسية، وأعراف سلوكية، لها حرمة القوانين. فعلى صعيد الأحوال الشخصية، طور النظام الملي، وعمقت مفاهيمه وأحكامه، وصدر قرار، في 13 مارس 1936، يقضي بتقسيم الطوائف إلى طوائف تاريخية، خاضعة لأنظمتها الطائفية الخاصة، وأخرى عادية، خاضعة لأحكام القانون المدني."[1]

إن الامتحان القاسي والأقسى للنظام السياسي اللبناني حدث في سنوات الحرب، وهي تجربة حاسمة كان يمكن لها تصويب الحل على القاعدة السلمية والسليمة، ولكن الممارسة السياسة الداخلية للبنانيين لم تكن بالمستوى المطلوب.

1 - عصام نعمان، إلى أين يسير لبنان، مرجع سابق، ص13-14.

المطلب الرابع: المساعي العربية والدولية لإنهاء الحرب الأهلية.

أولاً- مبادرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:

بادرت الجامعة العربية لإيجاد حل للأزمة الناشئة في حزيران 1976، بتشكيل قوات الردع العربية، وتبني الحل عبر مؤتمرات القمة العربية اللاحقة. ومع تفجر الأوضاع اللبنانية، أصدرت الأمانة العامة بياناً، في 21 أيلول 1975، وصفت فيه أحداث لبنان بأنها تجاوزت كل تصور، ولا يستطيع أحد تبريرها، ورأت أن ثمة أخطاراً تهدد الوطن العربي، يمكِن تلخيصها في ما يلي:

1- تعرض لبنان للتقسيم، تنفيذاً لما تردد عن وجود مخططات مشبوهة، لإنشاء دويلات عنصرية صغيرة، مجاورة (لإسرائيل).

2- استدراج الدول العربية إلى صراعات فيما بينها، تهدد التضامن العربي وتضعفه.

3- إتاحة الفرصة لإسرائيل، لتحقيق جزء من سياستها التوسعية التقليدية، بضمها جنوب لبنان، والاستيلاء على منابع نهر الليطاني.

4- التأكيد للرأي العام العالمي، أن النظرية التي تنادي بها منظمة التحرير الفلسطينية، والتي وجدت صدى لدى بعض قطاعات من الرأي العام، بإنشاء دولة فلسطينية، يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون، هي غير قابلة للتطبيق عملياً، بدليل ما يحدث في لبنان. وهذه نظرية إسرائيلية تخالف الواقع بحكم عنصرية الكيان الصهيوني وعدوانيته."[1]

وإزاء هذه الأخطار المرتقبة، التي لا تهدد لبنان فحسب، بل يمكِن أن تؤثر تأثيراً مباشراً على جميع الدول العربية، واصلت الأمانة العامة تحركها، دبلوماسياً، بإجراء اتصالات مع سفير لبنان والسفراء العرب في القاهرة، ومع وزراء الخارجية ، ورؤساء الوفود العربية، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، لبحث الوسائل المجدية لتطويق الأحداث في لبنان، ووقف المذابح الدموية فيه. وقد اقترح الأمين العام على وزراء الخارجية العرب عقد اجتماع لهيئة مجلس الجامعة، وإصدار بيان يناشد لبنان المحافظة على وحدته الوطنية. إلا أن رد بيروت على هذه الاتصالات، كان رداً سلبياً، برفض تعريب القضية، على أساس أن الحل سيكون لبنانياً."[2] وكانت هذه سياسة موجودة وعلنية في تلك الفترة لدى بعض الأطراف اللبنانية.

1 - أحمد يوسف القرعي،"دور الجامعة العربية بين المبادرة والإخفاق"،"السياسة الدولية"، العدد 43، كانون الثاني، 1976، ص23-24.
2 - حليم بركات،المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص65.

وتواصلت جهود الأمانة العامة، وتكثفت إثر الغزو الإسرائيلي للبنان، في بداية صيف عام 1982، لمواجهة نتائج هذا الغزو، والتصدي لأخطاره. ومتابعةً لهذه الجهود، زار الأمين العام للجامعة العربية لبنان، في 3 أب 1984، حيث اجتمع إلى رئيس الجمهورية اللبنانية."[1]"

ونتيجة لاجتماع العمل الطارئ، الذي عقده الأمين العام، في أب 1984، صدر قراراً بتشكيل فريق عمل مختص، في الأمانة العامة للجامعة، برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون العربية، وعضوية ممثلين لمختلف إدارات الأمانة العامة ذات العلاقة. وأناط الأمين العام بهذا الفريق مهمة متابعة الوضع في لبنان من جميع نواحيه، واقتراح خطوات التحرك اللازمة."[2]" وبناء على مبادرة الأمين العام هذه، بدأ تحرك مخطط لدعم قضية الجنوب والأراضي اللبنانية المحتلة، شمل المستويين العربي والدولي، ومن جميع الجوانب الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية. **ففي إطار التحرك على المستوى العربي:**

1- وجه الأمين العام رسائل إلى الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية العرب، تلفت إلى التطورات النوعية الخطيرة، التي يشهدها جنوبي لبنان، نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، نظراً لما له من أثر في تصعيد الحرب الأهلية، وتناشد القيادات العليا للأمة العربية اتخاذ موقف عربي موحد وسريع في شأنها. كما وجه رسائل إلى جميع وزراء الخارجية العرب، تدعو إلى ضرورة عودة السفراء العرب إلى بيروت، دعماً لجهود حكومة الوفاق الوطني في إعادة معالم الحياة الطبيعية إلى العاصمة اللبنانية.

2- واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته السابعة والثلاثين (في عمان 27 ــ 30 أب 1984) واستكمالاً للجهود، التي كانت بذلتها الأمانة العامة، وللقرارات السابقة، قراراً ناشد فيه الدول العربية فتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية، ذات المنشأ اللبناني المؤكد، دعماً لصمود الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الإسرائيلي، ودعوة السلطات اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة للحيلولة دون تسرب المنتجات الإسرائيلية عبر أراضيها.

3- وبادرت الأمانة العامة إلى إدراج موضوع جنوبي لبنان والأراضي اللبنانية المحتلة في جدول أعمال مجلس الجامعة، في دورته الثانية والثمانين (تونس 24 ــ 25 أيلول 1984). واتخذ المجلس في هذا الشأن، قراراً مطولاً أكد فيه سيادة لبنان وحقوقه الوطنية الثابتة، ودعا الأمين العام للجامعة إلى متابعة مساعيه لتنفيذ القرارات العربية، الرامية إلى دعم الصمود اللبناني في الجنوب.

4- ووجه الأمين العام رسائل إلى المجالس الوزارية العربية، وإلى المنظمات العربية المتخصصة، والاتحادات العربية ذات العلاقة، تشرح الوضع الخطير في جنوبي لبنان وتطلب إدراج قضيته في جداول أعمال اجتماعاتها، واتخاذ القرارات والإجراءات، الكفيلة بدعم صمود الجنوب، ومساندة

---

1 - عبد الرؤوف سنو، المجتمع اللبناني في زمن الحرب:1975-1990، مرجع سابق، ص92.

2 - عبدالخبير عطا، البعد اللااتصالي في سياسة بعض الأطراف تجاه المسألة اللبنانية، مرجع سابق، ص165.

مقاومته الوطنية، وكذلك، التحرك الفوري، في شأن هذة القضية، على الصعيدين العربي والدولي، كل في نطاق اختصاصه. **5**- وقد استجابت المجالس الوزارية العربية، والمنظمات العربية المتخصصة، التي عقدت اجتماعاتها خلال هذه الفترة، لدعوة الأمين العام، فأدرجت موضوع جنوبي لبنان في جداول أعمالها، واتخذت عدداً من القرارات والإجراءات المهمة، في هذا الخصوص."[1]

وفي إطار التحرك على المستوى الدولي، شملت مبادرة الأمين العام عدداً من رؤساء الدول الكبرى، وأهم المنظمات، الإقليمية والدولية، ذات العلاقة، والبعثات الخارجية للجامعة ومجالس السفراء العرب. وكان موضوع جنوبي لبنان، والأراضي اللبنانية المحتلة، موضوعاً رئيسياً في الاتصالات الدولية المباشرة، التي أجراها الأمين العام للأمانة العامة، إذ:

1- زار الأمين العام، في 4 أيلول 1984، أيرلندا، لكونها رئيسة الجماعة الأوروبية، خلال الدورة، التي تواصلت حتى نهاية عام 1984، وأجرى خلال زيارته مباحثات مع كل من رئيس الوزراء الإيرلندي ووزير الخارجية، وركز خلالها، على أخطار استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب والأراضي اللبنانية الأخرى، وتصاعد مخططات الممارسات الإسرائيلية ضد الجنوب، أرضاً وسكاناً ومياهاً. وطالب الجماعة الأوروبية بمساعدة لبنان على تحرير أراضيه، واتخاذ الإجراءات الرادعة لإسرائيل.

2- أما رئيس وزراء أيرلندا ووزير خارجيتها، فأوضحا رأي الحكومة الأيرلندية، في ضرورة انسحاب إسرائيل من لبنان، وضرورة طرح موضوع تحويل المياه اللبنانية على مجلس الأمن الدولي، والتركيز في فضح السياسة الإسرائيلية أمام الرأي العام العالمي. كما أكدا أن أيرلندا، كرئيسة للجماعة الأوروبية، آنذاك، سوف تعمل على مساندة لبنان خلال اجتماعات وزراء خارجية دول الجماعة."[2]

إن دور جامعة الدول العربية لم يكن دوراً مؤثراً وفعالاً بحكم واقعها الصعب، والحالة السياسية لمختلف الدول العربية. وهذا ليس بالأمر الجديد، الذي يدعو إلى إعادة النظر بها كهيئة عربية جامعة للعمل العربي المشترك. فاتسم موقفها بالقصور والتردد دون الطموحات والمسؤوليات العربية تجاه دولة عربية شقيقة.

---

1 - جهاد الزين،"لبنان: الحرب المصادرة والخط اللبناني العربي"،"المستقبل العربي"، العدد 96، 1987، ص87-88.

2 - عبد العزيز نوار،تطور لبنان السياسي في الأزمة اللبنانية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1981، ص112.

ثانياً – دور الأمم المتحدة في الحرب الأهلية اللبنانية

ثمة عوامل جوهرية، "خارجة عن العوامل الشكلية، أو الإجرائية، أو العامة"، فرضت على الأمم المتحدة الاكتفاء بدور المشاهد، في الحرب الأهلية اللبنانية. أهمها انعدام الإجماع العربي على موقف معين، إزاء هذه الحرب، وارتباط هذه المنظمة بالتوازن الدولي، وامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية ودولاً أخرى لحق (الفيتو)، والشلل الواضح في آليات عملها ومؤسساتها.

وأسهم الغزو الإسرائيلي عام 1978، في خلق الشروط الملائمة لإرسال قوة دولية إلى جنوبي لبنان. إذ إن "القوات المشتركة"، الفلسطينية والوطنية اللبنانية، أبعدت إلى خارج المنطقة إبعاداً كاملاً. ولم يكن للحكومة اللبنانية أي وجود فعلي فيها، منذ عام 1976. وكان الجنود، بقيادة الرائد سعد حداد، وإلى جانبهم الميليشيات الإنعزالية المحافظة، يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع قوات الجيش الإسرائيلي، على الرغم من ادعائهم بأنهم خاضعون للسلطة اللبنانية. وكانوا يعدون، عملياً، جزءاً من الجيش الإسرائيلي."[1] ويمكن القول إن إرسال القوات الدولية توافق إلى حد ما مع الرغبة الإسرائيلية، كما استجاب لرغبة الحكومة اللبنانية في استعادة سلطتها. وتواءم كذلك مع رغبة الفلسطينيين واليسار اللبناني، في تحقيق انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوبي لبنان.

ولم يسلم لبنان من التدخلات الأجنبية بعد إعلان استقلاله عن فرنسا، خاصة مع استمرار الطائفية والصراعات الدولية، التي تبدت في العديد من الأحداث، من أهمها أزمة 1958، إلى أن تفجرت الشرارة الأولى للحرب الأهلية الأخيرة، عام 1975، فاتحة الباب على مصراعيه، أمام الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية في لبنان، إذ أسهم المناخ السائد آنذاك، على كافة هذه الأصعدة، في تأجيج حدة هذا الصراع."[2]

ففي أعقاب حرب تشرين عام 1973، وبعد توقيع اتفاقات فك الاشتباك، بين إسرائيل وكل من مصر وسورية، كان هناك اتجاه للتوصل إلى تسوية سلمية، عبر مؤتمر جنيف والأمم المتحدة. إلا أن التوازن الذي كان قائماً بين العرب وإسرائيل، لم يكن في مصلحة العرب بصورة تامة لم يكن مقبولاً من إسرائيل، خاصة في ظل أهمية النفط وازدياد عناصر القوة العربية، والتضامن النسبي بين الأقطار

1 - مصطفى فؤاد، دولية الصراع اللبناني، التدخلات الأجنبية وجهود المنظمات الدولية، مرجع سابق، ص35.
2 - سليم حداد، قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص43.

العربية، وازدياد دور المقاومة الفلسطينية. ومن ثم، كان على إسرائيل أن تلعب دوراً في تعديل ميزان القوى، تعديلاً يقترب بموجبه، من الحالة التي تراها ملائمة لأهدافها ومصالحها."[1]

ويرى الباحث انه خلال سنوات الحرب لم يكن هناك دور ملحوظ لمنظمة هيئة الأمم المتحدة سوى بعض البيانات السياسية التي لا تعالج داء أو مصيبة. ولم يتكل لبنان الدولة أو العرب بمجموعهم عليها لمعرفتهم المسبقة بواقعها. ولم تستطيع هذه المنظمة في تحقيق أهم أهدافها وهو تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فكيف بحل لأزمة داخلية لدولة هي عضو فيها.

1 - ياسين العيوطي، الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان،"السياسة الدولية"، العدد 43، يناير 1976، ص65-66.

الفصل الثالث: وثيقة الوفاق الوطني اللبناني لعام 1989.

– المبحث الأول: طبيعتها ودور المؤثرات الخارجية في إقرارها.

المطلب الأول: التحضير لمشروع الوثيقة.

المطلب الثاني: مضمون وبنود الوفاق الوطني.

– المبحث الثاني: ردود الأفعال الداخلية والخارجية.

المطلب الأول: المواقف الداخلية.

المطلب الثاني: المواقف الخارجية.

– المبحث الثالث: النظام السياسي اللبناني وتداعياته.

المطلب الأول: تعديلات الطائف وانعكاساتها على النظام السياسي.

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية للنظام السياسي اللبناني وآفاقه.

– المبحث الرابع: رؤية مستقبلية للوضع في لبنان.

المبحث الأول : طبيعتها ودور المؤثرات الخارجية في إقرارها.

بدأ التحضير الجدي لإنهاء الأزمة اللبنانية، على قاعدة الوفاق، في مؤتمر القمة العربية غير العادي، المنعقد لهذه الغاية في الدار البيضاء في الفترة 23 و26 أيار 1989. وكانت مناقشات المؤتمر تدلل على أن قرار الحل قد اتخذ، وأن الأزمة اللبنانية في سبيلها للمعالجة، إذ وضعت نتائج المؤتمر ومقرراته الأسس الرئيسية وشبه النهائية للحل المطلوب.

وبعد استعراض أخطار الوضع اللبناني، أكد القادة أن الأزمة اللبنانية يجب حلها في الإطار العربي، تأكيداً لعروبة لبنان وللمسؤولية العربية حياله، وقرروا تأليف لجنة عليا من ملك المغرب الحسن الثاني، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، ورئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد، وكانت صلاحياتها واسعة، وحددت مهمتها في برنامج عمل دقيق وأهداف واضحة. أما الأهداف، فهي: "مساعدة لبنان على الخروج من محنته، وإنهاء معاناته الطويلة، وإعادة الأوضاع الطبيعية إليه، وتحقيق الوفاق الوطني بين أبنائه، ومساندة الشرعية اللبنانية، القائمة عليه، وتعزيز جهود الدولة اللبنانية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وبسط سلطتها الكاملة على كافة التراب اللبناني، بهدف حماية أمنها واستقرارها بقواها الذاتية، تمهيداً لإعادة إعمار لبنان، وتمكينه من استئناف دوره الطبيعي ضمن الأسرة العربية"."[1]

وأعلنت اللجنة الثلاثية مبادرة من سبعة بنود في 16\أيلول 1989، وهي:

1- وقف إطلاق النار فوراً.

2- تأليف لجنة للإشراف على هذه العملية.

3- وفك الحصار البحري وفتح مطار بيروت.

4- وقف استقدام السلاح سواء بالشراء أو بالتهريب.

5- دعوة جميع الدول المعنية بالأزمة اللبنانية إلى وقف إمداد اللبنانيين المتقاتلين بالسلاح.

6- دعوة النواب اللبنانيين إلى اجتماع لإعداد وثيقة الوفاق الوطني في 30 \ 9 \ 1989.

7- إيفاد الأخضر الإبراهيمي إلى لبنان لوضع هذه القرارات موضع التنفيد."[2]

صدر بيان اللجنة الثلاثية هذا، وفي لبنان حكومتان، الحكومة الأولى برئاسة ميشال عون، والثانية برئاسة سليم الحص. لقد وصلت الحالة اللبنانية جراء الحرب الأهلية وهذا الوضع إلى حد لم يعد

1 - محمد شقير،"لبنان ماذا سيفعل الحلف الثلاثي"،"الوسط"، 1992/9/7، ص45.

2 - شكري نصرالله، تاريخ لبنان واللبنانيين-نظرة إلى الوراء، مرجع سابق، ص286.

مقبولاً، نظراً لمخاطرها الوطنية والقومية، واستنزفت القوى الداخلية إلى حد بعيد. فتحركت اللجنة العربية بدعم عربي سوري لإنجاح مهمتها.

وتعد سورية الدولة العربية الجارة الأقرب للبنان، وهي المتضررة بشكل مباشر جراء هذه الأزمة الحادة. واعتبر هذا المسعى العربي استكمالاً لمساعيها السابقة لحل الأزمة اللبنانية. وأجرت العديد من الاتصالات مع القوى اللبنانية المتصارعة لإيجاد مخرج مشرف. واستقبلت اللجنة العربية من قبل القيادة السورية، وقدمت لها مختلف أشكال الدعم. ويعد هذا الموقف من المواقف المؤثرة والمباشرة في عقد جلسة للنواب اللبنانيين في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية.

وكان الموقف الدولي مساعداً لتحقيق ذلك، وخاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أرسلت موفدها "ميرفي" مرات عديدة إلى دمشق، مع العلم أن واشنطن قد أذكت سابقاً نار الحرب الأهلية اللبنانية للحفاظ على أمن "إسرائيل"، بعدما فشلت في إقناع دول المنطقة بها، حسب ما جاء في رسالة هنري كيسنجر لريمون إده عام 1976. وهو الذي قال للرئيس اللبناني سليمان فرنجية في 16\12\1973، أن لبنان هو فائض جغرافي، فانتفض فرنجية ليقول له إن لبنان هو رسالة، علماً أن كيسنجر هو صاحب نظرية التقسيم للمنطقة العربية."[1]

المطلب الأول: التحضيــر لمشروع الوثيقــة

وثيقة الطائف، أو وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، هي نتيجة جهود عربية مكثفة بذلت، بتأييد دولي لتحقيق الوفاق بين اللبنانيين. وهي تحتوي على مسلمات أساسية في ركائز بناء الدولة اللبنانية "الجديدة". ولم يكن مشروع اتفاق الطائف أول مشروع وفاق يبحثه اللبنانيون، إذطرحت مجموعة حلول سابقة لم تجد طريقها إلى التطبيق سيما ما طرح في مؤتمر لوزان عام 1984. وتوالت مشروعات الحلول الداخلية في مجال الإصلاح السياسي، مع كل انفراج في الصراع، وكثرت الوثائق والثوابت والنقاط. التي نوقشت دون نتائج تذكر.

ووصل النواب اللبنانيون تباعاً إلى مدينة الطائف الجبلية في المملكة العربية السعودية، وكان الهدف الوحيد والأساسي، هو التوصل إلى صيغة للوفاق الوطني اللبناني وإنهاء الحرب الداخلية. وقد حضر إلى الطائف من مجموع ثلاثة وسبعين نائباً، اثنان وستون، وتغيب أحد عشر نائباً، وثلاثة منهم عدوا مقاطعين ورافضين، هم: ريمون إده وألبير مخيبر وإميل روحانا صقر."[2] واكتمل عدد النواب مساء 29 أيلول 1989، حيث افتتح المؤتمر صباح الثلاثين منه، بكلمة خادم الحرمين الشريفين، باسم

1 - جمال المحمود، "محاضرات حول التاريخ السياسي اللبناني"، كلية علوم السياسية، جامعة دمشق، 2010.
2 - احمد سرحال، "وثيقة الطائف للوفاق الوطني"، صيدا، المكتبة العصرية، 1993، ص115.

اللجنة الثلاثية العربية العليا، ألقاها وزير خارجية المملكة سعود الفيصل، وبكلمة رئيس مجلس النواب اللبناني آنذاك حسين الحسيني."[1]

ومنذ اللحظة الأولى، شكلت: الإصلاحات السياسية، والسيادة محور النقاش. وتوزع النواب إلى مجموعات مختلفة. من بينها:

أ. مجموعة المنطقة "الشرقية"،وتكونت من ممثلي "الكتائب" و"الموارنة المستقلين" و"الأحرار"، مثلهم جورج سعادة وبطرس حرب وبيار دكاش.

ب. مجموعة المنطقة "الغربية"، ومنهم صائب سلام ونزيه البزري.

ج. مجموعة "البقاع والجنوب"، ومنهم حسين الحسيني.

د. مجموعة "سعاة الخير"، الذين يناصرهم بعض الأرمن، وبعض الروم، مثلهم خاتشيك بابكيان ونصري المعلوف.

هـ. أما صوت الطائفة الدرزية، فمثله توفيق عساف، الذي عرض ما سمي المطالب الدرزية.

و. وكان زاهر الخطيب من المستقلين الوطنيين.

ز. وبرزت الدعوة إلى سيادة الدولة، والمساواة الوافية بين كافة المواطنين على أساس إنهاء الحرب، وحل الأزمة اللبنانية."[2]

وتباينت نظرة النواب إلى أسبابها فمنهم من ركز على الأسباب الداخلية، باعتبارها حرب أهلية بين اللبنانيين أنفسهم والمشكلة داخلية، لذا فإن علاجها يكمن في الإصلاحات السياسية، في حين ركز بعضهم الآخر على الأسباب الخارجية، ورغب بعضهم الآخر في إظهار الحرب على أنها حرب إقليمية بحتة، وعلاجها في استعادة السيادة الوطنية التامة. وقد جمع مشروع الوثيقة، الذي عرض على النواب في الطائف، العديد من نقاط الوفاق، التي تضمنتها الوثائق السابقة. إلا أنه أبرز بعض الجديد في الصيغة الداخلية والكثير في صيغة العلاقات بسورية.

والمشروع الذي طرح على النواب للنقاش، يلخص أفكار عديدة، بدأ نقاشها بين بعض المسؤولين اللبنانيين، ثم بينهم وبين المندوبين العرب، ومن الذين أسهموا في إعداد المشروعات، وصولاً إلى المشروع النهائي: الرئيس الحسيني والرئيس الحص، ولجنة من النواب المسيحيين، اختارهم البطريرك الماروني، ومنهم رينيه معوض، وجورج سعادة، وبطرس حرب. وعن اللجنة العربية الأخضر

---

1 - جوزيف أبو خليل،"لبنان بعد اتفاق الطائف"،"المستقبل العربي"، العدد 165، 1992، ص123.

2 - ألبير منصور،الانقلاب على الطائف، بيروت، دار الجديد، 1993، ص76.

الإبراهيمي ورفيق الحريري، بإشراف الأمير سعود الفيصل، ووزيرا خارجية المغرب والجزائر."[1]
وكانت سورية حاضرة عبر الاتصالات المباشرة معها، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وتضمن مشروع وثيقة الوفاق الوطني النقاط التالية:

أولاً – المبادئ العامة والاصلاحات السياسية.
ثانياً – بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.
ثالثاً – تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي.
رابعاً – العلاقات اللبنانية – السورية."[2]

إذاً، نص مشروع وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي وافق عليها النواب اللبنانيون المجتمعون في الطائف، مايلي:

1 – مشروع الإصلاح سياسي، الذي يؤمن مشاركة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين، بما يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد واقترح كمرحلة أولى، عقد اجتماع للبرلمانيين خارج لبنان، من أجل التشاور والاتفاق على إعادة الحياة إلى كافة المؤسسات الدستورية اللبنانية، وإجراء الإصلاحات السياسية المطلوبة.(حسب المادة رقم واحد)

2 – بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني، بقواها الذاتية، وفقاً لقرار القمة العربية غيرالعادية، المنعقدة في الدار البيضاء.(وفق المادة 2 من الوثيقة)

3 – تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بالعمل بالوسائل كافة، على تنفيذ القرار رقم 425، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بإزالة الاحتلال، مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة عام 1949.(بناء على المادة 3)

4 – تأكيد العلاقات المميزة مع سورية، التي تستمد قوّتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة. وضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين، بموجب اتفاقات تعقد في شتى المجالات. وكذلك، تأكيد ألا يكون لبنان مصدر تهديد لأمن سورية، وألا تمثل سورية، في المقابل تهديداً لأمن لبنان، بأي شكل من الأشكال."[3] (كما ورد في المادة الرابعة من الوثيقة)

1 - سعيد سليمان، لبنان والطائف، بيروت، دار آزال، 1990، ص67.
2 - وثيقة الطائف اللبنانية، بيروت، المكتبة المعرفية، 1989، ص56.
3 - جريدة البعث، "نص وثيقة الوفاق الوطني اللبناني"، العدد8086، 24\10\1989، ص9.

وبما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة والمبنية على اساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق، بتولي مهمة تحقيق الأمن. وضعت خطة أمنية شاملة، لكل لبنان، تتسم خطوطها العريضة بما يلي:

1ً – الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية، خلال مدة زمنية محددة.(وفق الفقرة 1 من المادة الرابعة من الوثيقة)

2ً – تعزيز قوى الأمن الداخلي، من خلال:

أ. فتح باب التطوع أمام جميع اللبنانيين، من دون استثناء، والبدء بتدريبهم مركزياً، ثم توزيعهم على الوحدات، مع إلحاقهم بدورة تدريبية دورية، ومنظمة.

ب. تعزيز جهاز الأمن، بما يتلاءم وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص، عبر الحدود، براً وبحراً وجواً.(بناء على الفقرة 2 من الرابعة)

3ً – تعزيز القوات المسلحة:

أ. تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الامن.

ب. يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية.

ج. يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الاغراض العسكرية دون سواها.(حسب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة)

4ً – حل مشكلة المهجرين اللبنانيين، والسماح لكل مهجَّر لبناني، منذ عام 1975، بالعودة إلى المكان الذي هجر منه."[1] (كما ورد في البند 4 من المادة رابعاً)

وتم الاتفاق على استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، وهذا يتطلب الآتي:

أ– العمل على تنفيد القرار 425، وسائر القرارات مجلس الامن الدولي القاضية بازالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة.

ب– التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في آذار 1949.

ج– اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الاراضي اللبنانية."[2] (وفق المادة 3 من الوثيقة)

<u>أما على صعيد العلاقات اللبنانية ـــ السورية:</u>

فقد اهتم اتفاق الطائف بتحديد نوعية العلاقات السورية ـــ اللبنانية، في إطار وجود مصالح بين البلدين، كمصالح إستراتيجية مشتركة. واعتبر الوجود السوري، حسب الأصول والقواعد وجوداً شرعياً، تتفق عليها بيروت ودمشق في الإطار العربي، الذي يجمعهما في ظل الإنتماء القومي، ومن

---

1 - كمال حمدان، الأزمة اللبنانية والهوية الوطنية، مرجع سابق، ص312.

2 - وثيقة الطائف اللبنانية، مرجع سابق، ص66.

خلال المنظمة الإقليمية العربية، وهي جامعة الدول العربية. وانطلاقاً من الانتماء القومي، ومن خلال الإطار العربي، عالج مؤتمر الطائف العلاقات اللبنانية ـــ السورية، والوجود العسكري السوري في لبنان إنطلاقاً من المصلحة القومية. فنظم الانسحاب السوري، وفقاً لخطة مرحلية محددة. تتفق فيها كلا العاصمتين."[1] وأقرها مؤتمر الطائف على قاعدة الصداقة المميزة، والأخوة والتعاون بين بلدين شقيقين، وفي إطار سيادة كل منهما واستقلاله، على أن تجسد في اتفاقات تفصيلية، وفقاً للحاجة.

المطلب الثاني : مضمون وبنود الوفاق الوطني

اولاً – رؤية اتفاق الطائف إلى الكيان والمجتمع في لبنان.

1 – الكيان اللبناني:

شمل اتفاق الطائف مقدمة للدستور، تحتوي على المبادئ والأسس، التي يجب أن يبنى عليها الكيان والمجتمع والنظام السياسي في لبنان. إذ لم يكن للدستور مقدمة، وكانت مبادئ الكيان والمجتمع والنظام، تستخلص من نصوص مواده، حتى تبدلت صراحة في الطائف، وشكلت أساس بنيان الاتفاق. وهي تشكل اليوم، جزءاً لا يتجزأ من الدستور، ولها فاعلية الدستور تماماً.

ومنها: "لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه ..."، إنه كيان قائم بذاته، شعباً وأرضاً. وللمرة الأولى، ينال لبنان باتفاق أبنائه، اعترافاً بكينونته، كوطن. وللمرة الأولى، يقر لبنان بإجماع أبنائه، بخاصة مسيحيوه، بعروبته وانتمائه العربي."[2] **(وفق البند آ من المادة الأولى للوثيقة)**

ولا شك أن هذه القرارات، تعد تاريخية، حققها وأنجزها مؤتمر الطائف وأنهى بها صراعاً، عقائدياً سياسياً، رافق لبنان منذ تأسيس دولته المستقلة. صراع استمر بين تياران، أحدهما يدعو إلى الوحدة العربية، أو السورية، منكراً على الكيان اللبناني استقلاليته، والآخر ينفي أي صِلة للبنان بالعروبة، ويرجعه تاريخياً، إلى الفينيقيين الكنعانيين، وهو جغرافياً، حلقة وصل بين شرق وغرب؛ أني جسر تواصل وصلته بالغرب على قدر صلته بالشرق. على حد زعم هؤلاء.

2 – المجتمع اللبناني:

أما المجتمع، الذي رسمه المؤتمرون في الطائف، فهو مجتمع موحد، يشهد تعدداً طائفياً. ومن مدخل العدالة، ولج مؤتمرو الطائف، ليؤكدوا على مطلبين أساسيين: مطلب الإنماء المتوازن، والعدالة الاجتماعية. "فالنظام الاقتصادي الحر، يكفل المبادرة الفردية، والملكية الخاصة، والإنماء المتوازن

1 - معن بشور،مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية، مرجع سابق، ص76.
2 - جريدة البعث، "نص وثيقة الوفاق الوطني اللبناني"، العدد8086، 24\10\1989، ص9.

للمناطق، ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فهو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، واستقرار النظام". وارتبطت خصوصيات الاقتصاد اللبناني، التي تشبث بها مؤتمرو الطائف، بالسرية المصرفية وحرية القطع، واحتياطي الذهب."[1] (حسب الفقرة و من المادة الأولى)

وفي ما يتعلق بخصوصيات البنية المجتمعية للبنان، أولى اتفاق الطائف شؤون التربية والتعليم والإعلام وحرية الرأي اهتماماً خاصاً، وذلك لدورها في إذكاء حدة الحرب الأهلية. فأكد أولوية العلم، وتوفيره للجميع، وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية، على الأقل، هذا إلى جانب تأكيد حرية التعليم وحماية التعليم الخاص.(كما ورد في البند هــ من المادة الثالثة)

ورأى المؤتمرون أن كتاب التاريخ، يجب أن تعاد صياغته، وتوحد، لضمان توحيد الذاكرة الاجتماعية، فهو خطوة مهمة على طريق الانصهار الوطني، وتعزيز الانتماء الوطني وفي الوقت عينه، ألح المؤتمرون على الانفتاح الثقافي والروحي. أما بالنسبة إلى الإعلام، فقد أشار الاتفاق إلى إعادة تنظيمه، في إطار الحرية المسؤولة، بما يخدم التوجهات الوفاقية، وإنهاء حالة الحرب. (بناء على الفقرة د من المادة 3)

أما النظام السياسي كما حدده اتفاق الطائف

أ. أسسه العامة:

نص اتفاق الطائف على أن؛ لبنان جمهورية ديموقراطية نيابية، وأن الشعب مصدر السلطات، كما أن النظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها. ونصت مقدمة الدستور اللبناني، التي وضعت في الطائف، على شكل النظام السياسي.(وفق الفقرة ج للمادة واحد للوثيقة)

ونص اتفاق الطائف على أن يوزع النواب على المناطق، وعلى الطوائف الدينية كذلك، وهو واقع يعكس الخصوصية اللبنانية. ويمثل هؤلاء الشعب في مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين."[2] (حسب البند 4 من الفقرة ا للمادة الأولى)

واللافت أنه لا يوجد في أي نظام ديموقراطي نيابي، مناصفة بين أعضاء المجلس النيابي، تبعاً لدينهم، أو وفقاً للنسبة العددية لطوائفهم. فالديموقراطية اللبنانية ديموقراطية تمثيلية صحيحة، في شأن توزيع السلطات، إلا أنها في خصوص تولي هذه السلطات، فهي ديموقراطية نيابية، مركبة، وليست عددية بسيطة، كما في الأنظمة الديموقراطية النيابية. والسلطات في لبنان، لها خصوصيتها الفريدة، إذ إن توزيع رئاساتها بين الطوائف، لا مثيل له في أي بلد آخر. بعض البلدان (غير الديموقراطية)

1 - سعيد سليمان، لبنان والطائف، مرجع سابق، ص183.
2 - احمد سرحال، "وثيقة الطائف للوفاق الوطني"، مرجع سابق، ص98.

تحصر الرئاسة في طائفة أو دين. أما في لبنان، فالرئاسات الثلاث (جمهورية، حكومة، مجلس) محصورة في طوائف معينة، وكذلك، نيابة الرئاسات."[1]

ب. مبادئه:

نص اتفاق الطائف على عدد من المبادئ، ضماناً لعدم تجدد الحرب الأهلية. من بينها إلغاء هيمنة طائفة بعينها على الطوائف الأخرى، وهي الطائفة المارونية المهيمنة بوساطة رئيس الجمهورية الماروني، الممسك بالسلطة الإجرائية، بل المحتكر للسلطات الأساسية كافة، خارج إطار المسؤولية والمؤسسات: من السلطة السياسية (في مجلس الوزراء)، إلى السلطة العسكرية (بوساطة قائد الجيش)، إلى السلطة الأمنية (بوساطة مديري الأمن العام والاستخبارات)، إلى السلطة المالية (حاكم مصرف لبنان)، إلى السلطة القضائية (مدعي عام التمييز والرئيس الأول)، إلى السلطة التوجيهية والإعلامية (رئيس الجامعة ومدير الإعلام)."[2] (كما ورد في البند ب من الفقرة 3 للمادة الأولى)

وقد ألغت وثيقة الوفاق في الطائف هذه الهيمنة، فعادت السلطات كلها إلى المؤسسات الخاضعة لمجلس الوزراء مجتمعاً. وهو ما حقق المناصفة في الحكم، بين المسلمين والمسيحيين، والمناصفة في كل من المجلس النيابي ومجلس الوزراء، فتحققت مشاركة جماعية في الحكم.

أما بالنسبة للرئاسات الثلاث فلقد وردت كالآتي:

1 – رئاسة الجمهورية :

تحول رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية، إلى رئيس للدولة. فهو يعمل وفقاً لاتفاق الطائف، على السهر على احترام الدستور، والمحافظة على استقلال لبنان، ووحدته وسلامة أراضيه. كما يعمل على تحقيق هذه الغاية، وفقاً لأحكام الدستور، بممارسة صلاحيات محددة، فصلها الاتفاق والدستور الجديد. وبذلك تقلصت صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح مجلس الوزراء مجتمعاً.

فهو يصدر القوانين، وله أن يطلب إعادة النظر فيها، منفرداً، من دون الحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء، مكتفياً بإطلاعه عليها فقط. وهذا الانفراد ينسجم مع كونه رئيساً للدولة، وهو يحيل مشاريع القوانين، المقررة في مجلس الوزراء، إلى المجلس النيابي لدراستها وإقرارها."[3] (بناء على البند 3 من الفقرة ب للمادة الأولى)

ومنح رئيس الجمهورية صلاحية حضور جلسات مجلس الوزراء وترؤسها، وإبداء الملاحظات والرأي في كل أمر يطرح، والمشاركة في النقاش، من دون حق التصويت في المجلس؛ لأنه ليس منه،

1 - ساسين عساف، المأزق السياسية في التسوية اللبنانية وتداخلتها، بيروت، دار النفائس، 1994، ص214.
2 - جوزيف أبو خليل، لبنان بعد اتفاق الطائف، مرجع سابق، ص43.
3 - ألبير منصور،الانقلاب على الطائف، مرجع سابق، ص76.

بل هو فوقه، لكونه رئيساً للجمهورية، ورئيساً للدولة."[1] فرئيس مجلس الوزراء هو الذي يحدد جدول أعماله، وهو يدعوه للإجتماع بالتنسيق مع رئيس الجمهورية.

هكذا، أصبح مجلس الوزراء، مجتمعاً، هو السلطة الإجرائية. ورئيس الحكومة هو الرئيس المباشر لمجلس الوزراء. إن هذا التحول في الصلاحيات، فرض على رئيس الجمهورية استشارات نيابية ملزمة، يشهد على نتائجها رئيس المجلس النيابي، ويسمي رئيس الجمهورية، بنتيجتها، رئيس الحكومة، ويصدر مرسوم تعيينه، منفرداً.

وبالاتفاق مع رئيس الحكومة، يصدر رئيس الجمهورية مراسيم تشكيل الحكومة. بعد أن كان سابقاً وقبل الطائف يعين الوزراء، ويسمي من بينهم رئيساً، بصفته رئيساً مباشراً للسلطة الإجرائية المنوطة به وحده. وكان يعين معاونين له في الحكم. أما اليوم، فهو ينفذ رغبة المجلس النيابي (أي رغبة الشعب) في اختيار "شركاء حكم في مجلس جماعي". وبصفته رئيساً للدولة، منح رئيس الجمهورية صلاحيات، تتيح تمثيل الدولة، كل الدولة."[2]

أما المهمة التي أسندت إلى رئيس الجمهورية، فهي مسؤولية المحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، فقد أعطته صلاحية محدودة، وهي أن يرأس المجلس الأعلى للدفاع، الذي يجتمع لدى وجود طارئ يهدد استقلال لبنان أو وحدته أو سلامة أراضيه. أما القيادة العليا للقوات المسلحة، فنالها لكونه رئيساً الدولة، ورمزاً للوطن. فلم يعطه اتفاق الطائف أي سلطة مباشرة على هذه القوات، فسلطة القرار، بالنسبة إليها، تعود إلى مجلس الوزراء (لأنها تخضع لسلطته، بحكم الدستور)، وسلطة تنفيذ القرار، تعود إلى الوزراء المختصين، والموظفين الآخرين، في نطاق القوانين."[3]

هكذا، رسم اتفاق الطائف دور رئيس الجمهورية ومهامه وصلاحياته. فهو رئيس الدولة. ورئاسته هي رئاسة رعاية وتنسيق وتصويب، لا رئاسة مباشرة. هو حكم بين المؤسستين الرئيستين: مجلس النواب ومجلس الوزراء. يصوب مسارهما وعملهما، بموجب صلاحيات محددة، فهو حام للحدود والأرض والاستقلال، يرأس المجلس الأعلى للدفاع، ويدعو، استثنائياً، مجلس الوزراء إلى الانعقادفي حال الضرورة ويرأس جلسته. وهو ممثل للدولة برمتها، وله وحده أن يمثلها بأسرها. ويعتمد السفراء، ويفاوض الدول، ويمنح العفو الخاص. وقد عكس هذا الواقع في مجمله، تراجعاً لسلطة رئيس الجمهورية، الماروني، لحساب مجلس الوزراء مجتمعاً.

1 - شادي ابو عيسى، رؤساء الجمهورية البنانية، بيروت، شركة المطبوعات، 2008، ص167.
2 - "وثيقة الطائف اللبنانية"، مرجع سابق، ص34-54.
3 - احمد سرحال، "وثيقة الطائف للوفاق الوطني"، مرجع سابق، ص39.

2 – مجلس النواب:

لم يعدل اتفاق الطائف مهام مجلس النواب، فهو السلطة التشريعية، الذي يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها. وربما كانت التعديلات الأساسية، هي تلك المتعلقة بحل رئاسة المجلس، وبمدة رئاسته، وبإنشاء مجلس للشيوخ.

وكان الهدف من **التعديل الأول**، هو التوازن بين السلطات والرئاسات، الموزعة توزيعاً طائفياً. فالمشاركة الفعلية في الحكم، والتعاون المطلوب بين المؤسسات والرئاسات، فرضا إعطاء بعض الاستقرار والاستمرار لرئاسة المجلس، تأكيداً لإلغاء هيمنة رئاسة الجمهورية.

أما **التعديل الثاني**، فحدد حصراً، الحالات التي يمكن فيها للسلطة الإجرائية طلب حل مجلس النواب. وحددت بثلاث حالات فقط:

أ– عدم الاجتماع، ب– رد الموازنة، ج– والإصرار على تعديل الدستور.

وعدا ذلك، لا يحل مجلس النواب. مما يعزز دوره وصلاحياته ومكانته في التوازن مع السلطة الإجرائية، وفقاً لتصور النواب المؤتمرين في الطائف. لا توجد في الوثيقة أو الدستور اللبناني إلى حل المجلس بشكل واضح.

أما **التعديل الثالث**، فيرتبط بأفق السعي الجاد إلى انصهار وطني تام، يصدر عنه تمثيل شعبي بسيط، غير مركب."[1]

ما أقره اتفاق الطائف، هو إذاً، تعزيز للسلطة التشريعية، من خلال ضمان الاستقرار في رئاستها، بما يؤمن التوازن مع استقرار رئاسة الجمهورية. فقد تحول المجلس التمثيلي إلى مجلس منتخب على أساس وطني، ومجلس للشيوخ، يحفظ ذاكرة الوطن وخصوصياته، ويمثل العائلات الروحية. وتنحصر صلاحياته في الأساسيات، التي تهم الوطن والدولة، بشؤونهما العامة، لا الحكم وشؤونه اليومية. وهو لم يولد بعد. بالرغم من وجود بعض الأصوات الداعية لإقراره في المرحلة الراهنة.

3 – مجلس الوزراء:

يعد مجلس الوزراء السلطة التي تناط بها السلطة الإجرائية. وتتمثل فيه مختلف الطوائف تمثيلاً عادلاً. أما صلاحياته، وفقاً لاتفاق الطائف، فهي:

---

1 - سعيد سليمان، لبنان والطائف، مرجع سابق، ص92.

(1)- وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

(2)- السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة.

(3)- الإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة، من إدارات ومؤسسات، مدنية وعسكرية وأمنية، بلا استثناء. وهو السلطة المقررة، التي تخضع القوات المسلحة لقراراتها.

(4)- تعيين موظفي الدولة، وصرفهم، وقبول استقالتهم."[1]

حدد مؤتمر الطائف سلطة القرار التنفيذي في مجلس الوزراء وشكله، بطريقة المشاركة بين الطوائف، وفقاً لتمثيل عادل. فبعد مؤتمر الطائف، أصبح لزاماً تمثيل جميع الطوائف في مجلس الوزراء تمثيلاً عادلاً. وقواعد التأليف، عرفاً: المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، والمساواة بين الطوائف الكبرى الثلاث: الموارنة، السنة والشيعة، والمساواة بين طائفتي الدروز والروم الكاثوليك، إلى جانب تمثيل جميع الطوائف الأخرى."[2]

كما أن أهم إنجاز إصلاحي في مؤتمر الطائف، هو تقرير الصيغة الجماعية للحكم، استناداً إلى قاعدة المشاركة والعدل، وتقرير الانتقال من سلطة الفرد إلى سلطة المؤسسة: من دولة الرؤساء إلى دولة المؤسسات. وإمعاناً في الحرص على أن يتحول الحكم إلى حكم مؤسسي، وضع مؤتمر الطائف قواعد للحكم الجماعي، تكفل تحوله إلى حكم مؤسسي. ففرض مقراً خاصاً لمجلس الوزراء، وأميناً عاماً له. كما فرض وضع محضر لجلساته، يوقعه رئيسه. كذلك، وضع أصولاً لانعقاد جلساته، واتخاذ القرارات فيه، تتمثل في ضرورة وضع جدول أعمال محدد، وانعقاد الجلسة بنصاب ثلثي أعضاء المجلس، لأن الأمور الأساسية والخلافية، يقتضي إقرارها أكثرية الثلثين."[3] وقد درست هذه النصوص بعناية فائقة، في مؤتمر الطائف، اقتناعاً بأن مقتضيات الوفاق، واستمرار العيش المشترك، والحفاظ على خصوصيات لبنان الوطن النهائي، تقتضي بمجموعها دراية كبرى بتأليف الحكومات وممارساتها للحكم.

لقد تعاظم دور رئيس الحكومة، مقابل تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية. فهو الذي يرأس جلسات مجلس الوزراء، وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة العامة للحكومة، ويوقع كل المراسيم، باستثناء مرسوم تعيينه. ولكن يحق لمجلس النواب إقالته. كما جرى تدعيم دور رئيس مجلس النواب فرفعت مدة ولايته من سنة إلى أربع سنوات، أي طيلة دورة كاملة للمجلس. وبما أنه يشرف على

1 - شكري نصرالله، تاريخ لبنان واللبنانيين-نظرة إلى الوراء، مرجع سابق، ص296.
2 - ساسين عساف، المأزق السياسية في التسوية اللبنانية وتداخلتها، مرجع سابق، ص87.
3 - احمد سرحال، "وثيقة الطائف للوفاق الوطني"، مرجع سابق، ص94.

المشاورات الإلزامية لرئيس الدولة مع النواب، لتشكيل الوزارة، فقد أصبح "صانع الملوك"، أي إنتخاب رئيس الجمهورية، وتعيين رئيس الحكومة."[1] ويتولى الثلاثي الأكبر في لبنان، والذين يطلق عليهم الرؤساء الثلاثة، رئيس الدولة، رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، تعيين المائة والعشرين شخصاً، الذين يشغلون أرفع مناصب الإدارة، على أن يكون المعيار الأساسي للاختيار طائفياً.

على هذا النحو، استمرت الطائفة المعيار الأساسي، الذي يحكم الحياة السياسية، ومن ثم النخبة في لبنان لمجموع الطوائف. بينما كان الميثاق الوطني اللبناني عام 1943، قضية بين طائفتين، هما "الموارنة" و"المسلمون السنة"، فإن ميثاق الطائف استبدل بثنائية الحكم الماروني ــ السني، جهازاً جماعياً، يتألف من كل الطوائف، وعليه اتخاذ قرارات "توافقية" بينها. وقاد ذلك التغيير النسبي في وزن الطوائف، الاجتماعي ــ السياسي، بدوره، إلى رفع عدد أعضاء مجلس النواب، من 99 عضواً، قبل الطائف، إلى 108 أعضاء، في مطلع أيار 1991، وإلى 128 عضواً، في تموز 1992."[2]

ونصت وثيقة الطائف على إلغاء الطائفية السياسية. باعتماد نص فيها يوزع مضمونه بين مقدمة الدستور والمادة 95 الجديدة من الدستور، وتنص المادة 95 على أنه: "على مجلس النواب المنتخب على اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية. وفق خطة مرحلية ومتابعة تنفيذها..."، وفي مرحلة الانتقالية يتم تحقيق، مايلي:

1 – يقتضي التعيين في الوظائف العامة مسابقة، يؤخذ بنتائجها أياً كانت هذه النتائج من دون مراعاة للتوزيع الطائفي. فيكون الاختصاص والأهلية، قد غلبا في المستويات العامة، من الوظيفة العامة، وفي المراكز الإدارية الفاعلة.

2 – يكتفى في الوظيفة العامة، بامتحان عادي، أي لا إلزام للإدارة بالتقيد بترتيب الناجحين وفقاً لعلاماتهم، وإنما لها حق الاختيار من بين الناجحين. وتراعى مقتضيات الوفاق الوطني بين الناجحين، ويعين بالأفضلية وبالتساوي الناجحون من المسيحيين والمسلمين، حتى استنفاد حاجة الإدارة. فإن لم تستنفد في إطار التوازن، يستكمل التعيين ولو خارج الإطار الطائفي."[3] (وفق البند 1 للفقرة ز للمادة الأولى)

وبرزت عملية إلغاء الطائفية السياسية، في وثيقة الوفاق الوطني، كهدف وطني أساسي، وضعت له آلية عمل معينة، قوامها هيئة وطنية، تقترح خطة مرحلية، وتدابير تعرض على المجلس النيابي لبتها. وتبدأ هذه الآلية بعد انتخاب أول مجلس نيابي على أساس المناصفة، أي أنها ستبدأ مع المجلس المنبثق

1 - احمد سرحال، "وثيقة الطائف للوفاق الوطن"، مرجع سابق، ص119.
2 - حسنين توفيق، الانتخابات اللبنانية 1992، مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1994، ص114.
3 - وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، مرجع سابق، ص79.

من انتخابات 1992. ويرأس الهيئة رئيس الجمهورية. ويشترك في عضويتها رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء، إضافة إلى شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، يعينهم المجلس النيابي. وتكون مهمتها دراسة واقتراح الوسائل الكفيلة بإلغاء الطائفية، وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء لبتها، اعتماداً أو رفضاً، ووضع خطة على أساسها، تتولى الهيئة رعاية تنفيذها.

يتبين من هذين النصين ان وثيقة الوفاق الوطني كوثيقة سعت لحل مسألة الطائفية، من خلال إلغاء الطائفية السياسية بداية على أن يسبق ذلك اعتماد قاعدة العدالة بين الطوائف في مسألة مشاركتها في الحكم، الآمر الذي يؤدي لاحقاً إلى زوال السدود والحواجز بين المواطن والدولة، وبالتالي يلغى دور الطوائف كأجسام وسيطة بين الدولة والمواطن. إلا أن تمترس معظم مجموعة النخبة السياسية وراء الطائفية قد أدى إلى التعثر في تنفيذ هذا المطلب الوطني الهام.

وإن أهم الأسس التي ركز فيها اتفاق الطائف، في ما يتعلق بالمؤسسات وصلاحياتها، تمثلت في إلغاء الهيمنة، وتثبيت المشاركة، وإقرار المناصفة، وحكم الجماعة، والأكثرية المركبة بطلب الثلثين. لقد أصبحت وثيقة الطائف دستوراً للدولة اللبنانية بعد إعلانها في الطائف 22\10\1989، وتصديقها من قبل المجلس النيابي في 5\11\1989. والجدير ذكره أن الوثيقة أصبحت عبر التعديلات الدستورية، ميثاقاً وطنياً جديداً يمكن إلحاقه بالركيزتين اللتين قام عليها النظام اللبناني: دستور العام 1926، وميثاق العام 1943، ولكن قيمة الوثيقة تبقى مرتبطة بالإصلاحات الدستورية.

وبالنظر للواقع الراهن نرى أن هنالك قضايا عديدة لم تتحقق كما وردت في وثيقة الطائف ومنها:

1- عودة المهجرين إلى ديارهم، ولم يتم في هذا الشأن ما يفي بالغرض المناسب. بالرغم من وجود بعض الجهود في هذا المنحى الهام.

2- وضع قانون عصري جديد للإنتخابات يكون عادلاً ومتوازناً ويحقق التمثيل الصحيح لمختلف فئات الشعب. ولقد تعثر أيضاً إقرار هذا القانون حتى اللحظة الراهنة. لأسباب أصبحت معروفة أيضاً.

3- اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، لأن الإصلاح الإداري لا يتحقق إلا بإقرار هذه الصيغة التي تعد خطوة ضرورية لتحديث الإدارة وتطويرها وتسهيل تلبية حاجات المواطن. وهذا ينطبق عليه أيضاً كما في المطالب السابقة.

4- تحقيق الإنماء المتوازن للمناطق. الذي لم يتحقق حتى المرحلة الحالية.

5- إعادة النظر في المناهج التعليمية.

6- توفير التعليم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

7- تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وانتخاب مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي."[1] وحولها إثير العديد من الإنتقادات مؤخراً، مما عرقل تشكيلها حتى الآن.

ومع أن الممارسة السياسية بعد اتفاق الطائف، لم تلتزم القواعد والأصول البرلمانية والديمقراطية من حيث المشاركة والمساءلة والمحاسبة والشفافية، فالمؤمنون بالطائف يدركون أنه ليس نهاية الطريق، إنه الخطوة لقيام دولة القانون والمؤسسات. وبلوغ هذا الهدف لا يتم إلا ديمقراطياً. وبالحوار الوطني المسؤول المتعثر للأسف في هذه المرحلة نتيجة مواقف اليمين اللبناني وبعض حلفائه الجدد.

المبحث الثاني: ردود الأفعال الداخلية والخارجية.

بعدما عاد النواب إلى لبنان لم يتمكنوا من الاجتماع في المقر المؤقت لمجلس النواب، فعقد المجلس جلسة رسمية في 5 تشرين الثاني 1989، في قاعدة "القليعات" الجوية. وبحضور(58) نائباً، وانتخب رئيس وهيئة مكتب المجلس، واقر وثيقة الوفاق الوطني التي اتفق عليها في الطائف، وصدقوا بالإجماع عليها.

المطلب الأول: المواقف الداخلية

لقد أيدت الأغلبية العظمى من الشعب اللبناني وقواه السياسية وثيقة الطائف الدستورية. وعدتها مدخلاً للحل اللبناني بتأييد عربي ودولي، وشكلت منطلقاً لعملية إصلاح سياسي وإقتصادي وإجتماعي. تعد لبناء الدولة القادرة في حال تطبيق نصوصها. وقامت المجموعات المسلحة بحل قواها العسكرية، وتسليم معداتها للحكومة اللبنانية. على أن تتحول لأحزاب سياسية تشارك في الحياة العامة في الدولة. وتشكلت حكومة ضمت مختلف القوى والفعاليات السياسية. وبالرغم من برودة بعض المواقف التي نشأت لدى بعض القوى السياسية وخاصة المسيحية منها. على الرغم من وجود معظمها في قلب النظام السياسي اللبناني بعد الطائف. إذ أيدت بكركي، مقر القيادة الروحية للطائفة المارونية الكريمة، هذا الإتفاق مع باقي المرجعيات الدينية اللبنانية من مسيحية وإسلامية. ولقد رفضت حكومة ميشيل عون العسكرية آنذاك هذا الإتفاق، ودخلت في صراع مع السلطة الجديدة إلا أن تم إنهاء هذه الظاهرة في 13\10\1990."[2] وبقيت كحالة سياسية تتعلق بظروف تلك المرحلة فقط.

1 - إميل خوري، "بنود الطائف"، بيروت، النهار، 7\12\2001.
2 - جمال محمود، "محاضرات حول التاريخ السياسي للبنان"، مرجع سابق، ص2.

ويرى البعض أن وثيقة الطائف لم تأت بحل نهائي للأزمة التي عصفت بالبلاد، بل كانت تسوية سياسية تتضمن إطاراً عاماً أو مدخلاً للبحث السلمي في الحل النهائي. ويخشى هؤلاء أن تشكل هذه الوثيقة هدنة توفر لمن أضناهم التقاتل والتنابذ فرصة لالتقاط الأنفاس والإعداد لجولات دموية أخرى. فضلاً عن أن الوثيقة برأيهم عبارة عن صيغة أساسية، لا تخلو من بصمات أو تطلعات أو خلفيات طائفية. إذ إنها عملية تكريس دستوري للوضع الطائفي في لبنان. صحيح أنها دعت لإلغاء الطائفية السياسية بعد فترة غير محددة من الزمن، إلا أنها ناقضت نفسها عندما دعت إلى استحداث مؤسسة كبرى وهي (مجلس الشيوخ) تتمثل فيها جميع العائلات الروحية، وتنحصر صلاحيتها في القضايا المصيرية. فضلاً عن تكريس الصبغة الطائفية للرئاسات الثلاث الأولى.

وفي الوقت ذاته فإن وثيقة الوفاق الوطني لم ترض طموح الأجيال الصاعدة. فتطلعات القوى الشابة في كل مجتمع لا تنسجم غالباً، مع تطلعات الأجيال الماضية أو الهرمة. والصيغ التي يضعها ساسة لم يكونوا في ماضيهم على مستوى المسؤولية تأتي بعيدة وغريبة عن تطلعاتهم، ولهذا لم يكن من المستغرب وقوف القوى الشابة من وثيقة الطائف، موقف الرافض، أو موقف اللامبالي على الأقل."[1]

بالإضافة إلى ذلك أن هنالك نقداً وجه إلى اتفاق الطائف، بخصوص الطائفية السياسية. متمثلة بعدة اسباب تدفع إلى التخوف من تكرار تجربة المادة (95) من الدستور والميثاق الوطني، تتمثل بما يلي:

1 – إن الاتفاق بين النواب كان نتيجة لتوافق إقليمي ودولي أكثر منه نتيجة قناعات وتغيير في العقلية السياسية اللبنانية.

2 – إن إقرار المادة (95) بصيغتها الحالية كان نتيجة لصيغة توفيقية بين المسلمين والمسيحيين أكثر منه نتيجة تولد ارادة مشتركة.

3 – لم تحدد المادة (95) مهلة زمنية لإللغاء الطائفية السياسية على مراحل، ومع ذلك فإن مجرد قبول زعماء الطوائف بمبدأ إلغاء الطائفية السياسية، يشكل تحولاً هاماً يمكن أن يؤسس عليه بناء نظام لا طائفي، إذا ما تم الالتزام بوثيقة الوفاق الوطني نصاً وروحاً."[2] وهذا ما يفسر بعض المواقف السياسية مؤخراً من البدء بتنفيذ هذا الشق من الطائف.

1 - محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، بيروت، منشورات الحلبي، 2002، ط الرابعة، ص263-264.
2 - زهير شكر، النظام السياسي والدستوري اللبناني، بيروت، دار المسيرة، 1999، ص685.

وهنالك من أبدى خشية من الوثيقة، نابعة من أن النظام السياسي اللبناني يقوم على توازنات في الحكم ولا ينطوي على قواعد ثابتة وآليات محددة تسمح ببناء دولة المؤسسات المستقرة، ولهذا يأخذ الكثيرون على اتفاق الطائف، أنه أنشأ نظاماً يحتاج دائماً إلى قوة خارجية تسهر على إدارته والقيام بالتحكيم بين أطرافه."[1] حتى أصبح هذا الموضوع قضية عادية، وطبيعية، ومألوفة لبنانياً.

وهناك من رأى في اتفاق الطائف، تكريساً للطائفية أكثر من ميثاق العام 1943، وتم وصفه بأنه رجعي متخلف وصيغته بدائية."[2]

1 - سليمان تقي الدين، عشر سنوات على اتفاق الطائف، بيروت، صحيفة النهار، 26\10\1999.
2 - وليد جنبلاط، تبعيات اتفاق الطائف، بيروت، نهار الشباب، 4\1\2000.

المطلب الثاني: المواقف الخارجية

وبعد أن انتخب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية، فقد لاقى هذا العمل الوطني لمجلس النواب اللبناني التأييد الدولي والعربي."[1]

حيث حظيت وثيقة الطائف بموافقة عربية ودولية. وأعلن الملوك والرؤساء العرب، صراحة الالتزام بتطبيقها. وهذا ما فعلته جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي لاحقاً، وكل الدول والهيئات والمنظمات العالمية المعنية. وفي 7\11\1989، أصدر مجلس الأمن الدولي، بإجماع أعضائه الخمسة الدائمين، بياناً رحب فيه بانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية، واعتماد اتفاق الطائف من جانب مجلس النواب اللبناني."[2]

إلا أن بعض المصادر في الحكومة اللبنانية، قد أشارت إلى الموقف الفرنسي المبهم من إقرار وثيقة الطائف، إذ لاحظت أن فرنسا لم تعلن صراحة وقوفها مع وثيقة الوفاق الوطني اللبنانية. ولقد اتصفت طبيعة سياسة التحرك الفرنسي بلبنان، بالغموض ورأت أن باريس تؤيد من جهة الشرعية اللبنانية شكلاً، في حين تعكس تصرفاتها ترجمة مخالفة لهذا التأييد."[3]

وكان موقفها من وثيقة الوفاق كالأتي:

1- التردد، وعدم الوضوح في الرؤية السياسية: إذ أن فرنسا مازالت تعاني هاجس الهيمنة الأميركية، وهي لهذا السبب ترتبك في كثير من الأحيان لدى إقدامها على إثبات وجودها، ثم تتراجع في اللحظة عينها، لعدم قدرتها على التوازن مع ما تسميه الهيمنة الأميركية. وهي لا تستطيع حتى الأن الخروج من هذا الثوب.

2- في الوقت عينه تريد أن يكون لها خصوصيتها السياسية والثقافية في لبنان، ولغايات تتعلق بدورها في الشرق الأوسط، وموقفها من بعض دول الجوار."[4]

3- اختزال كامل دورها السياسي في المنطقة بالتعبير عن الرغبة في السلام بين العرب و"إسرائيل".

إلا أن الوضع الدولي العام كان مريحاً، مع الأخذ بالاعتبار تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للواقع الجديد، ومساندتها للكيان الصهيوني بالرغم من احتلاله لأراض لبنانية.

---

1 - الوثيقة العربية للوفاق الوطني، بيروت، جريدة السفير، 19\11\1989،

2 - ألبير منصور، ابعاد اتفاقية الطائف، بيروت، صحيفة اللواء، 16\8\2001.

3 - احمد سرحال، ازمة الحكم ي لبنان –عوامل وحلول، صيدا، مطبعة الدليل، 1990، ص48.

4 - بهاء الدين شوقي الرفاعي، السلام في لبنان، اثينا، دار بشار، 1991، ط أولى، ص56.

المبحث الثالث: النظام السياسي اللبناني وتداعياته.

الأسباب الطائفية، والسياسية، والإجتماعية، والإقتصادية والخارجية أيضاً إلى حد ما. هي المسببات الرئيسية للأزمة اللبنانية، وأن كانت أزمة نظام تنطوي على أزمة مجتمع. وإذا كانت العوامل الداخلية تشكل العنصر المهم الذي مهد للأزمة، فهذه العوامل لا تفهم إلا من خلال المعرفة العميقة لطبيعة هذا النظام، فهذه النصوص هي التي تحدد عادة، الملامح والمبادئ الأساسية للنظام السياسي.

المطلب الأول: تعديلات الطائف وانعكاساتها على النظام السياسي

فالدستور اللبناني بالرغم من كل شيء، وخاصة في حالات الخروج على الشرعية، بقي مرجعية محاطة بالهيبة، لأن اللبنانيين شأنهم في ذلك شأن جميع الخائفين على مصيرهم ومصير بلدهم الصغير. ربطوا الدستور بكيان البلد نفسه، الذي هو مرتكز النظام السياسي الأساسي، واعتبر أن تعطيله نهائياً، يؤدي إلى شلل أسس ذلك الكيان والنظام، وقد تحققت المخاوف التي عصفت بنفوس اللبنانيين في سنوات الحرب الطويلة. وبخلاف بعض الحلول التي وضعت للحروب الداخلية، المعاصرة الأخرى، وبالنظر تحديداً إلى استحالة البحث في أي مشروع خارج وحدة الأرض، والشعب، والمؤسسات في لبنان."[1] فإن المشكلة ذات أبعاد داخلية محصنة.

وخلال الحياة السياسية من مراحل البلاد المتعددة، وجدت الأسباب التي عصفت في التجربة السياسية اللبنانية على الصعيد الدستوري، وذلك قبل صدور وثيقة اتفاق الطائف. وإن أسباب الخلل التي أصابت النظام السياسي في لبنان متعددة. ولعل أبرزها:

1 – عجز الدستور عن التكيف مع المستجدات السياسية والاجتماعية.

2 – تطبيق النظام البرلماني بشكل خاطئ.

3 – الأخذ بقوانين انتخابية لا تساعد على تحقيق الوحدة الوطنية.

4 – خضوع المجتمع لمراكز قوى متوازنة."[2]

5 – ديموقراطية ذات أبعاد طائفية.

6 – نخبة سياسية متعددة المصالح.

---

1 - أحمد بعلبكي، "تشكل الدولة اللبنانية"، بيروت، جريدة السفير، 2007/10/15.

2 - محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، مرجع سابق، ص248.

لذلك، كان المرور عبر الدستور هو المدخل الطبيعي لأي حل للأزمة اللبنانية، في شقها الداخلي على الأقل. وهو ما يجمع اللبنانيون على قبوله، بالنظر إلى منزلة الدستور لديهم، الذي هو مرتكز نظامهم السياسي، الذي يجمعهم ويوحدهم، في إطار العيش والمصير المشترك. وما تم من تعديل عليه وفق اتفاق الطائف، يشكل الجوهر الأساسي والمعتمد في النظام اللبناني الحالي.

فتعديلات الطائف في مضمونها الأساسي تجاوزت موضوع إعادة توزيع الصلاحيات، وكرست بصورة قوية وحاسمة، التعديلات، والمبادئ التوافقية، والعيش المشترك، والخيار الديمقراطي والحريات العامة والنظام البرلماني."[1] فضلاً عن إعادة توزيع صلاحيات الرئاسات الثلاث.

وقد أدخلت اتفاقية الطائف عام 1989، عدداً من التعديلات على النظام السياسي ومنها:

1- أن مقاعد البرلمان البالغ عددها 128 مقعداً أصبحت الآن مقسمة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين بدلاً من نسبة 5:6.

2- يتم تقسيم المقاعد بشكل إضافي ضمن هذه المجموعات، فيعطى المسيحيون الموارنة مثلاً 34 مقعداً من مجموع المقاعد المسيحية الـــ 64، ويحصل السنة والشيعة على 27 مقعداً لكل منهما، بينما تتوزع المقاعد العشرة المتبقية والمخصصة للمسلمين بين الدروز والعلويين.

3- وقد نصت الاتفاقية على إنشاء مجلس وطني "لبحث واقتراح" الأساليب التي تؤدي لإزالة الطائفية من المؤسسات العامة، إلا أن هذا المجلس الوطني يحدث بعد.

4- حافظت الاتفاقية على توزيع المراكز السياسية الرئيسية بين الطوائف الرئيسية، إلا أن الإصلاحات المؤسسية الحقيقية المصممة للحد من النواحي السلبية للطائفية كانت غائبة."[2]

5 – إعتماد المناصفة أيضاً في التشكيل الحكومي.

إذاً، التوافق حول المبادئ العامة في مقدمة الدستور يجب النظر إليه على أنه من أسس العيش المشترك، فالدستور أدرك مفهوم المواثيق ودورها الأساسي في تطور لبنان التاريخي، وعملية البناء لمؤسسات الدولة. إذ أوضحت مقدمة الدستور "بأن لا شرعية لأي صيغة تتناقض مع ميثاق العيش المشترك". لها معناها الكامل، لأنها اختصرت مفهوماً ليس لحياة لبنان فحسب، بل لكل شأن يفترض أن يرعى شؤونه العامة والوطنية. فمن الصعب أن تنجح أي عملية بناء على الصعيد الوطني إن لم تكن مستندة إلى مقتضيات الوفاق، الذي هو من سمات النظام اللبناني وشرط ضروري تعكس حقيقة هذا الواقع."[3]

1 - سلام الربضي، "مرتكزات النظام السياسي اللبناني"، موقع صوت العرب، http://www.arabvoice.com
2 - لونا فرحات، "طائفية اللبنانية: نعمة مختلطة"، بيروت، آب\ 2009 ، الأخبارية، www.commongroundnews.org.
3 - وليد نويهض، "الطائفية اللبنانية-ومأزق الدولة"، العدد2715، 11 شباط 2010، http://www.alwasatnews.com

إذاً، يجب النظر دائماً إلى ما هو مطلوب من زاوية تدعيم البناء، فإذا ابتعدت المطالب عن المصلحة الوطنية، المستندة على الوفاق، لأصبح الوضع وكأنه نزاع بين الطوائف أو الأشخاص وهو أخطر ما يهدد لبنان في بنائه الوطني ككل.

وفي الطائف قد تم إعادة توزيع الصلاحيات، فنقل قسم كبير من صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. بالرغم من أن عدداً من النواب الذين شاركوا في ذلك المؤتمر يرددون القول، بأن ما حصل بشأن التعديلات المتعلقة، بصلاحيات رئيس الجمهورية، ما كان إلا تكريساً لواقع الممارسة السياسية للسلطة التنفيذية، ولواقع العلاقة بين رئيس الجمهورية والحكومة، إلا أنه لا بد من الملاحظة أنه على الصعيد الدستوري الصرف فإن النصوص تعدلت تعديلاً جذرياً، وبشكل خاص المادتان 53،17، وهما متلازمتان في مضمون ممارسة السلطة التنفيذية."[1]

وفي هذه الخصوصية بالذات يلاحظ عدم رضى من بعض الأطراف المسيحية على صلاحيات رئيس الجمهورية، بينما نرى تشبثاً مبالغ فيه بعض الشيء بالنسبة للطائفة السنية بصلاحيات رئيس الحكومة. وكان الموضوع ذا بعد طائفي، لا سياسي.

فالمادة 53 المعدلة، التي تنص على صلاحيات رئيس الجمهورية، ذكرت في فقرتها الثانية أن رئيس الجمهورية "يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلع رسمياً على نتائجها. لقد حصل تعديل جذري للحياة السياسية اللبنانية، فمهما كانت التفسيرات التي أعطيت أو التي ستعطى في المستقبل للفقرة الثانية من المادة 53 من الدستور، فإن صلاحيات رئيس الجمهورية في هذا المجال باتت مقيدة سياسياً ودستورياً."[2]

على عكس ما كان موجوداً في الدستور قبل أن يعدل، بحيث إن إعطاء السلطة التنفيذية صلاحيات تفوق صلاحيات السلطة التشريعية، وفق الدستور1926، هذا المبدأ كان سائداً ومكرساً في النظام اللبناني السياسي. ولكن لم يستعمل بصورة يمكن فيها اتهام السلطة التنفيذية بأنها طغت على السلطة التشريعية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك دعوات حالية، أو أراء مستقلة وقد تكون توجهات لبعض القوى السياسية داعية إلى تعديل اتفاق الطائف، والنظر في أسباب عدم تطبيق بعض بنوده الهامة كإلغاء

1 - سلام الربضي، "مرتكزات النظام السياسي اللبناني"، مرجع سابق، ص3.
2 - سلامة كيلة، "أزمة لبنان ليست خارجية إنها في تركيبه الطائفي"، 20 تشرين ثاني 2009، http://www.socialisthorizon.net

الطائفية السياسية، وتحقيق اللامركزية، وإنشاء مجلس شيوخ، وإعادة النظر بصلاحيات رئيس الجمهورية.

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية للنظام السياسي اللبناني وآفاقه.

الممارسة السياسية الفعلية في لبنان بدأت بعد الاستقلال، وفقاً لمبادئ الدستور الأول لعام 1926 وللميثاق الوطني عام 1943. وفي عهد الإنتداب، كان اهتمام السياسيين منصباً بشكل أساسي على معركة الاستقلال، وكيفية التعامل مع الاحتلال. وبالتالي فإن الممارسة السياسية تفاعلت بوتيرة عالية في ظل الدستور الغير مكتوب في عام 1943، الذي مثل الأرضية التي إنطلق منها النظام السياسي في لبنان. فهذا النظام ومنذ نشأته عام 1926، قائم على دستور يرتكز على الوفاق الوطني، والعيش المشترك منذ إعلان الجمهورية. وكانت المطالب الوطنية واضحة بعد الإستقلال. لتوطيده، والمسارعة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية الملحة.

وعند البحث في المرتكزات القانونية الأساسية للنظام السياسي اللبناني، يتضح بأنه يستند على ثلاثة دعائم أساسية. أولاً – الدستور الأول لعام (1926)، وثانياً – الميثاق الوطني وهو الدستور الغير مكتوب لعام (1943). وثالثاً – وثيقة الطائف لعام (1989).

والسمة المشتركة لهذه الوثائق الدستورية الثلاث هي مبدأ "التوافقية السياسية"، للتعددية الطائفية في لبنان، والذي يتطلب توزيع المناصب الرئيسية في الدولة على المجموعات الدينية المختلفة، بما يسمح لكافة الطوائف تمثيلاً في الحكومة، وفي إدارة الدولة."[1]"

إن المبدأ الاساسي الذي يقوم عليه النظام اللبناني، هو الميثاقية التوافقية بما يعني أن أي أكثرية، لا سيما إذا كان لها طابع طائفي، لا يمكنها أن تتحكم بالإقلية."[2]"

ويرى بعض المحللين بأن اتفاق الطائف قد كرس هذا المبدأ، بعد أن باتت الصلاحيات التي كانت في حوزة الرئيس قبل الطائف في يد السلطة التنفيذية مجتمعة، في إطار توافقي واضح بعيداً عن الفردية والاستفراد في القرار السياسي.

ويعد نظام الحكم في لبنان على أساس أنه: نظام جمهوري، برلماني، نيابي، وديموقراطي ليبرالي وطائفي(مذهبي).

---

1 - محمود عثمان، مابعد الطائف، بيروت، الجامعة اللبنانية، 1999، ص78.
2 - بول سالم، "الطائفية والتوافقية في لبنان"، بيروت، شبكة النبأ المعلوماتية، 22\أب\2007، http://www.annabaa.org.

أولاً – نظام جمهوري:

لقد ابتعد نظام الحكم في لبنان عن النظام الملكي، ويعد لبنان في طليعة الدول العربية التي اعتمدت النظام الجمهوري منذ عام 1926، وهكذا قام البرلمان بمجلسيه – مجلس النواب ومجلس الشيوخ – بانتخاب شارل دباس كأول رئيس للجمهورية اللبنانية الفتية. ومن ثم أصبح رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية الذي يتولى منصبه لمدة 6 سنوات، ومجلس النواب هو الذي ينتخبه طبقاً لما نصت عليه المادة 49 من الدستور."[1]

ثانياً – نظام نيابي:

وجاء في مقدمة الدستور اللبناني أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الإجتماعية والمساواة في الحقوق والوجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل، وإن الشعب هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية"، اي عن طريق النظام النيابي أو التمثيلي الذي يقوم على انتخاب الشعب لهيئة نيابية تمارس السلطة بدلاً عنه."[2]

وبذلك يكون الدستور اللبناني قد ابتعد عن نظام الديمقراطية المباشرة التي يمارس فيه الشعب مظاهر السلطة بنفسه، وكذلك ابتعد عن نظام الديمقراطية شبه المباشرة الذي يقوم على اساس اشتراك الشعب مع ممثليه في ممارسة بعض مظاهر السلطة.

ومظاهر هذا النظام تتجلى في العناصر التالية:

1 – وجود برلمان منتخب من الشعب: فالشعب في لبنان هو مصدر السلطات، وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وتتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة وهي مجلس النواب. والشعب ينتخب أعضاء هذا المجلس لتمثيله وممارسة السلطات نيابة عنه.

2 – ويتمتع البرلمان باختصاصات لإصدار التشريعات ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية:

فهو يملك حق التشريع في جميع الحقول، وخصوصاً في الحقل المالي والضريبي. ويملك حق إقتراح وإقرار القوانيين، والموازنة العامة للدولة، والموافقة على إنشاء الضرائب وعقد القروض العامة والتعهدات المالية. وقد منحه الدستور حق إثارة المسؤولية الوزارية، التضامنية والفردية، التي يمكن أن تنتهي بحجب الثقة واستقالة الوزراء بأجمعها أو الوزير بمفرده.

1 - ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ط اولى، بيروت، دار العلم، 1970، ص381.
2 - احمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، بيروت، منشورات الحلبي، ط اولى، 2008، ص206.

3 – واعتبر الدستور "أن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء، ولا يجوز أن ترتبط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه". وهذا يعني أن النائب لا يمثل ناخبيه في دائرته الانتخابية فقط، بل يمثل الأمة كلها وأن كل توكيل انتخابي مرتبط بشرط أو قيد يعتبر كما ورد في قانون الانتخابات، لاغياً ولايعتدد به في أي وجه من الوجوه.

4 – استقلال البرلمان عن الناخبين: ويعد البرلمان مستقل في أداء مهامه عن الشعب، وأنه لا يجوز للشعب المشاركة مباشرة في ممارسة الحكم، على نحو ما يجري في الأنظمة التي تطبق الديموقراطية شبه المباشرة، وإن إرادة النواب مستقلة عن إرادة جمهور الناخبين، وأنه لا يجوز لهذا المجموع الجماهيري فرض إرادته على النواب. وعملاً بالمبدأ المذكور، فإن الدستور لم يقرر للناخبين حق إقالة نائب قبل انقضاء مدة ولايته، ولم يقرر للشعب حق اللجوء إلى الاستفتاء، أو حق اقتراع القوانيين، أو الاعتراض عليها أو طلب تعديلها أو إلغائها، أو حق حل المجلس، أو حق إقالة رئيس الجمهورية."[1]"

ثالثاً – نظام برلماني:

وتضمن الدستور اللبناني نصاً صريحاً بإنشاء النظام البرلماني، إذ جاء في مقدمته، إن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية"، والنظام فيه قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. كما أن نوعية النظام البرلماني تظهر في قواعده الاساسية المبينة في الدستور، الذي جمع بين العنصرين الاساسين لهذا النظام:الأول– عنصر ثنائية السلطة التنفيذية، والثاني– في عنصر التعاون بين السلطات.

أ – فثنائية السلطة التنفيذية تعني وجود رئيسين: رئيس الدولة ورئيس للحكومة. فعلى الصعيد السلطة التنفيذية، عزز الدستور موقع الحكومة في علاقتها مع رئيس الجمهورية من خلال إمتلاكها للسلطة التنفذية، فالحكومة تكون مسؤولة أمام البرلمان. وقرارت رئيس الجمهورية لا تكون نافذة إلا إذا وقعها رئيس الحكومة.

ب – الفصل بين السلطتين في لبنان ليس فصلاً مطلقاً، وإنما هوفصل مرن لا يخلو من روح التعاون فالسلطة التشريعية تتدخل في عمل السلطة التنفيذية، بما لها من حق التصديق على المعاهدات، وحق توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء، وحجب الثقة عنهم. والسلطة التنفيذية تتدخل في عمل السلطة التشريعية بما لها من حق دعوة البرلمان للانعقاد، وحق اقتراح القوانيين والتصديق عليها ونشرها. والتعاون بين السلطتين لا يحول دون وجود الرقابة المتبادلة بينهمان، فاللسلطة التشريعية حق

1 - محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، مرجع سابق، ص251-252.

مراقبة الحكومة، وللحكومة حق حل البرلمان."[1] وكل ذلك ينطوي على تدعيم مركز المجلس النيابي وبيان محورية موقع الحكومة.

رابعاً – نظام طائفي:

ان صلة الطائفية بنظام الحكم في لبنان هي قديمة، تتمثل بتقاليد موروثة وراسخة في الواقع اللبناني. وعندما ولدت الدولة اللبنانية في العام 1920، كانت الطائفية قد أمست ركيزة أساسية للحكم ويكرسها الدستور وفق المادة (95).

واصبح متعارفاً عليه، ومرسخاً في الكيان اللبناني، مع وجود قوانين وأعراف أقرت بالطائفية السياسية. وتقضي بتوزع الرئاسات السياسية الثلاث بين الطائفة المارونية(رئاسة الجمهورية)، والطائفة السنية(رئاسة الحكومة)، والطائفة الشيعية (رئاسة مجلس النواب)، بالاستناد على عرف دستوري استقر في الحياة السياسية اللبنانية. كما يتم توزيع وظائف الدولة، وخصوصاً عضوية مجلس النواب والحكومة ووظائف الفئة الأولى وما يعادلها، بين الطوائف اللبنانية، وخصوصاً الطوائف الست الكبرى، أي الطوائف المسيحية الثلاث من جهة، وهي المارونية والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك، والطوائف الاسلامية من جهة ثانية، السنة والشيعة والدروز."[2] على أن تكون المناصفة بين المسلمين والمسيحين هي الأساس.

خامساً – نظام ديموقراطي ليبرالي:

وبرزت الميزات الأساسية لهذا النظام في لبنان كالتالي:

1 – وجود مبدأ عدم تدخل الدولة في شؤون الأفراد الخاصة.

2 – العمل بنظام الاقتصاد الحر الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

3 – احترام مجموعة الحريات العامة والحقوق الفردية التقليدية. وأهم الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور اللبناني هي: (حق المساواة – الحرية الشخصية – حرية الاعتقاد – حق تولي الوظائف العامة..)."[3]

وفيما يتعلق بشكل الدولة، جاء الدستور اللبناني، حاسماً لمصلحة الدولة المركزية الموحدة، كدولة يخضع الموطنون فيها إلى ذات السلطة الواحدة، وبذلك يكون المشرع الدستوري قد حسم مسألة اختلاف الافرقاء اللبنانين حول مسألة شكل الدولة وجاء واضحاً لمصلحة الدولة المركزية الموحدة ورافضاً كل طروحات اللامركزية السياسية والأمنية، ومشروع الكونفدرالية ونظام الكانتونات وما

---

1 - إبراهيم الحاج، الجمهورية اللبنانية الثانية، بيروت، الجامعة اللبنانية، 1994، ص352.

2 - ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، مرجع سابق،ص553.

3 - محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، مرجع سابق، ص253.

شابهها."[1] وهذا ما شكل صفعة قوية لدعاة الكونفدرالية الذين مازالو يدعون لها كحزبي الكتائب والقوات اللبنانية، كتوجه تقسيمي علني.

ولقد أجمع الباحثون على أن لبنان يعاني أزمة نظام، وحاول الكثيرون وضع تصنيف جامع للنظام اللبناني، والاستعانة ببعض النظريات التي تعنى بمعالجة المجتمعات المتشابكة والمعقدة. وبنتيجة هذا الوضع تتعرض الحياة السياسية إلى عمليات ضغط وتجاذب، ولكن بإطار توازني.

ومن خصائص هذا التوازن أنه لا يسمح لجماعة من الجماعات التي يتكون منها المجتمع بفرض نفسها على غيرها بصورة دائمة. ولعل السبب يكمن في أنها لا تملك من القوة، أو لا يسمح لها بأن تملك تلك القوة، بما يؤهلها للاستيلاء على السلطة المنفردة. ولهذا يبقى الاتفاق أو التوافق المشوب بالصيغة الضرورية لتامين التعايش كضرورة حتمية.

وإن تعمقنا في أساس النظام، نرى أنه نظام جمهوري، مع تركيبة فريدة من نوعه، حيث تتشكل من ثلاث رووساء، لا يقدر أي واحد منهم على أخذ قرار بمفرده، إلا بعد إجماع باقي الرؤساء. ولكن هذا لا يعني بناء ترويكا سياسية كما حدث في عهد الرئيس الياس هراوي.

وبذلك يكون النظام السياسي في لبنان نظام جمهوري برلماني فيدرالي إقطاعي وطائفي، وأقول فيدرالي بسبب الفرز السكاني للشعب بحيث قلما تجد اختلاط فعلي في المناطق اللبنانية، وإن وجد هذا الإختلاط فإنه غير متوازن البتة، بحيث يكون هنالك غالبية لطائفة معينة، بسبب سيطرة العائلات الحزبية على البلاد، من خلال توارث للسلطة في غالبية المراكز، ولا سيما في البرلمان، بحيث ترى أسماء العائلات مسيطرة عبر الأجيال من الأب إلى الابن وأحيانا إلى الزوجة. فضلاً عن تمركز الطوائف في مناطق محددة، كل طائفة على حدة. إذ تشكل الأغلبية من القاطنين.

فأين الديمقراطية من كل هذا؟ وأين البند الذي نص عليه الدستور، والذي يؤكد بأن الشعب هو مصدر السلطة، وهو ملهم المؤسسات، بينما نرى إن الشعب لا دور له إلا في اختيار النواب والذين بغالبيتهم إما يفوزون بالتزكية أو التوافق من خلال التحالفات العائلية والطائفية، التي قلما تكون بمستوى التمثيل الصحيح لإرادة الشعب. حتى أن رئيس الجمهورية يتم اختياره بالتوافق الفعلي، وليس بالانتخاب الحقيقي.

1 - احمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، مرجع سابق، ص 241.

ولاعطاء الصورة الصحيحية والحقيقية لطبيعة النظام السياسي اللبناني، لابد من الأخذ بعين الاعتبار لواقع الحياة السياسية اللبنانية، ونظراً لحداثة التجربة الدستورية اللبنانية الجديدة والتي لم يمر عليها سوى سنوات قليلة، فمستقبل النظام اللبناني مرتبط إلى حد بعيد ببناء دولة المؤسسات وليس الأشخاص. والمواءمة بين المسؤولية والصلاحية وارساء مفهوم التوازن والتعاون بين السلطات من خلال قيام التنسيق بينهما ووضع الضوابط لتأمين استمرارية هذا التنسيق من جهة أخرى. وهذا يستوجب العودة إلى تطبيق روح وثيقة الطائف التي تدعو إلى ذلك وحسب مراحل وضمن خطة واضحة.

وعلى الرغم من أن كثيرون هم من يشكك في الكيان اللبناني، لكن أثبتت التجارب المتلاحقة عليه أنه كيان مستقل ووطن نهائي لجميع أبنائه في ظل دستور وفاقي يثريه تنوع المجتمع على اختلاف طوائفه ولبنان بطبيعة تكوينه، وبتحديات الأخطار التي أحاطت به وتحيط، بعناصره الخاصة جعلت منه كيان ذي تجربة فريدة لا يمكنه إلا أن يكون على موعد مع الغد. وعليه لا بد من تعزيز روح الإنصهار الوطني، والقبول بالأخر لتعزيز الوحدة الوطنية.

ومن هنا تأتي أهمية الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية، وإعتماد اللامركزية والخروج نحو الوسط الأوسع والأرحب جماهيرياً بعيداً عن المذهبية والطائفية والحزبية. وعليه تتحدد أهمية الإنصهار الوطني في بوتقة وطنية جذابة. ولكن هذا لا ينفي الدعوة إلى بناء أحزاب سياسية وفق برامج جديدة وبناء تنظيمي حديث ومرن، وأداء سياسي وطني. فالأحزاب يمكن أن تشكل عاملاً أساسياً في تطوير النظام السياسي، وتعميق الديموقراطية، وتوسع باب المشاركة السياسية، كما يحدونا مجدداً التأكيد على الطابع الميثاقي للوحدة الوطنية اللبنانية في إطار العيش المشترك وبناء السلم الأهلي.

المبحث الرابع : رؤية مستقبلية للوضع في لبنان

تصاعد الجدل حول المطالبة ببناء الدولة اللبنانية، وإيجاد مخرج حقيقي للأزمة في البلاد. وكان الجدل الحاد بين فرقاء الساسة في لبنان، قد شكل نقطة التحول التي جعلت من الدولة موضوعاً للصراع، فأصبحت مطلبا على لائحة فريق ضد آخر في النقاش الدائر بين القوى السياسية. ولم يعد الوقوف مع الدولة عنوانا لرفض جذري للوضع القائم منذ دويلة لبنان الكبير إلى لبنان الطائف. وأصبح الحديث حول هذا الموضوع داخلياً جزءاً لا يتجزء من المتاجرة السياسية دون أرضية حقيقية.

ولتحديد المشاكل التي تعاني منها الدولة اللبنانية لا بد من توافر الإرادة السياسية مسبقاً:

فالمشكلة الأولى: متمثلة بشعار "بناء الدولة" فالدولة ليست دولة فئة أو طائفة. فانهيار الرابطة الوطنية يضعف مؤسسات الدولة، والطائفية هي علة العلل في بناء الدولة، والمعرقل الأساسي لبنائها. مع غياب الدور الفاعل للمؤسسات الدستورية. وهنا لا بد من التذكير كما أشرنا سابقاً لعدم جدية بعض القوى سياسية في بناء الدولة خلافاً لمزاعمها المعلنة.

والمشكلة الثانية: يتمثل بواقع القوى السياسية اللبنانية.

فالشكل الأول من القوى التي هي خارج عالم السياسة الحديثة ذاته، إذ لا برنامج سياسي لها ضمن المصلحة الوطنية، بل اعتبارات شخصية وعائلية ضيقة ربطاً مع الخارج. والسياسة لديها أقرب ما تكون إلى سياسة شيخ العشيرة، فهو القائد، ولديه أتباعه ورجاله، بمعزل عن موقعه السياسي أو الجهة التي ينحاز إليها، ويتصرف برعيته كما يشاء. والدولة لديه ليست إلا استمرارا لدولة لبنان الكبير عموما، إذ يحتل المواقع فيها زعماء الكتل الطائفية والمناطقية. وهذا ما يهدد لبنان.

والشكل الثاني للمشكلة يتجلى مع غياب المحاسبة السياسية للقوى السياسية الحديثة، والتي لا تملك برامج سياسية بالمعنى الحديث. وغلبة الجمهور الطائفي يضعف عملية المحاسبة. لكن بحجته تتفادى هذه القوى أية إعادة للنظر بمواقفها وممارستها، أو اشتراع طريقة للتواصل وقياس مدى ملاءمة سياساتها لمتطلبات الواقع وجمهورها. فضمورها ليس عائداً إلى سبب ذاتي، إنما إلى تقليدية الشارع أو التعبئة المذهبية أو القمع السلطوي في حالات أخرى.

والمشكلة الثالثة: تتمثل بوظيفة الدولة، فوظائفها هي التنمية والإشراف على توزيع الثروة القومية واستقلال القرار الوطني. وعكس ذلك ضعف وعي الانتماء إليها."[1] لذا لا بد من الاهتمام بكيفية بناء الدولة العادلة والقادرة على تحقيق المطالب الوطنية.

---

1 - سركيس أبو زيد، "الطائفية مقيمة فأين المواطنة"، لبنان الجديد، http://www.nowlebanon.com.

إن السياسة في الدولة اللبنانية، هي سياسة من خارج الدولة ومتناقضة معها، إذ لا تشكل الدولة موضوعاً لها، انما نقيضها وعدوها. كما أن العداء الحاد للدولة وغياب سياسة المحاسبة عنها لايمكن تفسيره بالاقتصار على غياب وظيفية الدولة، بل أيضاً ضمن التاريخ القصير للدولة اللبنانية، التي كانت من خلاله جهاز وليس مؤسسة. جهاز سلطة مرتبط بفئة تحتكر فوائده وعائداته وتستخدمه بما يتوافق مع مصالحها بلا اعتبار لأي معيارية أو قانونية منتظمة، إنطلاقاً من المرض المزمن وهو الطائفية."[1] وبما أن لبنان هو عربي الانتماء والهوية فهو عضو فعال في الجامعة العربية، يقتضي منه التفاعل مع الأزمات والقضايا العربية، فهو جزء من هذا العالم. وعليه يبني موضوعه الأمني كجزء من الأمن القومي العربي، بعيداً عن الانعزالية السياسية.

ولبناء الدولة لابد من فصل الدين عن الدولة وإلغاء نظام الطائفية لتحقيق ثلاثة أهداف:

أ- تقويض روحية الإقطاع السياسي.

ب- توحيد الشعب اللبناني في وحدة شعبية تامة.

ج- تقرير علمانية الدولة وتكريسها بالأنظمة والنهج السياسي والقوانين والدستور فلا يتدخل رجال الدين فيما لا يعنيهم من سياسة إلا بما تفرضه حقوقهم كمواطنين."[2]

فهذه العملية بمنزلة البوتقة الحقيقية للانصهار الوطني. بهذا الوعي للحقيقة اللبنانية المتطورة والمتقدمة تستقيم الوحدة الوطنية اللبنانية، وبذلك يتحرر اللبنانيون من العقد الطائفية على صعيد الشعب، والدولة، والتواصل، والتفاعل اليومي بين المواطنين وتحل المشاكل العالقة بسبب التناحر الطائفي.

إن كل الأزمات التي حلت على لبنان، من صراعات وحروب أهلية، وتدخلات خارجية، قدمت الدليل على أن حكم الفئة الواحدة، مهما تلقى دعماً خارجياً، يبقى عاجزاً عن تأمين الاستقرار والتوازن في البلاد. إن لبنان لا يمكن تحقيق استقراره، في ظل أي حكم فئوي طائفي أو مذهبي، مهما توفرت للفئة الحاكمة من امكانيات ذاتية ودعم خارجي. فالحكم الفئوي يستنفر جبهة واسعة من المتضررين، مما يؤدي الى أزمات داخلية. كما أن استعانة الفئة المتحكمة بقوى خارجية للحفاظ على ديمومة نظامها يدفع بالآخرين للاستعانة بقوى خارجية أخرى لمواجهتها، الأمر الذي يحول لبنان الى ساحة صراعات إقليمية ودولية، يدفع ثمنها الشعب من أمنه ورزقه واستقراره ومستقبله."[3]

1 - موريس عايق، "معوقات الدولة ـ لبنان نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد: 1887، 16\4 2007، http://www.ahewar.org.

2 - أحمد بعلبكي، "المأزق الطائفي اللبناني"، بيروت، جريدة السفير، 2007/10/15، http://www.aljaredah.com.

3 - جهاد الزين، "الإنقسام الطائفي اللبناني"، بيروت، شبكة النبأ، أيلول\2008، http://www.annabaa.org.

وأثبتت التجارب استحالة تمرير مشاريع تقسيمية. لأن أحلام إقامة كانتونات طائفية تترافق معها مشاريع لوضع اليد الفئوية عليها، ويولد صراعات داخل الطوائف والمذاهب، مما يضعفها ويهدد وجودها، ويحد من دورها في المعادلة الوطنية اللبنانية. ومحاولات استبدال حكم الفئة الواحدة بكونفدرالية الطوائف، التي تكون الميليشيات عمادها، فشلت وجلبت على البلد حجماً غير مسبوق من الدمار. وهذا خروج عن الدستور والحالة الوطنية الشاملة. كذلك محاولة استخدام السلاح لتعديل موازين القوى داخل لبنان محكوم بالفشل. فهو من جهة يدمر البلد، ومن جهة أخرى يعد عاجزاً عن تحقيق مآربه مهما بلغت شراسته."[1]

إن استقرار لبنان يستلزم تأمين جملة عوامل أهمها:

1- إن التنوع الطائفي والمذهبي الذي يتسم به لبنان، يحتاج الى نظام سياسي، يوفر لكل طائفة ومذهب شعور بالاطمئنان على وجودها، وعلى دور أبنائها في المعادلة الوطنية اللبنانية، بغض النظر عن حجمها العددي. مع التأكيد على أهمية إلغاء هذه الطائفية لتحقيق الهدف الوطني الأول، وهو الشعب الواحد. "[2]

2 - ضرورة إقامة نظام ديمقراطي يتسع لكل الاتجاهات والأفكار المتواجدة داخل الطوائف والمذاهب، والعابرة لها، ويحصن البلد من أن يتحول الصراع السياسي الى صراعات طائفية. والصراع إن وجد فهو يكون إما صراعاً سياسياً، أو اقتصادياً، أو فكرياً. وإذا كانت قواعد الديمقراطية تؤكد على حكم الأغلبية، فإنها يجب ان تكون جبهة سياسية متنوعة، وليست ائتلافاً لطوائف في مواجهة طوائف أخرى. وهو ما يعيد إلى الذاكرة فترات الحراك السياسي النشط، الذي اتسم بحد أدنى من الديمقراطية التي شهدها لبنان في مرحلة سابقة، والتي لم تتبلور كصراعات طائفية، إنما كتنافس بين مناهج سياسية مختلفة."[3]

3 – أن أمن واستقرار لبنان لا يمكن ضمانته إلا بتوافق اللبنانيين على جملة ثوابت وطنية، استخلصت من المعاناة الطويلة التي عاشها شعبها في ظل الأزمات.

لذا، لا بد من حسم هويته العربية المستقلة، والتمسك بوحدته أرضاً وشعباً ومؤسسات، والثبات على صيغة العيش المشترك، واقامة دولة عادلة وقوية لكل اللبنانيين. وقوة الدولة لا تقاس بقدرتها القمعية، وإنما بمقدار ما تعبر عن الإرادة الوطنية الغالبة المؤسسة على الثوابت الوطنية."[4] كانت كل هذه

1 - سمير مصطفى الطرابلسي، "هل يمكن أن ينفرد أي مذهب بحكم لبنان"، بيروت، موقع المؤتمر الشعبي،http://www.kamalchatila.org..
2 - رفيق خوري، "لعبة المزايدة والمناقصة: سقوط التركيبة السياسية"، بيروت، الأنوار، 1\4\ 2010، http://www.nowlebanon.com.
3 - أنطوان مسرة، "التعددية الطائفية"، بيروت، الجامعة اللبنانية، 2007، http://www.nowlebanon.com.
4 - سمير مصطفى الطرابلسي، "هل يمكن أن ينفرد أي مذهب بحكم لبنان"، مرجع سابق، ص7.

الدروس حاضرة عندما تحرك الجهد العربي الإنقاذي للبنان. وكان اتفاق الطائف محاولة جادة في إتجاه بناء دولة عادلة لكل اللبنانيين إستناداً الى الثوابت الوطنية.

قليلون هم الذين يناقضون القول بأن اتفاق الطائف لم تتح له الفرصة الكاملة لكي يوضع بكل بنوده موضع التطبيق، نتيجة متغيرات سياسية شهدها لبنان في مرحلة ما بعد توقيعه. ولعلنا لا نغالي ما أكدنا أن عدم تطبيق اتفاق الطائف كلياً، أوجد المناخات التي استثمرتها القوى الدولية والاقليمية لممارسة ضغوط على لبنان تفجرت معها أزمته الأخيرة.

وإذا كانت بعض الاطراف قد توهمت أن الظروف باتت مهيأة، وخاصة في ظل تأجج المشاعر الطائفية والمذهبية التي عاشها لبنان، للانقضاض على اتفاق الطائف، فإنها بوعي منها أو بدونه، إنما تدخل البلاد، إذا ما استمرت في نهجها، في أزمة جديدة. ومن هنا كانت القوى الوطنية التوحيدية، الحريصة على السلم الأهلي، تؤكد على حقيقة "أن لبنان لا يحكم من طبقة أوطائفة سيطرة أو مذهب أو حزب مسيطر، فهو لكل اللبنانيين.

وهي حقيقة دفع ثمنها شعب لبنان آلاف الشهداء والضحايا، مع تفجر أزماته التي شملت كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية. ولقد عانى لبنان واللبنانيين كثيراً من أحلام ومشاريع التحكم الفئوي، التي ثبت عجزها عن الاستمرار. لذا لابد من الإحتكام إلى الوحدة الوطنية، وحل المشكلات الداخلية لبنانياً دون سطحية أو تسرع ربطاً بالمصلحة الوطنية العليا.

الخـــــاتمــــــة:

إن النظام السياسي اللبناني بمرتكزاته الرئيسية، التي تؤكد على العيش المشترك نتيجة للإختلاط الطائفي هو ضرورة حتمية للدولة المنشودة. فالسلطة التي تمارس داخل مؤسسات النظام، تستمد شرعيتها من قدرتها في الحفاظ على الوفاق وصيغة العيش المشترك، كإحدى الألويات الرئيسية. وهذا لا يقف عند حدود النصوص الدستورية بل أيضاً على الإرادة المشتركة المرتكزة على الوحدة الوطنية.

ونتيجة لأمراض الطائفية، ومواقف النخبة السياسية، وإرتباط معظمها بقوى دولية بدى النظام اللبناني في أحيان كثيرة بأنه غير محصن، فالطائفية منعت الإنصهار الوطني، وسياسات النخبة حالت دون التقدم، والتنمية، وفتحت أبواب لبنان أمام الأطماع الخارجية. وهكذا، كان النظام في وضع غريب، إلاّ أنه قد وصل في مرحلة ما إلى طريق مسدودة بسبب هذه الأمراض الخطيرة التي هددت المجتمع والدولة والمواطنين.

فواقع النظام في لبنان هو مزيج من دستور ووفاق بين الأطراف اللبنانية من خلال السياسة والحوار. فالدستور يلبي حاجة الدولة، والوفاق يؤمن حاجة المجتمع المتعدد الطوائف. إلا أنه بقي أسير الأمراض الآنفة الذكر والتي مهدت لأزمات وحروب. فالتوازنات في المجتمع اللبناني ليست أشخاصاً، بل شبكة مجموعات بشرية يتألف منها لبنان، وهي جميعها أقليات بالنسبة إلى المجموع. فالحكم في لبنان يجب أن يبقى على الصيغة الميثاقية، وشكل نظام الحكم يعتمد على التوافقية السياسية، ويرتبط إلى حد بعيد بتحقيق الغرض الحقيقي لإدارة البلاد.

والنظام السياسي يعتمد على نصوص مرافقة للدستور الأساسي لعام 1926، متمثلة بالميثاق الوطني لعام 1943، ووثيقة الوفاق الوطني لعام 1989. التي أضحت الدستور الأول والنهائي للدولة اللبنانية الحديثة. وعلى الرغم من وجود من يشكك في الكيان اللبناني، لكن التجارب المتلاحقة أثبتت أنه كيان مستقل ووطن لجميع أطياف الشعب، في ظل دستور وفاقي يقوم على أساس التنوع للمجتمع اللبناني باختلاف طوائفه وطبيعته الخاصة بالتكوين. وقد صمم النظام السياسي لتحقيق التوازن بين المجموعات الطائفية المتعددة، على أساس المجتمع الواحد، والمصلحة الوطنية العليا.

لذا، لا بد من خلق ثقافة سياسية عامة تستند على إلغاء الطائفية بأشكالها المتعددة، وإفساح المجال أمام وجوه جديدة للصعود وممارسة العمل السياسي، وتعزيز الروح الوطنية التي تنتمي إلى لبنان المستقل، والحر، وذات التوجه العربي روحاً وفكراً وممارسة.

المـــــــراجــــــــع

الكتب باللغة العربية:

1-إبراهيم الحاج، "الجمهورية اللبنانية الثانية"، بيروت، الجامعة اللبنانية، 1994.

2-ألبير منصور،"الانقلاب على الطائف"، بيروت، دار الجديد، 1993.

3- أحمد سرحال، "وثيقة الطائف للوفاق الوطني"، صيدا، المكتبة العصرية، 1993.

4-احمد سرحال، "أزمة الحكم في لبنان-عوامل وحلول"، صيدا، مطبعة الدليل، 1990.

5-احمد سعيفان، "الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة"، بيروت، منشورات الحلبي، ط أولى، 2008

6-ادمون رباط، "الوسيط في القانون الدستوري اللبناني"، بيروت، دار العلم، ط أولى، 1970.

7-اسكندر بشير، "الطائفية في لبنان إلى متى"، بيروت، مجد الجامعية للنشر، الطبعة الأولى.2006،

8-آلان خليفة، "لبنان - الذاكرة والسبب للحرب"، بيروت، دار الفارابي، 1982.

9-النادي الثقافي العربي، "القوى السياسية في لبنان"، بيروت، دار الطليعة، 1970، الطبعة الأولى.

10-اميل البستاني، "الميثاق الوطني ولبنان المستقبل"، بيروت، دار النهار للنشر، 1960.

11-انطوان خوري، "الحرب في لبنان 1959-1979"، بيروت، دار الفارابي، 1987.

12-باسم الجسر،"الصراعات اللبنانية والوفاق 1920 ــ 1975"، بيروت، دار النهار للنشر، 1981.

13-بشارة الخوري، "حقائق لبنانية"، الجزء الأول، بيروت، منشورات أوراق لبنانية، 1960.

14-بشارة الخوري، "حقائق لبنانية"، بيروت، أوراق لبنانية، جزء الثالث، منشورات أوراق لبنانية، 1960.

15-بهاء الدين شوقي الرفاعي، "السلام في لبنان"، أثينا، دار بشار، ط أولى، 1990.

16-تيودور هانف، ترجمة موريس صليبا، "لبنان تعايش في زمن الحرب"، باريس، مركز الدراسات العربي ــ الأوروبي، 1993.

17-جلال نوري السعدون، "تكريس الطائفية في دستور لبنان عام 1926"، دمشق، دار اليقظة الفكرية، طبعة أولى، عام.2007

18-جوزيف أبو خاطر، "المسالة اللبنانية"، بيروت، دار النهار، 1988.

19-حسان حلاق، "دراسات في تاريخ لبنان المعاصر"، بيروت، دار النهضة العربية، 1985.

20-حسان حلاق، "الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان"، بيروت، دار الجامعة، 1988.

21-حسن الحسن، "القانون الدستوري و الدستور في لبنان"، بيروت، دار الحياة، 1980.

22-حسنين توفيق، "الانتخابات اللبنانية 1992"، جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، 1994.
23-حسيب نمر، "أسس الكيان الطائفي اللبناني"، بيروت، دار الكاتب، 1976.
24-حكمت الحداد، "لبنان الكبير"، بيروت، دار مارون عبود، طبعة أولى، 1987.
25-حمدي بدوي الطاهر، "سياسة الحكم في لبنان"، القاهرة، الدار القومية، 1966.
26-ريتشارد بارنت، "حروب التدخل الأميركية في العالم"، بيروت، دار ابن خلدون، 1969.
27-رمزي أبي فرح، "محاضرة: الكتلة الوطنية من الأحداث الهامة"، بيروت، النادي العربي الثقافي، 1967.
28-زهير شكر، "النظام السياسي والدستوري اللبناني"، بيروت، دار المسيرة، 1999.
29-ساسين عساف، "المأزق السياسية في التسوية اللبنانية وتداخلاتها"، بيروت، دار النفائس، 1994.
30-سامي الذبيان، "الحركة الوطنية اللبنانية"، بيروت، دار المسيرة، ط أولى، 1977.
31-سعيد سليمان، "لبنان والطائف"، بيروت، دار أزال، 1990.
32-سليمان تقي الدين، "التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (1920-1970)"، بيروت، دار ابن خلدون، ط أولى، 1977.
33-سليم حداد، "قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان"، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1983.
34-سمير صباغ، "الدستور اللبناني من التعديل إلى التبديل"، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، ط أولى، 2000.
35-شادي أبو عيسى، "رؤساء الجمهورية اللبنانية"، بيروت، شركة المطبوعات، 2008.
36-شفيق سليمان، "تاريخ لبنان كما كان"، بيروت، دار الحضارة الجديدة، الجزء1، 2005.
37-شكري نصر الله، "تاريخ لبنان واللبنانيين-نظرة إلى الوراء"، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.
38-صائب سلام، "لبنان واحد لا لبنانيين"، بيروت، محاضرات الندوة، السنة 15، النشرة الخامسة، في 1961\4\19.
39-عادل غنيم، "الوجود الفلسطيني في لبنان والأزمة اللبنانية"، تونس، المنظمة العربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،.1981
40-عبد الخبير عطا، "البعد اللا اتصالي في سياسة بعض الأطراف تجاه المسألة اللبنانية"، جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 1994.

41-عبد الرؤوف سنو، "المجتمع اللبناني في زمن الحرب:1975-1990"، بيروت، الجامعة اللبنانية، 2000.
42-عبد الله سعادة، "محاضرة: المنطلقات العقائدية وأهداف الحزب وسياسته"، بيروت، النادي الثقافي العربي، 1974.
43-علي عبد المنعم شعيب، "تاريخ لبنان-من الاحتلال إلى الجلاء 1918-1946"، بيروت، دار الفارابي، عام 1990.
44-فاطمة بدوي، "الحرب والمجتمع والدولة"، بيروت، دار الفارابي، 1994.
45-فريد الخازن، "الأحزاب السياسية في لبنان:حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية"، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ط1، 2002.
46-فضل شرورو، "الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان"، بيروت، دار المسيرة، ط أولى، 1981.
47-فليب حتي، ترجمة:أنيس فريحه، "لبنان في التاريخ"، بيروت- نيويورك، مؤسسة فرانلكين- دار الثقافة، 1959.
48-فؤاد شاهين، "الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية والاجتماعية"، دار الحداثة، بيروت، 1981.
49-فؤاد عمون، "سياسة لبنان الخارجية"، بيروت، دار الفارابي، 1964.
50-فواز طرابلسي، "تاريخ لبنان الحديث"، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2008.
51-كريم بقرادوني، "لعنة وطن-من حرب لبنان إلى حرب الخليج"، بيروت، عبر الشرق للمنشورات، 1991.
52-كمال جنبلاط، "في مجرى السياسة اللبنانية"، بيروت، دار التقدمية، 1987.
53-كمال جنبلاط، "حقيقة الثورة اللبنانية"، بيروت، دار التقدمية، 1959.
54-كمال حمدان، "الأزمة اللبنانية والهوية اللبنانية"، ترجمة:رياض صوما، بيروت، دار الفارابي، 1998.
55-كمال يوسف الحاج، "فلسفة الميثاق الوطني"، بيروت، مطابع الأهلية اللبنانية، 1961.
56-كميل شمعون، "أزمة في لبنان"، بيروت، الفكر الحر، 1977.
57-لأمين الكاك، "محاضرة: الخطوط العريضة لسياسة حزب الاتحاد الدستوري"، بيروت، النادي الثقافي العربي، 1966.
58-مجموعة مؤلفين، "دولة لبنان الكبير"، بيروت، دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، طبعة أولى، 1999.

59-محمد المجذوب، "القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان"، بيروت، منشورات الحلبي، 2002.

60-محمد بيهم، "لبنان بين المشرق ومغرب 1920-1969"، بيروت، 1969.

61- محمد بيهم، "النزاعات السياسية في لبنان"، بيروت، دار الأحد، 1977.

62-محمد كشللي، "نقد الحياة السياسية اللبنانية"، بيروت، دار ابن خلدون، 1991.

63-محمود عثمان، "ما بعد الطائف"، بيروت، الجامعة اللبنانية، 1999.

64-مسعود ضاهر، "تاريخ لبنان الاجتماعي"، بيروت، دار الفارابي، طبعة أولى، 1973.

65-مسعود ضاهر، "لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة"، بيروت، معهد الإنماء العربي، ط أولى، 1977.

66-مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي1940-1963، ج1، الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، بيروت، نشر المؤلف، 1979.

67-مصطفى فؤاد، "دولية الصراع اللبناني-التدخلات الأجنبية وجهود المنظمات الدولية"، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1983.

68-منح الصلح، "الانعزالية الجديدة في لبنان ، بيروت، النادي الثقافي العربي، 1966.

69-منير خوري، "ما هي علة لبنان"، بيروت، دار الحمراء للنشر، ط 1، 1990.

70-مهدي عادل، "في الدولة الطائفية"، بيروت، دار الفارابي، 1986.

71-نقولاي هوفهانسيان، ترجمة:بسام أندويان، "النضال التحرري الوطني في لبنان :(1939-1958)"، بيروت، دار الفارابي، 1974.

72-نهاد حشيشو، "الأحزاب في لبنان"، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط أولى، 1998.

73-هاني فارس، "النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث"، بيروت، الأهلية للنشر، 1980.

74-"وثيقة الطائف اللبنانية"، بيروت، المكتبة المعرفية، 1989.

75-وليد عوض، "رؤساء لبنان"، بيروت، دار الأفكار، الطبعة الثانية، 2002.

76-وليم كوانت، "عملية السلام الدبلوماسية الإسرائيلية والنزاع العربي الإسرائيلية منذ 1967"، مصر، مركز الأهرام، 1994.

77-وكالة الإنماء الوطنية، "النزعات السياسية في لبنان"، بيروت، دار الغد، طبعة أولى، 1979.

78-يزيد صايغ، "التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة"، بيروت، دار ابن خلدون، 1986.

79-يوسف مزهر، "تاريخ لبنان العام"، بيروت ، دار الفارابي، ج2، 1980.

المحاضرات :

1-جمال المحمود، "محاضرات عن التاريخ السياسي اللبناني"، كلية علوم السياسية، جامعة دمشق، 2010

2-نبيه بري، "محاضرة :عن تاريخ حركة الأمل ومنطلقاته"، النادي الثقافي العربي، 1978.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Farid el Khazen, The Breakdown of the State in Lebanon, 1967-1976 (Cambridge and London: Harvard University Press and I.B.Tauris, 2000.

2-Fouad Ajami, The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon - (Ithaca: Cornell University Press 1986); Richard Augustus Norton, Amal and the Shi'a: Struggle for the Soul of Lebanon (Austin: University of Texas Press, 1987

3-Irene Gendzier, Notes From the Minefield, "New york: columbia University press,1997.

4-Kmal . Salibi "Lebanon under Fouad Chehab 1958-1964", Middle Eastern Studies, vol II, 1966.

5-Michael Hudson, the precarious Republic, political modernization in Lebanon, (New York: random house,1968.

الدوريات والمجلات:

1-أحمد بعلبكي، "تشكل الدولة اللبنانية"، بيروت، جريدة السفير، 2007./10/15

2-أحمد صدقي الدجاني، "القضية الفلسطينية والقضية اللبنانية"، المستقبل العربي، العدد 36، 1982.

3-أحمد يوسف القرعي، "دور الجامعة العربية بين المبادرة والإخفاق"، "السياسة الدولية"، العدد 43، كانون الثاني، 1976.

4-أسعد عبد الرحمن، "البعد الفلسطيني-اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية"، شؤون عربية، العدد 46، 1975.

5-البير منصور، "أبعاد اتفاقية الطائف"، بيروت، صحيفة اللواء، 16\8\2001.

6-الوثيقة العربية للوفاق الوطني، بيروت، جريدة السفير، 19\11\1989،

7-"الوجود الفلسطيني في لبنان"، شؤون فلسطينية، العدد119، تشرين الأول.1981

8-الياس سابا، "الأزمة اللبنانية إلى أين"، المستقبل العربي، العدد 135، 1996.

9-الياس سابا، "مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان"، "المستقبل العربي"، العدد 143، 1991.

10-إميل خوري، "بنود الطائف"، بيروت، النهار، 7\12\2001.

11-تقي الدين الصلح، "أزمة لبنان والميثاق"، مجلة العربي، الكويت، آذار 1978.

12-جريدة البعث، "نص وثيقة الوفاق الوطني اللبناني"، العدد8086، 24\10\1989.
13-جهاد الزين، "لبنان: الحرب المصادرة والخط اللبناني العربي"، "المستقبل العربي"، العدد 96، 1987.
14-جوزيف أبو خليل، "لبنان بعد اتفاق الطائف"، "المستقبل العربي"، العدد 165، 1992.
15-حرب لبنان 1982، الحوار، بيروت، العدد234، 1998.
16-حسن الرفاعي، "آلية تعديل الدستور اللبناني-ما بعد الطائف"، بيروت، صحيفة النهار، 17\11\1999.
17-حليم بركات، "المجتمع العربي المعاصر"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
18-سليمان تقي الدين، "عشر سنوات على اتفاق الطائف"، بيروت، صحيفة النهار، 26\10\1999.
19-سلسلة مقابلات أجريت مع قادة الحركة الطلابية في السبعينات في جريدة نهار الشباب، 5 كانون الأول 1995 و13 و22شباط 1996.
20-شفيق الحوت، "مستقبل العلاقات اللبنانية ـــ الفلسطينية"، "المستقبل العربي"، العدد 143، 1991.
21-عبد الإله بلقزيز، "لبنان بين الحل الوطني والحلول الطائفية"، الرباط، مجلة الوحدة، عدد 20، أيار 1986.
22-عبد المنعم المشاط، "الفلسطينيون والحرب الأهلية في لبنان"، السياسة الدولية، العدد 43، كانون الثاني 1976.
23-فيصل جلول، "عشر سنوات على الحرب الأهلية في لبنان"، "السياسة الدولية"، العدد 82، 1985.
24-فتحي علي حسين، "الأزمة اللبنانية إلى أين"، "المستقبل العربي"، العدد 98، تشرين الأول 1989.
25-فواز جرجس، "تأثير الحرب الباردة في السياسات الداخلية اللبنانية"، "المستقبل العربي"، العدد 212، تشرين الأول 1996.
26-محمد الصوفي، "الأبعاد العربية للأزمة اللبنانية"، الرباط، مجلة الوحدة، عدد 21، حزيران 1986.
27-محمد المسعود الشابي، "ما الذي جرى في 23 شباط"، تونس، جريدة الراية، 1969.
28-محمد سعد غامور، "لبنان كمعمل لاختبار التفاعلات الدولية السلمية في الشرق الأوسط"، "السياسة الدولية"، العدد 125، 1996.
29-محمد شقير، "لبنان ماذا سيفعل الحلف الثلاثي"، "الوسط"، 7/9/1992.
30-محمود حيدر، "لبنان مفهوم الأمن الإسرئيلي"، شؤون الأوسط، العدد 31، تموز 1994.
31-مسعود ظاهر، "البعد الطائفي للمسألة اللبنانية"، الرباط، مجلة الوحدة، عدد 20، أيار 1986.
32-مصطفى علوان، "دبلوماسية واشنطن والأزمة في لبنان"، "السياسة الدولية"، العدد 43، 1976.
33-معن بشور، "مستقبل العلاقات اللبنانية ـــ السورية"، "المستقبل العربي"، العدد 143، 1989.

34-نبيل بيهم، "تنظيم الحياة اليومية في أحد أحياء بيروت"، مجلة (مغرب-مشرق)، عدد25، 1989.
35-هيام القصيفي، "دراسة إحصائية شاملة عن حاملي الهوية اللبنانية"، "النهار" 2006/11/13 .
36-هيثم الكيلاني، "موقع غزو لبنان في الإستراتجية العسكرية الإسرائيلية"، "شؤون عربية"، العدد 19، 1984
37-وليد جنبلاط، "تبعيات اتفاق الطائف"، بيروت، نهار الشباب، 4\1\2000.
38-ياسين العيوطي، "الأمم المتحدة والحرب الأهلية في لبنان"، "السياسة الدولية"، العدد 43، كانون الأول .1976
39-يوسف سالم، "50 سنة مع الناس"، جريدة النهار، بيروت، دار النهار للنشر ، 1975.

المواقع الإلكترونية:

1-الأحزاب في لبنان، موسوعة ويكيبيديا، 18\3\2010، http://ar.wikipedia.org/wiki.
2-أثار الحرب الأهلية اللبنانية، موقع المحيط لمعلومات والتوثيق، www.moheet.com.
3-أحمد بعلبكي، "المأزق الطائفي اللبناني"، بيروت، جريدة السفير، 2007/10/15، http://www.aljaredah.com.
4-الجزيرة الفضائية، "حرب لبنان - الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982"، ج8، 2002.
5-الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، الحوار المتمدن، العدد: 1556 - 2006 / 5 / 20 wissam@lcparty.org.
6-الملفات الكاملة عن الأحزاب في لبنان، أخبار بيروت، 19 آذار 2010، http://www.yabeyrouth.com.
7-أنطوان مسرة، "التعددية الطائفية"، بيروت، الجامعة اللبنانية، 2007، http://www.nowlebanon.com
8-بشارة مرهج، "الطائفية السياسية افق مسدود"، لاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة، http://ucipliban.org/12\3\2010.
9-بول سالم، "الطائفية والتوافقية في لبنان"، بيروت، شبكة النبأ المعلوماتية، 22\أب\2007، http://www.annabaa.org.
10-بيانات التركيب السكاني اللبناني، 21\3\2010، http://www.yabeyrouth.com.
11-جهاد الزين، "الإنقسام الطائفي اللبناني"، بيروت، شبكة النبأ، أيلول\2008، http://www.annabaa.org.

12-دور الأحزاب اللبنانية في النظام السياسي، موقع يا بيروت، 10\8\2010، http://www.yabeyrouth.com.

13-سركيس أبو زيد، "الطائفيـــة مقيمـــة فأيـــن المواطنـــة"، لبنان الجديد، http://www.nowlebanon.com.

14-سعود المولى، "إلغاء الطائفية السياسية: هل من جديد؟"، الخميس 24 كانون الأول 2009، http://www.nowlebanon.com.

15-سمير مصطفى الطرابلسي، "هل يمكن أن ينفرد أي مذهب بحكم لبنان؟"، http://www.kamalchatila.org.

16-سلام الربضي، "مرتكزات النظام السياسي اللبناني"، موقع صوت العرب، http://www.arabvoice.com.

17-سلامة كيلة، "أزمة لبنان ليست خارجية إنها في تركيبه الطائفي"، 20 تشرين ثاني 2009، http://www.socialisthorizon.net.

18-صباح جاسم، دور الأحزاب اللبنانية في النظام السياسي، شبكة النبأ المعلوماتية، الخميس22 تشرين الثاني2007http://www.annabaa.org.

19-عامر ملاعب، الأحزاب اللبنانية :أزمة فكر أم تنظيم، العدد الأربعون، السبت 28 آذار 2009،.http://www.tahawolat.com

20-عمر عثمان سعيد العمودي، "جذور وتعقيدات المشكلة اللبنانية"، صحيفة 26سبتمبر، العدد 1379 ، حزيران 2010، www.26sep.net.

21-لونا فرحات، "نعمة مختلطة:طائفية اللبنانية"، الإخبارية، 14 \أب\ 2009، www.commongroundnews.org.

22-مارون حداد، "طوائف لبنان الــ18: أقليات كبرى وأقليات صغرى"، مجلة وسط،25 يونيو 2008،العدد10802،http://www.aawsat.com.

23-محمود حيدر، "المقولات العشر للطائفية اللبنانية "، مجلة أوان، الجمعة 12\3\2010 العدد:834 ، http://www.awan.com.

24-مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، موقع ملف المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، http://www.malaf.info.

25-مشروع القرار العربي، " الأحزاب في لبنان" ، http://www.arabdecision.org.

26-موريس عايق، "معوقات الدولة – لبنان نموذجا"، الحوار المتمدن، العدد: 1887، 16\4 2007، http://www.ahewar.org.

27-موقع القوات اللبنانية، http://www.lebanese-forces.com.
28-نبيه بري، "إلغاء الطائفية السياسية"، محاضرة في الجامعة الأميركية، بيروت، موقع يقال نت، 19 نيسان 2010. www.youkal.com.
29-وليد نويهض، "الطائفية اللبنانية-ومأزق الدولة"، العدد2715، 11 شباط 2010، http://www.alwasatnews.com.

رسالة ماجستير **النظام السياسي اللبناني (الواقع والآفاق)** بيرج نعلبنديان